إعتبر أن نجاح التسوية السياسية المنشودة يتطلب الإقرار والالتزام بالمرجعيات الوطنية التوافقية كافة

الاشتراكي على قناعته بأن الحل العسكري لن يفلح في إنهاء الأزمة

روزنامة الشهادة.. روزنامة التحديث

9956
28 ديسمبر 2002
8 أكتوبر 2015

لن يمروا

www.jarallahomar.net

الثوري

تأسست في 18 اكتوبر 1967

14 أكتوبر

16 صفحة الخميس ٢٤ ذي الحجة ١٤٣٦هـ - الموافق ٨/١٠/٢٠١٥م - العدد (٢٣٤٦) جريدة الحزب الاشتراكي اليمني AL-THAWRY - Issue (2346) - Thu. 8.10.2015 الثمن 50 ريالاً

ضربة مزدوجة تدحر الميليشيات من باب المندب ومارب

داعش يخلط الأوراق

هل يخسر الخليج اليمن مرتين؟

تسجيل مصورجديد لداعش يكشف فيه تواجده العلني وانتشار عناصره في محافظتي أبين وعدن

عقب العملية التي تخلط الكثير من الأوراق تباينت الآراء حول مصدر الانفجارات وقبل أن تصدر داعش بيانها كانت الحكومة اتهمت الحوثيين بإطلاق ثلاثة صواريخ باتجاه عدن

داعش يضع هادي والتحالف في اختباره الذي لا يحتمل التأجيل

المحرر

أعلن ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن أمس الأول الثلاثاء مسؤوليته عن تفجيرات انتحارية استهدفت الحكومة الشرعية وقوات التحالف العربي في مدينة عدن وأودت بحياة 15 من جنود التحالف والقوات الموالية للرئيس هادي. بينما كان التحالف وبعض المسؤولين في الحكومة ألقوا في وقت مبكر بعد الحادثة اللوم على الحوثيين وصالح في الهجمات ثم تراجعوا.

وتعد هذه العملية هي الأولى من نوعها التي يقوم بها تنظيم «الدولة» باستهداف مقرات «التحالف العربي» ضد انقلاب الحوثي منذ انطلاق العمليات العسكرية في اليمن في مارس الماضي.

ويأتي هجوم داعش في عدن بعد أيام على إعلان القوات الحكومية استعادة مضيق باب المندب الاستراتيجي على مدخل خليج عدن والبحر الأحمر بمساندة التحالف العربي الذي تتزعمه السعودية.

إلا أن معركة جديدة أشد وأخطر وأكثر أهمية ستبدأ قريباً في عدن.

إن ذلك ما يلوح في الأفق حسب المستجدات الأخيرة. فلقد تساهلت الحكومة الشرعية مع خطورة أجندات الإرهابيين الذين انضووا في المقاومة الوطنية وتحديداً الذين قاتلوا ويقاتلون الحوثيين بسبب انتمائهم المذهبي ليس إلا.

وكان واضحاً على مدى 3 أشهر منذ تحرير عدن من قوات صالح والحوثيين الانفلات الأمني الكبير وتعدد فصائل المقاومة وعدم احتكامها تحت ظل قيادة وأهداف موحدة، ما يزيد من تعقيد وغموض الأوضاع فيها خصوصاً مع الاغتيالات المتسارعة لقيادات أمنية وسياسية وعسكرية شبه يومية.

الهجمات تركزت على فندق القصر الذي يستخدم كمقر غير رسمي للحكومة والقوات الإماراتية المرابطة في المدينة.

وقال ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في بيان منسوب له على موقع تويتر ويحمل اسمه انه «في عملية مباركة يسّر الله أسبابها استهدفت أربع عمليات استشهادية تجمعاً لضباط سعوديين وإماراتيين ويمنيين حيث كانت العملية الأولى على فندق القصر (مقر الحكومة) بشاحنة مفخخة».

وأضاف أن العملية الثانية نفذت «بمدرعة مفخخة ليقتحم بها (مقر العمليات المركزية) للقوات السعودية والإماراتية فقتل منهم العشرات».

وجاءت الهجمات في وقت تحاول فيه الحكومة اليمنية استعادة الأمن والنظام في عدن أعقاب طرد الحوثيين على أيدي القوات اليمنية والعربية في مطلع يوليو الماضي.

بلا شك تضع هذه العملية قوات التحالف والقوات الموالية لهادي في اختبار صعب لا يحتمل التأجيل أكثر كما يرى مراقبون.

طبعاً من الملفت ان بيان داعش لم يذكر أي سبب للعملية مكتفياً بمسؤوليته عنها ما يعتبره محللون نوعاً عبثياً من إدارة التوحش.

ويمكن القول بأن داعش يستفز جميع الأطراف لمواجهته، في حين لا يستفيد من عملياته الإرهابية سوى الذين يطيفون الصراع السياسي. بينما من الطبيعي في خضم الصراع القائم ان يستفيد طرف صالح والحوثيين كذلك من هذه التطورات التي تصب لصالحهم سياسياً على الأقل.

التنظيم نشر على الانترنت صور الانتحاريين، بعد ساعات من وقوع التفجيرات. كما جاء في بيان التنظيم، ان الذين نفذوا العملية التي من شأنها خلط الكثير من الأوراق هم: «أبوسعيد العدني» و«أبومحمد السهلي» و«أوس العدني» و«أبوحمزة الصنعاني».

ولقد استهدفت العملية أيضاً منزل الشيخ محمد بن فريد العولقي.

وكانت الدولة الإسلامية ظهرت أول مرة في اليمن في مارس الماضي بسلسلة هجمات انتحارية على مساجد حسبت على الحوثيين قتل فيها 137 شخصاً.

الإمارات أدانت الهجوم ولمحت إلى أن من نفذه هم مقاتلو الحوثي وحليفهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح، لكن يحيى علي القحوم القيادي في جماعة الحوثي برأ جماعته من المسؤولية عن التفجيرات حسب رويترز. ويتهم الحوثيون منذ وقت طويل السعودية والحكومة اليمنية بالتحالف مع المتطرفين السنة.

عقب العملية تباينت الآراء حول مصدر الانفجارات، وقبل ان تصدر داعش بيانها كان الناطق الرسمي للحكومة بادر الى اتهام الحوثيين بإطلاق ثلاثة صواريخ باتجاه عدن.

وأكد أن نائب رئيس الجمهورية رئيس الحكومة خالد بحاح وجميع أعضاء الحكومة بخير ولم يصابوا بأذى.

من ناحيتها أعلنت قيادة التحالف العربي عن استشهاد جندي سعودي في هجوم عدن، بينما أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإماراتية عن استشهاد 4 من جنودها وإصابة عدد آخر بإصابات مختلفة في عدن ضمن المشاركين في قوات التحالف.

ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية صباح الثلاثاء عن «مصادر مطلعة وشهود عيان» قولهم إن «عمليات الميليشيات الحوثية وقوات المخلوع صالح الإجرامية التي استهدفت مقر الحكومة اليمنية وعدداً من المقار العسكرية أدت إلى استشهاد 15 من قوات التحالف العربي والمقاومة اليمنية». وأضافت المصادر أن هناك عدداً من الإصابات المختلفة.

وقد وقعت الحادثة عند الساعة السادسة والنصف من صباح الثلاثاء، بتوقيت اليمن، فيما تصاعدت أعمدة الدخان الكثيفة في سماء عدن جراء الانفجارات.

وبحسب المصادر فقد وقعت معظم الإصابات عند البوابات الخارجية للفندق، ومعظمها للجنود والعاملين بالفندق.

وفي السياق أعلن رئيس الحكومة خالد بحاح، في أول تصريح له أنه باق في المدينة ولن يغادرها،

وقال بحاح، عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) إن التفجيرين اللذين استهدفا مقر الحكومة المؤقت في عدن ناتجان عن صاروخين، مشيراً إلى بقائه في الداخل «مع ووسط أهلنا».

وأضاف: «إن قذائف اليوم على عدن تضاف إلى مئات القذائف، التي سقطت على الأبرياء في المحافظة والمحافظات الأخرى، في حرب عبثية، يصر أبطالها على استمرار عبثهم، دون قراءة للتاريخ، بأن الفكر الضال لا ينبت في أرض السعيدة».

وكان العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز استقبل، مساء الاثنين الماضي، الرئيس عبدربه منصور هادي، ووجه إليه التهنئة على عودة حكومته الشرعية لمدينة عدن العاصمة المؤقتة ومزاولة مهامها من هناك.

الى ذلك وفي مفاجأة أخرى أصدر داعش مساء الثلاثاء تسجيلاً مصوراً جديداً لتواجده العلني وتنفذه وانتشار عناصره في عموم محافظتي أبين وعدن.

التسجيل حمل عنوان «أباة الضيم» وتضمن عرضاً للتواجد اللافت للعناصر المسلحة الملثمة بالأزياء والشعارات الخاصة بالتنظيم، بالإضافة إلى تصوير مشاهد لهجمات لمجاميع مقاتليه على مواقع الجيش واللجان الشعبية التابعة لأنصار الله (الحوثيين) إبان المعارك خلال الأشهر الماضية.

وتظهر مشاهد هجمات وعمليات اقتحامات لمنازل وإعدامات بالرصاص.

كما يظهر الإصدار، عناصر داعش خلال توزيعهم مطويات «تثقيفية» بأحد أحياء عدن، ومجاميع أخرى من عناصر التنظيم وهم على متن عدد من الأطقم يسيرون في موكب استعراضي مسلح في عدد من شوارع مدينة عدن في مشهد مماثل لما جرى بمدن العراق.

وكان تنظيم الدولة«داعش»، بث إعلاناً مصوراً آخر في بداية شهر سبتمبر الماضي يظهر حضوره العلني وتواجده بمحافظة شبوة.

دلالات الهجوم على مقر الحكومة في عدن

أنور العنسي

بدا نائب الرئيس ورئيس الوزراء اليمني خالد بحاح، في آخر تواصل مقتضب معه مساء الاثنين قبل ساعات من استهدافٍ مقر إقامته في عدن مطمئناً إلى أن جهود حكومته لإعادة تطبيع الأوضاع في هذه المدينة تسير في الاتجاه الصحيح رغم العقبات والتحديات الجمة التي تعترضها.

ومن المؤكد أن الوضع الأمني المعقد في عدن هو أحد أبرز تلك التحديات، إلاّ أنه من غير المرجح أن يكون الرجل قد توقع أن يواجه مقر إقامته هو وحكومته هجوماً كبيراً على هذا النحو، بل أن تكون عدن التي تشهد إجراءات أمنيةً مشددةً من قبل رجال «المقاومة الجنوبية» وقوات التحالف العربي، عرضةً لمثل هذا الاختراق الأمني الخطير.

ولقي الهجوم على الفور ردود فعلٍ وأصداء واسعةً، إذ تبادلت الأطراف «السياسية» المتصارعة الاتهامات بالمسؤولية عن تدبيره وتنفيذه.

بل وصل الأمر ببعض النشطاء في حركة أنصار الله الحوثية إلى حد الادعاء بالضلوع فيه، بينما ألمح بعضهم إلى احتمال تورط أنصار الرئيس عبد ربه منصور هادي في القيام به، بسبب بعض الخلافات القائمة بين هادي وبحاح.

وبينما يتهم بعض أنصار هادي الحوثيين والرئيس السابق علي عبدالله صالح بالتخطيط والتمويل لهذا الهجوم، يشير البعض الآخر بأصابع الاتهام إلى من سموه «الحراك الانفصالي المدعوم من إيران».

ولا يبدو أن موقف الحكومة سيختلف كثيراً عن توجيه الاتهام إلى أحد تلك الأطراف أو اتهامها جميعاً، لكن محللين يذهبون إلى تحميل المسؤولية عن هذا الهجوم إلى «القاعدة وبقية الفصائل الإسلامية المتشددة التي حصلت على مزيد من الأسلحة التي ألقت بها طائرات التحالف على عدن عند بداية عملياته».

وبعيداً عن تبني الروايات والاتهامات المختلفة التي أطلقتها الأطراف المختلفة هنا وهناك، فإن الحادث يبعث برسائل ثلاث قد تساعد في فهم دلالاته وربما إلى معرفة الجهة التي تقف وراءه.

أولها أن «القبضة الأمنية» المزعومة لقوات الحكومة وللمسلحين المدعومين من قبل قوات التحالف لم تصبح بعد كافية بالقدر الذي يسمح بتأمين، ولو جزء من مدينة عدن ليكون مقراً آمناً للحكومة، فالوضع الأمني في عموم المدينة ما يزال -وفقاً للعديد من التقارير- مضطرباً ورخواً للغاية.

أما الثانية فإنه ما لم تكن تلك القوى الأمنية والعسكرية مخترقةً بمجموعات من المسلحين متعددي الانتماءات و«الأجندات»، لا يريدون أصلاً وجوداً لدولة ولا لحكومة «يمنية» مهما كانت شرعيتها المدعومة دولياً، فإن التنسيق بين تلك القوى اليمنية والخليجية لتأمين المدينة لا يحمل على التفاؤل بأن تكون عدن عاصمةً آمنة أو مستقرة في المدى المنظور على الأقل.

أما ثالث تلك الرسائل فهي أنه في ظل حالة الحرب الشاملة التي تعصف باليمن من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه فقد يكون من المتعذر أن يكون هناك مكان واحدٌ داخل اليمن تعمل فيه أي حكومة بمنأى عن امتداد سعير الحرب وشظاياها إليه.

ومع ذلك فمن المستبعد أن تضطر حكومة بحاح إلى الانتقال للعمل في مدينة أخرى عقب هذا الهجوم لكنها ستلجأ حتماً إلى اتخاذ تدابير أكثر صرامة حتى لو أدى الأمر، كما يرى بعض الخبراء الأمنيين، إلى جعل مقر إقامة بحاح ووزرائه سرياً، غير أنه من المتوقع أن يرجئ هذا الهجوم خطط الرئيس هادي للعودة قريباً إلى عدن.

الثوري
جريدة الحزب الاشتراكي اليمني
مدير التحرير
إبراهيم غانم
سكرتير التحرير
فتحي أبو النصر

ضربة مزدوجة

أن يتزامن طرد قوات تحالف 21 سبتمبر من مارب وباب المندب مع تحطيم قدراتها فهي ضربة مزدوجة، يبدو أن مفعولها قد نال من عزيمة المقاتلين وإمكاناتهم واضطر قادتهم إلى البحث الجدي عن مخرج سياسي وهم الذين لطالما وسموا أنفسهم باللامبالين.

خالد عبدالهادي

في الوقت الذي أحرزت قوات الحلفاء المساندة لقوات الرئيس عبدربه هادي تقدماً فارقاً في مارب، شنت هجوماً مباغتاً في الساحل الغربي قبالة مضيق باب المندب لطرد قوات علي عبدالله صالح وعبدالملك الحوثي من أكثر المناطق استراتيجية وأهمية ضمن مسرح الحرب المحتدمة.

ومع أهمية التقدم الذي حققته قوات الحلفاء في الساحل الغربي إلا أن المعركة التي اندلعت هناك تثبت قصور خطتهم السابقة بالانعطاف الحاد من الجبهة الجنوبية وتركها مفتوحة على ثغرات متعددة، مع أن الحسم العسكري في قطاع تعز كان في المتناول بعد دحر قوات صالح والحوثي من مدن الجنوب وإحراز المقاومة الشعبية داخل تعز تقدماً كبيراً في أغسطس الماضي.

فالوقائع التي سبقت معركة باب المندب تفصح عن أن التحالف العربي خاضها مضطراً بعدما تصاعدت تحركات قوات علي صالح والحوثي على امتداد الساحل الغربي وصولاً إلى مديرية الوازعية مما بات يهدد عدن والالتفاف على مواقع المقاومة في تعز.

وجبهة يقع ضمنها ممر مائي بقيمة باب المندب كان ينبغي للحلفاء حيازة المبادرة فيها لا التصرف الاضطراري تحت ضغط التحركات المعادية.

تبرهن هذه الواقعة على وجاهة تحذيرات سابقة من تغليب المخاوف السياسية المستقبلية على مقتضيات الجبهات القتالية، مثلما تبرهن –في اتجاه آخر– ضرورة تكامل العمل الميداني بين جبهات المقاومة الشعبية كافة مهما كانت التطلعات السياسية المستقبلية متباينة.

فلقد ثبت مراراً أن تأمين عدن مرهون بتأمين تعز مثلما أن تأمين الأخيرة مرتبط بتأمين الحديدة. وبصيغة أخرى، تظل أبين مهددة بدون تأمين البيضاء والأمر نفسه متبادل بين مارب وشبوة.

في الإمكان تحقيق هذا التكامل المنشود بين جبهات المقاومة بواسطة عاملين: الأول ، أن تكون حكومة هادي التي عادت إلى عدن في سبتمبر الماضي عند هذا المستوى في تقييمها لما ينبغي فعله على الأقل، والثاني أن تلتزم المقاومة الشعبية في سائر المناطق التي نهضت فيها لمشروع سياسي ينقلها من الانحصار في عمليات قتالية مجردة إلى حالة تنظيمية وسياسية واعية.

حتى إذا كانت المشاريع السياسية للمقاومات القائمة في محافظات وجبهات شتى متباينة أو منعدمة في الوقت الحالي فوحدة الخطر الذي يتهددها جميعاً ووحدة الخصم العازم على استئصالها دافعان كافيان لخلق حالة تكامل وتضامن بينها.

فعودة الحكومة إن لم تحدث أثراً فارقاً على الأرض ستفقد أهميتها على نحو تدرجي، وكذا ستفقد حالة التأييد والتعاطف الشعبي التي شملت الحكومة بوصفها أحد عناصر الحالة السياسية التي أطاح به انقلاب 21 سبتمبر.

ذلك أن القيمة التي شكلتها العودة الحكومية بحد ذاتها إلى البلاد بدلالتها التي تعني استقرار الشرعية على أرضية واقعية سوف تتبدل علاقتها الشرطية لترتبط بأداء الحكومة لا بمجرد عودتها بسبب من تغير الظروف وتحولها من الدفاع إلى الهجوم، فضلاً عن استهلاك عامل العودة.

والأمر ذاته ينسحب على الرئيس هادي الذي عاد إلى عدن يوم 22 سبتمبر الماضي، في أبرز تطور سياسي، نقل سلطته من المنفى إلى الداخل مما سحب من سلطة صنعاء أبرز ورقة سياسية شكلت مصدر تفوق سياسي لها منذ هرب الرئيس إلى العاصمة السعودية أواخر مارس الفائت.

لكن هادي أيضاً لا متسع من الوقت أمامه للاستغراق في هذا النصر السياسي، بل يتعين عليه توظيفه لإنجاز مهام ملحة في انتظاره.

وليس من المبالغة القول إن عودة هادي إلى الداخل تشكل صفعة جارحة لسلطة صنعاء التي واظبت على تصوير عودته بالأمر المستحيل، إذ لن ينعكس هذا الحدث عند قاعدة صالح والحوثي الشعبية بدلالاته السياسية وتأثيراته في مسار أي محادثات مقبلة، بل كتحدٍ خسراه وانتقلت هذه الخسارة إلى أنصارهما.

فهادي في هذا المقام سيكون أول سياسي يصارع تحالف القبيلة والإسلام السياسي المركزي ويصرعهما معاً، في ضربة تاريخية قلما تلقاها هذا التحالف الذي كان كلما استشعر متغيرات تؤثر في تماسكه أعاد إنتاج نفسه إما بتغيير ممثل القبيلة في قيادته أو بتغيير ممثل الإسلام السياسي.

مرة أخرى، تتجاوز أهمية النتائج الناجمة عن معركة باب المندب المصالح المحلية والإقليمية بما لهذا الممر المائي من قيمة كبيرة بوصفه واحداً من أهم ممرات الملاحة البحرية في العالم، مما يشد اهتمام القوى الدولية كافة إلى المعركة الدائرة هناك.

وعلى الرغم من أن قوات صالح والحوثي لم يكن في وسعها التأثير على حركة الملاحة في هذا الممر، غير أن طردها من ضفته الشرقية، يُسقط من يد تحالف صنعاء ورقة مهمة استخدمها للتأثير في نتائج الميدان والمفاوضات وتغذية دعايته العسكرية.

لذا فقد لجأ نظام 21 سبتمبر إلى تناول المعركة التي باغتته بتعليق شعبوي شديد التبسيط والتسطيح، مدعياً أنه كان حامي الحركة الملاحية العالمية في باب المندب ومحملاً التحالف العربي وسلطة هادي مسؤولية ما قد تتعرض له.

وأكثر من ذلك أن الجماعة الحوثية أرفقت تلك التعليقات ضمن رسالة إلى أمين عام الأمم المتحدة، كأنها غير عالمة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والدور المحدد الممنوح للدول المطلة على المضايق المائية.

أما التجارة الدولية المارة فترافقها قطع بحرية حربية، وتعزز هذا الخيار كثيراً بعد تصاعد هجمات القراصنة على السفن التجارية في البحر الأحمر خلال عامي 2008 و2009.

وما التفكير بشن هجمات من البر المحاذي للمضيق إلا تعجيل باستدعاء تأديب دولي، الأمر الذي يضاعف ضرورة إحكام السيطرة على ضفته الشرقية إذ أن ترك ثغرات تسمح لقوات صالح والحوثي بالعودة سيغريها بشن هجمات تستهدف حركة الملاحة وتحميل قوات هادي المسؤولية عنها بعدما باتت تسيطر على المنطقة.

ولن يكون مجدياً على الأرجح لقوات صالح والحوثي المجازفة بالتقدم من الحديدة حتى باب المندب لخوض قتال في رقعة صحراوية بعيدة عن إمداداتها ومكشوفة للبوارج الحربية والمروحيات، فضلاً عن أن هذا النوع من المعارك لم يعد مناسباً لها بعدما حولتها آلاف الضربات الجوية من قوة بإمكانات جيش نظامي إلى مجموعات مقاتلة.

الآن، سيدرك تحالف صنعاء من منظور عسكري عاقبة تصميمه على خوض قتال شامل في جغرافيا مترامية الأطراف ومتنوعة التضاريس من المرتفعات الوعرة حتى الصحارى المنبسطة.

وفي الواقع، لم تعد أي محاولات من قوات صالح والحوثي لمهاجمة المدن المستعادة ذات مغزى جاد لاستردادها، بل تنحصر أهدافها في شن عمليات إرهاب وتخريب وتقويض للأمن، بالتزامن مع إبداء القادة السياسيين انصياعاً للحل السياسي.

أن يتزامن طرد قوات تحالف 21 سبتمبر من مارب وباب المندب مع تحطيم قدراتها فهي ضربة مزدوجة، يبدو أن مفعولها قد نال من عزيمة المقاتلين وإمكاناتهم واضطر قادتهم إلى البحث الجدي عن مخرج سياسي وهم الذين لطالما وسموا أنفسهم باللامبالين.

تفجير إرهابي جديد في مسجد بصنعاء و«داعش» يتبناه

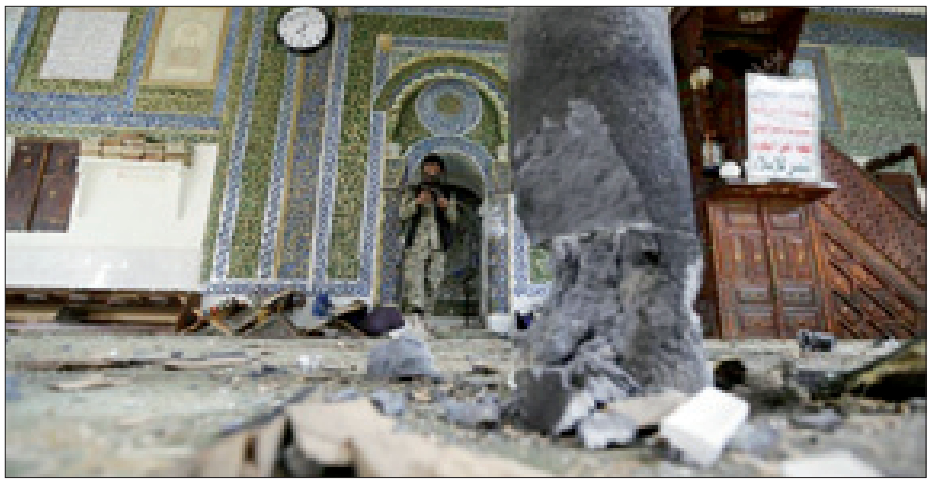

قتل سبعة أشخاص وأصيب 10 آخرين مساء (الثلاثاء الماضي) في تفجير انتحاري استهدف أحد المساجد في صنعاء الواقع في حي النهضة جانب البوابة الخلفية لجامعة الإيمان.

وحسب المصدر فإن الانتحاري فجر نفسه أثناء أداء صلاة العشاء ما أسفر عن سقوط الضحايا.

وأعلن ما يسمى بتنظيم «داعش» في بيان له نشر عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، مسؤوليته عن العملية.

وتشهد البلاد وضعاً أمنياً متدهوراً وتنامياً في أنشطة الجماعات الإرهابية مع استمرار القتال بين أنصار الرئيس عبدربه منصور هادي وميليشيات جماعة الحوثي الانقلابية بمساندة قوات موالية للرئيس السابق.

وقال بيان صادر عن ما يسمى بـ«ولاية صنعاء»، التابعة لداعش، نشرته مواقع جهادية في تويتر، إن الانتحاري «أبو بكر العماني، انغمس بحزامه الناسف على تجمع للحوثيين في حي النهضة كانوا مستعدين للذهاب إلى جبهات القتال قتلوا أو جرحوا في الهجوم.

وتسيطر جماعة أنصار الله على العاصمة صنعاء ومعظم المحافظات الشمالية وتفرض سلطة أمر واقع.

يذكر ان ما يسمى بتنظيم «داعش» كان أعلن مسؤوليته عن التفجير الانتحاري، الذي أدى الى قتل وجرح عشرات الأشخاص، في مسجد بالعاصمة أثناء تأدية صلاة عيد الأضحى المبارك أسفر عن سقوط 28 قتيلاً على الأقل وعشرات الجرحى.

الضحايا الغرباء يأملون بالعدالة

سكرتير التحرير

أي ضمير سوي عليه ان يرفض التسييس والاستغلال الذي تم في أروقة مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بشأن ملف قضايا حقوق الإنسان في اليمن جراء الصراع المسلح وتداعياته ثم باعتبارها قضايا مبدئية لا تتجزأ أصلاً.

وعليه لا بد من تشكيل لجنة دولية محايدة يتكامل عملها مع اللجنة الوطنية للبت باستقلالية ومهنية في انتهاكات حقوق الإنسان وخرق قوانين الحرب التي ارتكبها على السواء التحالف الداخلي المدعوم إيرانياً والتحالف العربي الذي على رأسه السعودية.

لا تكيفوا جرائم طرف لصالح الطرف الآخر وفقاً لمعاييركم التحيزية التمييزية والانتقائية.

بينما الضحايا من الجانبين ينتظرون العدالة الوطنية والدولية التي تليق بكرامتهم الإنسانية كمعيار أصيل ووحيد لا ينبغي ان يخضع للتسويات أو للتفاهمات سواء كانت من شأن عيون ايران أو من أجل تطييب خاطر السعودية.

هناك بشر طيبون جعلتهم المشيئة الهوجاء ضحايا للجحيم المزدوج الذي ما زال ينهمر على اليمن جراء الطيش الداخلي الملعون والأرعن ثم بسبب الطيش الخارجي المستخف الذي لا يأبه.

فلا يجب خذلانهم تحت أية ذرائع ان كنتم حقاً بضمير حقوقي سوي وغايتكم العدالة.

بالتأكيد ستفضح التحقيقات المعتبرة والشفافة كل التهويلات الإعلامية وستثبت الحقائق لا سواها.

عميق حزننا على كل الضحايا من ذلك الصنف المخذول وذويهم المكلومين الذين لا يسمع صوتهم سوى من يريد تجييرهم فقط لصالحه من المجرمين أزلام الاصطفاف المسبق سياسياً وطائفياً ولا وطنياً ولا إنسانياً.. إلخ.

هؤلاء الغرباء الذين يأملون بالإنصاف هم نحن جميعاً لو تعلمون!.

نحن الأبرياء من دمنا.

نحن الذين كنا وما زلنا نحلم باليمن التي لا يفلت فيها الأوغاد والأقوياء من العقاب.

هيومن رايتس: مجلس حقوق الإنسان أهدر فرصة هامة لمنع حصول مزيد من الانتهاكات في اليمن

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش ان المجلس الأممي لحقوق الإنسان أهدر فرصة مهمة لمعالجة انتهاكات مزعومة لقوانين الحرب من قبل جميع أطراف النزاع في اليمن.

في 2 أكتوبر الجاري تبنى المجلس بالإجماع قراراً فيه العديد من العيوب -حسب تعبير المنظمة الدولية الحقوقية المرموقة- يتجاهل الدعوات إلى إجراء تحقيق دولي في الانتهاكات المتصاعدة في البلاد.

وقال فيليب دام، نائب مدير مكتب جنيف في هيومن رايتس ووتش: «الفشل في إجراء تحقيق أممي جدّي حول اليمن، الذي مزقته الحرب، يعني أن مجلس حقوق الإنسان أهدر فرصة هامة لمنع حصول مزيد من الانتهاكات. فشلت هيئة حقوق الإنسان المتميزة في العالم في إجراء تدقيق فعال في الهجمات التي شنتها جميع الأطراف المتحاربة، وتسببت في مقتل آلاف المدنيين في اليمن في غضون بضعة أشهر فقط».

وطرحت هولندا مشروع قرار يُكلّف بعثة تابعة للأمم المتحدة بتوثيق الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف منذ سبتمبر/أيلول 2014، لكنها سحبت بعد ذلك هذا المشروع في 30 سبتمبر الماضي بسبب ضغط قوي مارسته السعودية، وغياب المساندة الكافية من البلدان الرئيسة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. قاطعت الحكومة اليمنية المفاوضات المتعلقة بالقرار الهولندي خلال جلسة للمجلس. كما عبّرت عديد الدول المشاركة في التحالف الذي تقوده السعودية والذي ينفذ عمليات عسكرية في اليمن، ومنها قطر والبحرين ومصر والأردن والإمارات العربية المتحدة، عن معارضتها الصريحة لمقترح فتح تحقيق تحت إشراف الأمم المتحدة.

وصاغت المجموعة العربية، بقيادة السعودية، مشروع القرار الذي عرض على مجلس حقوق الإنسان. لم يتضمن هذا المشروع أي إشارة إلى فتح تحقيق أممي مستقل. كما دعا المشروع المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى توفير «مساعدة فنية» لليمن لمساندة اللجنة الداخلية التي تأسست مؤخرا، ومواصلة الإبلاغ عما يحصل.

قالت هيومن رايتس ووتش إن السلطات اليمنية لم تفتح تحقيقا ولم تحاكم الجرائم الدولية الخطيرة التي ارتُكبت منذ 2011، ولم يفتح التحالف الذي تقوده السعودية أي تحقيقات في إمكانية ارتكاب قواته جرائم حرب.

وقالت المنظمة في بيان لها: لقد ارتكب الحوثيون ومجموعات مسلحة يمنية أخرى منذ سبتمبر 2014، والتحالف الذي تقوده السعودية منذ مارس 2015، انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب واعتداءات على حقوق الإنسان. شن التحالف الذي تقوده السعودية غارات جوية عشوائية وغير متناسبة قتلت وجرحت أعداداً كبيرة من المدنيين، ودمرت العديد من المنشآت المدنية. لم يحترم أعضاء التحالف التزاماتهم تجاه القانون الدولي الذي ينص على التحقيق الفعال في الانتهاكات المزعومة. كما انتهك الحوثيون والقوات المساندة لهم، وكذلك المجموعات المسلحة التي تحاربهم، قوانين الحرب بشكل متكرر. من هذه الانتهاكات قصف مناطق مدنية آهلة بالسكان جنوبي اليمن وعلى الحدود مع السعودية بصواريخ عشوائية، وسوء معاملة المحتجزين، وتجنيد أطفال في صفوفهم.

و ما يزال الوضع الإنساني متدهورا، حيث يحتاج 80% تقريباً من السكان إلى مساعدات. تبلغ نسبة المواد الغذائية والوقود 90% من مجموع الواردات التجارية في اليمن، ولكن الحظر الذي فرضه التحالف كان له تأثير كبير على الوضع، وقد يرقى إلى جريمة حرب، تتمثل في تجويع المدنيين كأسلوب حربي. بات نصف السكان يواجهون انعدام الأمن الغذائي؛ 15,2 مليون منهم لا يحصلون على رعاية صحية أساسية، وأكثر من 20 مليون منهم في حاجة إلى مياه صالحة للشرب، ما تسبب في انتشار الأمراض مثل حمى الضنك وشلل الأطفال والإسهال الحاد.

ومن المنتظر أن يقدّم المفوض السامي لحقوق الإنسان تقريراً للمجلس حول الوضع في اليمن في دورته المقبلة في مارس 2016.

وقالت هيومن رايتس ووتش إنه ينبغي على المفوض السامي إعلام المجلس بذلك بشكل منتظم خلال الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية.

أثناء مسار تبني قرار المجلس الأممي لحقوق الإنسان المتعلق باليمن، وشددت هيومن رايتس ووتش على المجلس بأن يتجاوب بمصداقية مع التطورات عبر عقد حوار عاجل أو دورة خاصة أو إجراءات أخرى للمتابعة.

وقال فيليب دام: «يبدو أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا قد استسلمت للسعودية دون مقاومة، وسمحت بشكل مذهل للبلد المسؤول عن انتهاكات خطيرة في اليمن بأن يصوغ القرار ويحمي نفسه من أي تحقيق».

رضية المتوكل

على هامش خذلان جنيف للضحايا في اليمن

إن عدم استجابة الدول لقضايا حقوق الإنسان، وإسقاطها في جنيف لمشروع لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات جميع الأطراف في اليمن، والاكتفاء بلجنة محلية بيد أحد أطراف الصراع، لا يستدعي اللطم والبكائيات باتجاه تسخيف أهمية وتأثير العمل الحقوقي، بل يستدعي مزيداً من العمل المهني ضمن هذا الملف وتوسيع دائرة الضغط محلياً ودولياً ليكون ذا جدوى.

حقوق الإنسان هي معركة إنسانية عالمية بأدوات مدنية مستقلة في مواجهة لعبة المصالح والحسابات السياسية في العالم كله، وهي حقل خصب يحتاج ان تنضم إليه قطاعات واسعة في كل مجتمع، وكل من يعمل فيه بجد ونزاهة يزيد من قوته ومن قوة أدواته وتأثيرها.

منظمات حقوق الإنسان بمختلف انواعها وسواء كانت دولية أو محلية، لا تملك الجيوش ولا السلطة ولا النفوذ المالي، وليست عصا سحرية تقول للمنتهكين كونوا فيكونوا، هي بالأساس قوة أخلاقية وقانونية تجتهد لتفرض نفسها وفق الأدوات السلمية التي طورها التراكم الإنساني في مواجهة المنتهكين أينما كانوا، ومع الضحايا ايضاً اينما كانوا.

هل تريد لهذه القوة الحقوقية ان تكون أقوى؟، هل تريد تأثيرها أن يكون أوسع وأسرع؟، قف إلى جانبها، ساهم في صياغتها، كن جزءاً منها.. لا تذهب للانضمام الى الأطراف المسلحة، والسلطات القمعية وتمارس الانتهاكات، ثم حين تفقد سلاحك وسلطتك رغماً عنك تعود لتصرخ.. أين منظمات حقوق الإنسان!.

×××

صراع الديوك الذي حدث في الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف بين ممثلي أطراف الصراع في اليمن، حيث أشهر كل طرف انتهاكات الخصم لم يكن مفيداً لقضايا حقوق الإنسان ولضحايا الحرب في اليمن. قضايا حقوق الإنسان تحتاج إلى صوت نظيف مستقل ومحايد ينقل صوت الضحايا ضد انتهاكات كل الأطراف.

جهود منظمتي هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية داخل المجلس كانت رائعة ومؤثرة، لكن لم يكن هناك للأسف قوة حقوقية يمنية تسندها. لم يكن سوى الضجيج وتبادل الاتهامات.

لم تخرج الدورة الثلاثون في جنيف بلجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات كل الأطراف، لكن هذه ليست النهاية.

..ومجلس حقوق الإنسان يعرب عن قلقه العميق من استخدام الميليشيات للقوة المسلحة لتحقيق أهداف سياسية

اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وبتوافق الآراء فى ختام أعمال دورته الثلاثين قراراً عربياً حول اليمن، تحت عنوان «المساعدة التقنية وبناء القدرات لليمن فى مجال حقوق الانسان» أكد فيه ترحيبه بالقرار الرئاسى اليمنى بتعيين أعضاء لجنة وطنية للتحقيق فى جميع الانتهاكات السابقة والانتهاكات منذ سبتمبر 2014 التى حدثت فى اليمن، وأشار الى الوضع فى الاعتبار الدعوة الصادرة من مفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بالتحقيق فى جميع حالات الانتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولى الإنسانى.

وأعرب القرار عن قلقه العميق إزاء الانتهاكات الخطيرة وانتهاكات القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى فى اليمن من خلال استخدام القوة المسلحة من قبل الميليشيات الحوثية والموالين للرئيس السابق صالح ضد الحكومة اليمنية لتحقيق أهداف سياسية وكذلك استمرار تجنيد الأطفال بمخالفة المعاهدات الدولية إضافة الى انتهاكات خطف الناشطين السياسيين واعتقال الصحفيين وقتل المدنيين ومنع وصول الإغاثة والمساعدات الإنسانية وقطع إمدادات الكهرباء والمياه والهجمات ضد المستشفيات وسيارات الإسعاف.

ودعا القرار جميع الأطراف في اليمن إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وضمان وصول المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين، وطالب الحكومة باتخاذ تدابير لحماية المدنيين واتخاذ التدابير المناسبة لضمان فعالية التحقيق في جميع حالات الانتهاكات وانتهاك حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي بما في ذلك حالات العنف ضد الصحفيين واعتقال الصحفيين والنشطاء السياسيين، ويؤكد أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان هي عوامل أساس في ضمان وجود نظام قضائي عادل ومنصف من اجل المصالحة والاستقرار فى اليمن.

ورحب قرار مجلس حقوق الإنسان بقبول الأحزاب السياسية اليمنية لإتمام عملية الانتقال السياسي على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها والتأكيد على ضرورة تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني وإلى استكمال صياغة دستور جديد، كما رحب أيضا بنتائج اجتماع الأحزاب السياسية اليمنية في الرياض يوم 17 مايو 2015 لإيجاد حل سياسي للصراع في اليمن على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن (2216) والجهود التى يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص.

ودعا جميع الأطراف الى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن (2216) والتى سوف يساهم فى تحسين حالة حقوق الإنسان ويضع مطالب خاصة على الحوثيين وصالح لإطلاق سراح السجناء السياسيين والصحفيين والانخراط فى العملية السياسية بطريقة شاملة وسلمية وديمقراطية ويطالب الجماعات المسلحة وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال وإطلاق سراح أولئك الأطفال الذين سبق تجنيدهم كما دعا جميع الأطراف إلى التعاون مع الأمم المتحدة لإعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية.

وأعرب القرار عن قلقه العميق إزاء الوضع الإنساني فى اليمن وتقديره للدول المانحة، مطالباً المجتمع الدولى بتقديم الدعم المالى لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2015، ودعا مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان أن يقدم تقريراً مرحلياً فى الدورة 33 للمجلس عن حالة حقوق الإنسان فى اليمن.

طالب بعدم القفز على الوثائق التوافقية واستبعاد القوى الجديدة في أي تسوية قادمة

الاشتراكي يرفض تعويم مواقف الاحزاب السياسية ضمن اصطفافات ثنائية لم تعد سوى صدى لماض كابوسي

■ الحزب الاشتراكي ما يزال على قناعته بأن الحلَّ العسكري وحده لن يفلح في إنهاء الحرب أو الأزمة، بل الحل السياسي الشامل هو الكفيل بذلك

■ يطيب للحزب الاشتراكي اليمني دعوة كل اليمنيين بمختلف فئاتهم العمرية وانتماءاتهم السياسية وطبقاتهم الاجتماعية إلى إبداء مزيد من التضامن والترابط وتحمل ما يعنيهم من مسؤوليات اجتماعية ووطنية للحفاظ على تماسك المجتمع وتقليل آثار الحرب التفكيكية ومجافاة نهجها وإشاعة قيم السلام والتسامح

أكد الحزب الاشتراكي اليمني أن نجاح التسوية السياسية المنشودة يتطلب الإقرار والالتزام بالمرجعيات الوطنية التوافقية القائمة على اتفاق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومقررات مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية مع ملحقه الأمني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وفي مقدمتها القرار(2216).

وشدد الحزب الاشتراكي في بيان صادر عنه في 21 سبتمبر الماضي ان هذه الوثائق سابقة الذكر تشكل أساساً للمشروعية السياسية التوافقية المعترف بها محلياً وإقليمياً ودولياً.

ونوه الاشتراكي أن الإصرار على خيار الحسم العسكري واستبعاد السياسة لن ينتج غير ظروف أشد تعقيداً وشروط ملائمة لخلط أوراق وإغراق البلاد في أزمات متوالية، تعرض الكيان الوطني لمخاطر مصيرية لن يكون افدحها وضع اليمن في خانة الكيانات المتشظية المضطربة بل وسلبها ما تبقى من سيادتها واستقلالها.

وقال: وفي الوقت الذي يساند الحزب الاشتراكي اليمني المساعي والخطوات الدبلوماسية التي من شأنها التصميم على إنجازها أن يفتح أفقاً للحل السياسي فإنه ينبه إلى خطوة مقابلة تروج لها إحدى القوى السياسية وقد يفضي اعتمادها إلى الإطاحة بتلك الجهود. موضحاً أن التحضيرات الجارية لإطلاق جولة محادثات سياسية جديدة في العاصمة العمانية خلال الأيام المقبلة يرافقها توجه لتسمية القوى التي ستشغل مقاعد المحادثات وفق صيغة الأطراف القائمة على التحالفات القديمة التي نقضها مؤتمر الحوار الوطني، مما سيؤدي إلى تشتيت اصوات الاحزاب السياسية ذات المواقف والرؤى المستقلة، إضافة إلى استبعاد القوى الجديدة (الشباب، المرأة، والفاعليات المجتمعية والممثلة بمنظمات المجتمع المدني) التي دفعت بها إلى المشاركة السياسية انتفاضتا الحراك السلمي الجنوبي وثورة فبراير الشبابية الشعبية السلمية.

ورحب الاشتراكي في بيانه بعودة الحكومة إلى عدن، آملاً أن تثمر عودتها تحسناً ملموساً في الأمن و الخدمات الاجتماعية وتطبيع مظاهر الحياة.

نص بيان سياسي صادر عن الحزب الاشتراكي اليمني

يكثف الحزب الاشتراكي اليمني تفاعلاته مع مسارات المشهد الوطني الدامي المتصاعدة، مواصلاً بذل قصارى جهده لاجتذاب القوى السياسية من جبهات القتال الى طاولة السياسة، انسجاماً مع خطه السياسي الذي انبثقت منه مبادرته السياسية لوقف الحرب بعد وقت قصير من نشوبها.

وضمن تقديراتنا للموقف الراهن، نرى أن تسعير الحرب ووضع العقبات أمام كل محاولات إحلال السلام وإفراغ الموقف من قضيتي الحرب والسلم من مضمونها بطريقة سجالية ستؤدي إلى دفع الحرب قدما لتتخذ مستويات مختلفة بمضامين خطيرة، ترسخ على الأرض قواعد لحرب أهلية لا يمكن الفكاك منها ما لم تحتكم كل القوى السياسية الى تسوية سياسية شاملة، تستند إلى مضامين المرجعيات السياسية التوافقية التي أقرها اليمنيون على قاعدة الشرعية السياسية التوافقية.

أما الإصرار على خيار الحسم العسكري واستبعاد السياسية فلن ينتج غير ظروف أشد تعقيداً وشروط ملائمة لخلط أوراق وإغراق البلاد في أزمات متوالية، تعرض الكيان الوطني لمخاطر مصيرية لن يكون أفدحها وضع اليمن في خانة الكيانات المتشظية المضطربة بل وسلبها ما تبقى من سيادتها واستقلالها.

إن نجاح التسوية السياسية المنشودة يتطلب الإقرار والالتزام بالمرجعيات الوطنية التوافقية القائمة على اتفاق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومقررات مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية مع ملحقه الأمني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وفي مقدمتها القرار (2216)، إذ تشكل هذه الوثائق أساساً للمشروعية السياسية التوافقية المعترف بها محلياً وإقليمياً ودولياً.

وفي الوقت الذي يساند الحزب الاشتراكي اليمني المساعي والخطوات الدبلوماسية التي من شأن التصميم على انجازها أن يفتح أفقاً للحل السياسي فإنه ينبه إلى خطوة مقابلة تروج لها إحدى القوى السياسية وقد يفضي اعتمادها إلى الإطاحة بتلك الجهود. ففي المحادثات التي جرت في الجولة السابقة في العاصمة العمانية مسقط بين الاطراف المعنية بالحرب والقضايا ذات الصلة بالعمليات العسكرية ووقف إطلاق النار يحاول البعض من هؤلاء مناقشة تحضيرات استباقية لتسمية القوى التي ستشغل مقاعد في المحادثات السياسية القادمة بشأن التسوية السياسية وفق صيغة الأطراف القائمة على التحالفات القديمة التي نقضها مؤتمر الحوار الوطني، مما سيؤدي إلى تشتيت أصوات الاحزاب السياسية ذات المواقف والرؤى المستقلة، إضافة إلى استبعاد القوى الجديدة (الشباب، المرأة، والفاعليات المجتمعية والممثلة بمنظمات المجتمع المدني) التي دفعت بها إلى المشاركة السياسية انتفاضتا الحراك السلمي الجنوبي وثورة فبراير الشبابية الشعبية السلمية.

وإذ نثبت انتقال الحياة السياسية اليمنية من صيغة «الأطراف» المتحالفة إلى صيغة الاحزاب والقوى المنفردة التي شكلت مجتمعة شرعية سياسية توافقية أنتجت مخرجات الحوار الوطني، نحذر من تسمي نفسها الأطراف من الزج باسم الحزب الاشتراكي اليمني في أي من القوائم التي تفبركها. ولعله لا يغيب عن الأمم المتحدة وأمينها العام (السيد بان كي مون) ومجلس الامن أن مخرجات الحوار الوطني، أهم المرجعيات التوافقية، قد صدرت عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي اشتركت فيه الاحزاب السياسية والفئات و القوى الاجتماعية منفردة لا متكتلة ضمن أطراف محددة، الأمر الذي يجعل من العودة إلى خوض المحادثات المقررة بآلية «الأطراف» السياسية خطوة إلى الوراء، تبدد واحدة من مكاسب انتفاضتي الحراك السلمي الجنوبي والثورة الشبابية الشعبية السلمية وتزيح القوى التي أشركها التحول السياسي الناجم عن هذين الحدثين وشكلت رافداً أساسياً للإرادة الشعبية.

وفي مستوى آخر تتحضر اليوم قوى سياسية لتنظيم نفسها في كيان سياسي حزبي وجماهيري على طريق نهوض ائتلاف وطني يحمل مشروع الدفاع عن مخرجات الحوار الوطني والنضال السلمي من أجل تنفيذها وبما يجسد الإرادة الشعبية، لكن من شأن آلية الأطراف الماضوية التي يراد اعتمادها لخوض المحادثات المقبلة أن تحصر حق وضع الخطوات العريضة لتسوية توقف الحرب وتستعيد العملية السياسية في القوى المتحاربة التي فرضت إرادتها في إشعال الحرب رغما عن إرادة قوى السلم وتسعى أيضاً إلى تغليب إرادتها في وقف الحرب وفقاً لتصوراتها التي ستأتي على حساب انجاز تسوية شاملة تكفل عدم تفجر الصراع العنيف مجدداً، ولذلك، يرفض الحزب الاشتراكي اليمني بشدة القفز على الوثائق التوافقية المرجعية والآليات التي انتجتها، وكذا يرفض هذا النوع من الألاعيب السياسية التي لم يعد الموقف يحتمل إهدار الوقت في تجريبها.

وفي هذا السياق، ولمزيد من التذكير بموقفنا من آليات المحادثات، يسرنا إحالة المبعوث الأممي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد إسماعيل ولد الشيخ على رسالتنا الموجهة إليه في يونيو الماضي بشأن موقف الحزب الاشتراكي اليمني من آليات المشاورات ورفضه لتعويم مواقف الاحزاب السياسية ضمن اصطفافات ثنائية لم تعد سوى صدى لماض كابوسي تخلص منه الشعب اليمني بفضل نضالات الإرادة الشَّعبية التي نهضت في الفترة من 2007 إلى 2011. ذلك إن فهمنا للشراكة الوطنية يعني أننا شركاء في التغيير والقرار والتشخيص والتنفيذ.

وهذا النوع من الشراكة يقتضي انتهاج أساليب الديمقراطية التوافقية ووسائلها، وهي ليست شراكة على قاعدة نظام المحاصصة الذي يشترط التقاسم وفق موازين القوة ومستويات الترتيب فيها، فالديمقراطية التوافقية تعني توازن المصالح بدلاً عن توازن القوى. ومع تقديرنا الكبير للجهود التي يبذلها المبعوث الاممي لإحياء العملية السياسية وبحثه الدؤوب عن الصيغ الفاعلة لتحقيق ذلك، نرى أن السبيل الى ذلك يبدأ بتطبيق جميع القوى لقرار مجلس الأمن(2216) مع ضرورة ان يضع فريق الأمم المتحدة المشتغل بالأزمة اليمنية آليات ضابطة وفاعلة وصارمة لإلزام الجميع بما عليهم تنفيذها من متطلبات القرار، وبما لا يترك فرصة للتحايل عليها، مع استيعاب المخاوف الموضوعية لدى الجميع. فبدون التطبيق العملي لبنود القرار تنتفي امكانية استئناف العملية السياسية وتنفيذ بقية مهام المرحلة الانتقالية.

إن الحزب الاشتراكي اليمني ما يزال على قناعته بأن الحل العسكري وحده لن يفلح في إنهاء الحرب أو الأزمة، بل الحل السياسي الشامل هو الكفيل بذلك. ولنا أن نؤكد هاهنا بأن تصميمنا على الحل السياسي، إنما نبتغي به الحفاظ على الكيان اليمني ووقف إراقة الدماء ومنع انهيار العلاقات الأهلية والوطنية. وفي حين يتسم موقفنا بالوضوح من وقف الحرب، لا تقدم القوى الرافضة لوقف الحرب بدائل لوقف أوجه المأساة التي تخيم على البلاد ويدفع ثمنها المدنيون العالقون بين خطوط النار والأشد تعرضاً لبؤس المجاعة والأوبئة وانهيار مظاهر الحياة كافة.

والاشتراكي يرفض أيضاً الإصرار غير المبرر على استمرار الحرب، والمستند إلى وهم كل طرف في الحرب بإحراز نصره الخاص على حساب اليمن ومستقبله، في شماله وجنوبه.

لقد برهن وعي تخصيص الانتصارات على مدى كارثيته وجنايته على الوطن في منعطفات تاريخية عدة كان أبرزها حرب صيف 1994ويتجلى وزره اليوم في الحرب المشتعلة والناجمة عن استخفاف البعض بتزيين من غرور القوة - بالمرجعيات التوافقية عبر التحايل على مضامينها ، بدءاً بتعطيل استكمال نقل السلطة سلمياً وعرقلة تطبيق مشروع الضمانات والآليات التنفيذية لمخرجات الحوار الوطني ومتطلبات المصالحة والعدالة الانتقالية والالتفاف على مضامين الحل العادل للقضية الجنوبية وإنتهاءً بإعاقة إجراءات مناقشة مسودة الدستور وتصويبها في عملية تعطيلية ممنهجة، تقاطعت عندها المصالح اللامشروعة لقوى الفساد ومراكز النفوذ التقليدية المتطرفة المناهضة للتغيير ومشروع الدولة المدنية الاتحادية الحديثة أو بالانقلاب الكلي عليها بطريقة متدرجة بلغت ذروتها في الإعلان الدستوري الذي أصدرته جماعة انصار الله في 6 فبراير الماضي.

إن استمراء خيار الحرب والتنكر للسياسة يدفع البلاد نحو مخاطر وجودية، ليس أهونها استفحال عوامل انهيار الدولة وتفكك الوطن، التي بدأت ملامحها تتبلور على شكل مراكز حكم متنازعة ومتنافرة في بؤر مناطقية وجهوية متعددة، تتطور مع استمرار الحرب إلى انقسامات اجتماعية وجغرافيات سياسية بصيغ جهوية ومناطقية ومذهبية لن تلبث مكانة الشحن التحريضي ان تمدها بمفاعيل استمرارها، فتتراكم في ظلها عوامل الانزلاق إلى حرب أهلية شاملة وطويلة ومدمرة، تنحرف عن طبيعتها الحقيقة لما هي صراع سياسي اجتماعي حول بناء الدولة الاتحادية الديمقراطية إلى حروب اجتماعية، طائفية ومناطقية وجهوية تنتعش فيها حروب بالوكالة، تنطوي على أبعاد ومصالح صراعية إقليمية ودولية متقاطعة، ستغدو معها أقلمة الحرب وتدويلها تحصيل حاصل فيما لن نجد وطناً لنتفق بشأنه أو نختلف.

وفي هذا الإطار، نثمن عالياً إيلاء الأمم المتحدة والقوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي وكذلك سلطنة عمان ونتائج لقاء القمة الأخير بين الزعيمين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والسيد بارك اوباما رئيس الولايات المتحدة الامريكية والذي انعقد في واشنطن إهتمامها الملحوظ في الأسابيع الأخيرة لتمكين خيار الحل السياسي ودفع القوى الداخلية والإقليمية إلى الانفتاح عليه، ونناشد المنظمة الدولية والقوى العالمية تكثيف جهودها في هذا التوجه. فكلما أحاط المجتمع الدولي حرب اليمن وأزمتها بعنايته، غدا الحل السياسي ممكناً ومقرراتها مأمونة.

من المؤسف هنا التذكير بما آل إليه الوضع الإنساني الذي يتردى باضطراد جراء الاستخفاف بالقانون الدولي والإنساني وارتكاب المزيد من الجرائم الفظيعة ضد المدنيين ووضع العراقيل في طريق الإغاثة الإنسانية بالتناقص الحاد في كمية الغذاء والدواء ومقومات الحياة. وحيال ذلك، يطلق الحزب الاشتراكي اليمني نداءً إنسانياً إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن وسائر القوى والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية للضغط على أطراف الحرب الداخلية والإقليمية بكل الوسائل المتاحة لحملها على احترام منظومة القوانين الدولية الإنسانية والتقيد بها وتجنيب المدنيين عواقب العمليات العسكرية البرية والجوية التدميرية الدموية وتنظيم هدنة انسانية مؤقتة واحترام الحريات وحقوق الانسان والإفراج عن المعتقلين والمخفيين قسراً.

كما ينتهز حزبنا عودة الحكومة إلى عدن للترحيب بهذه الخطوة، آملاً أن تثمر عودتها تحسناً ملموساً في الأمن والخدمات الاجتماعية وتطبيع مظاهر الحياة.

ويطيب للحزب الاشتراكي اليمني دعوة كل اليمنيين بمختلف فئاتهم العمرية وانتماءاتهم السياسية وطبقاتهم الاجتماعية إلى إبداء مزيد من التضامن والترابط وتحمل ما يعنيهم من مسؤوليات اجتماعية ووطنية للحفاظ على تماسك المجتمع وتقليل آثار الحرب التفكيكية ومجافاة نهجها وإشاعة قيم السلام والتسامح.

صادر عن الحزب الاشتراكي اليمني

صنعاء 21 سبتمبر 2015م

مبادرة الاشتراكي:

الإيقاف الفوري للحرب على الجنوب وسحب القوات العسكرية والأمنية والميليشيات فوراً

مارب في قبضة الشرعية والعاصمة على مرمى حجر

فؤاد الربادي

تقريباً، عادت محافظة مارب الى سلطة الرئيس هادي المعترف بها دولياً على الرغم من أنها لم تدخل رسمياً ضمن سلطة انقلاب حلف الرئيس السابق علي عبدالله صالح والحوثيين التي دشنت في 21 سبتمبر من العام الماضي بالسيطرة على العاصمة صنعاء ومن ثم التوغل في بقية محافظات البلاد. بينما صارت العاصمة صنعاء على مرمى حجر.

مؤكد مركز المحافظة لم يشهد مواجهات تذكر كالتي شهدتها عدن وتعز على سبيل المثال، عدا الهجمات التي نفذتها ميليشيا صالح والحوثي قبيل عيد الأضحى الفائت بصواريخ الكاتيوشا وقتل فيها 4 مدنيين وجرح آخرون، إلا أن جهاتها الأربع تقريباً شهدت مواجهات ضارية أسفرت عن مئات القتلى والجرحى من الطرفين.

منذ الـ26 من مارس الفائت حين أطلق التحالف العربي ما سماها بعملية عاصفة الحزم لدعم الشرعية في اليمن، اقتصرت العمليات العسكرية للتحالف بقيادة السعودية في المحافظات الشمالية على الضربات الجوية التي تشنها مقاتلاته على مواقع ومعسكرات صالح والحوثي، وفي الـ24 من أغسطس الماضي قطع التحالف الشك باليقين حول تدخله برياً في اليمن، بعدما دفع بقوات يمنية وخليجية معززة بمختلف الآليات العسكرية التابعة لدول التحالف إلى محافظة مارب.

كخطوة أولى اعتبرها مراقبون تعزيزاً لقوات الشرعية في مارب، تليها في صنعاء المحاذية لها ومحافظة الجوف شمالاً، ما يعني نقل المعركة إلى تخوم معقل صالح والحوثيين.

شراسة المعارك في مارب فرضت على التحالف اتخاذ مارب مركز قيادة لإدارة عملياته العسكرية في شرق وشمال اليمن (الذي تعرض لهجمة بصاروخ توشكا خلف عشرات القتلى والجرحى معظمهم خليجيون)، كما عمل على إعادة إصلاح مطار صافر العسكري ودفع بقوات برية تتألف من آلاف الجنود الخليجيين والمجندين اليمنيين الذين جرى تجهيزهم وتدريبهم في أحد المعسكرات السعودية بمحافظة شرورة التابعة إدارياً لمنطقة نجران، وزودهم بآليات حديثة يزيد عددها عن 100 آلية عسكرية، بين مدرعات ودبابات وقطع مدفعية وصولاً إلى دعم قواته بمروحيات «أباتشي» ومختلف التجهيزات.

أحدثت هذه التجهيزات نقلة نوعية في سير المعارك التي ظلت على مدى شهور تشهد عمليات فر وكر بين المقاومة الشعبية وبعض كتائب الجيش الموالية للرئيس هادي من جهة وميليشيا صالح والحوثي المتفوقة عليها من الناحية العسكرية، من جهة ثانية.

على مدى شهر تقريباً من المعارك أحرزت المقاومة الشعبية في مارب بمساندة قوات التحالف تقدماً نوعياً في جبهات القتال خاصة الجنوبية الغربية والغربية والشمالية وتهاوت مواقع تمركز ميليشيا صالح والحوثي تبعاً عدا تبة المصريين (المصارية) التي استغرق استعادتها من الميليشيا نحو 15 يوماً من الحصار المطبق وقطع خطوط الإمداد عنها.

معارك مارب وصفت بأنها «فاصلة» باعتبارها الجبهة الأقرب إلى صنعاء، والسيطرة عليها سيجعل العاصمة بمرمى التدخل البري، إضافة إلى أهمية موقعها الحيوي بالنسبة لمحافظات شبوة والجوف والبيضاء، حاولت الميليشيا تأخير الحسم فيها قدر الإمكان، إذ انتقلت من الأراضي المستوية والوديان إلى الجبال والتباب لإطالة الحرب، وتأخير وصول «المقاومة» وقوات الشرعية والتحالف إلى حدود صنعاء عبر تمسكها بالتباب وزراعة الألغام.

لكن تلك الاستراتيجية باءت على ما يبدو بالفشل، فقبل أمس الثلاثاء لاحت أمام قوات الرئيس هادي أعالي تباب مديرية خولان التابعة لمحافظة صنعاء، بعد تمكن المقاومة والجيش الوطني من استعادة مديريتي «صرواح» و«مجزر» آخر معاقل الميليشيا في المحافظة.

واستطاعت المقاومة الشعبية دحر ميليشيات صالح والحوثي من صرواح الى منطقة «فرضة نهم» القريبة من العاصمة صنعاء.

وأحدثت سيطرة المقاومة على مديرية صرواح و«معسكر كوفل اللواء 312» في منطقة صرواح غرب مارب انهياراً تاماً في صفوف الميليشيا، أعقبها فرار جماعي للميليشيات من «صرواح» الى مناطق قريبة من صنعاء، فيما سلم العشرات من الميليشيا والحرس الجمهوري الموالي لصالح انفسهم للمقاومة والجيش الوطني، إضافة الى استيلاء المقاومة والجيش الوطني على آليات عسكرية وذخائر كانت بحوزة الميليشيات عقب دحرها من المواقع التي كانت تتمركز فيها.

وفي الوقت الذي باتت فيه قوات الشرعية تتجول في أرجاء المحافظة النفطية بكامل حريتها بعد استعادتها مناطق «صرواح» و«مجزر» تمثل الألغام التي زرعتها الميليشيا عشوائياً وبكميات كبيرة خلال انسحابها من مناطق متفرقة بمحيط مارب كارثة حقيقية تهدد السكان في حال عدم تمكن المقاومة والجيش الوطني من تحديد أماكن زرعها.

وتكمن أهمية مارب نظراً لوجود حقول النفط بها، ومنها يمتد الأنبوب الرئيس لضخ النفط من حقول «صافر» إلى ميناء رأس عيسى على البحر الأحمر غربي البلاد، كما يوجد بها أنبوب لنقل الغاز المسال إلى ميناء بلحاف بمحافظة شبوة جنوب اليمن، إضافة إلى وجود محطة مارب الغازية التي تمد العاصمة صنعاء ومدناً يمنية عدة بالطاقة الكهربائية.

في الأثناء، تقول المعلومات إن ميليشيا صالح والحوثي تجري استعدادات عسكرية داخل العاصمة صنعاء ومحيطها من بينها نصب منصات صواريخ.

ونقلت صحيفة «الشرق الأوسط» عن مصادر عسكرية لم تسمها، القول: إن الحوثيين، قاموا بنشر عشرات الدبابات والمدرعات بضواحي العاصمة اليمنية صنعاء، بينما نصبت منصات صواريخ أرض أرض بالقرب من التباب والمناطق الجبلية الواقعة في الضواحي الشمالية الغربية للعاصمة وفي وادي حضور.

وأضافت الصحيفة: أن عشرات المسلحين انتشروا خلال اليومين الماضيين في منطقة وادي حضور ومنعوا سكان المنطقة من الاقتراب منها، حيث أجروا مناورة بالأسلحة الثقيلة ونصبوا منصات صواريخ متوسطة هناك.

كما رصد السكان، وفقاً للشرق الأوسط، عمليات حفر متواصل للخنادق والجروف، مع تأمين خزانات كبيرة للمياه، وأكد شهود عيان في العاصمة صنعاء أن مسلحي الحوثي نشروا أطقماً عسكرية تحمل مضادات ثقيلة ونشروها في المناطق السكانية حيث يقومون باستهداف طائرات التحالف منها بعد استهداف مواقعهم في الجبال المحيطة بالعاصمة.

جرائم التحالف بحق الأبرياء

■ قصف طيران التحالف سوق «آل مقنع» بمديرية منبه بصعدة ارتفعت حصيلته إلى 90 شهيداً

■ آخر احصائية لمجزرة مخيم العرس في مديرية ذباب في تعز وصلت إلى 132 شهيداً

عمر القاضي

أصبح قصف طيران دول التحالف لليمن بطريقه هستيرية ومتعمدة أيضاً بحق الأبرياء اليمنيين بالإضافة الى تدمير كل مؤسسات ومرافق الدولة الخدمية وبنيتها التحتية، في بداية الحرب صرحت المملكة السعودية مراراً عبر ناطقها الرسمي في وزارة الدفاع السعودية أحمد عسيري ان دول التحالف تقصف أهدافا عسكرية ومستودعات أسلحة تابعة للحوثيين وصالح.

سنسرد جزءاً من هذه الأهداف التي قصفتها السعودية وهي عبارة عن عشرات المجازر التي ارتكبت بحق الأبرياء اعتبرتها المملكة أهدافاً عسكرية عبر قناتي العربية والحدث التابعة لها والتي بررت هذه الجرائم بشريطها الأخباري عند وقوع الجريمة، وتؤكد ان الطيران قصف قيادة حوثية كانت في مكان الجريمة.

في هذا التقرير سنسرد أبشع وأكبر المجازر التي ارتكبت ضد أبرياء خلال شهر سبتمبر المنصرم. وتعد مجزرة ذباب البشعة التي ارتكبها طيران التحالف بقيادة السعودية في 28 سبتمبر عندما استهدفت حفل زواج بمنطقة واحجة مديرية ذباب هي أفظع جريمة في شهر سبتمبر سقط فيها 132 مواطناً معظمهم نساء وأطفال وإصابة العشرات.

قصف أسواق شعبية

طيران التحالف لم يتوقف بعد المجزرة هذه إلا وكرر مجزرة أخرى بشعة كانت في تاريخ 2 أكتوبر قبل ثمانية أيام نفذها طيران التحالف في قصف سوق آل مقنع بمديرية منبه بصعدة وقد ارتفعت حصيلة القصف إلى 90 شهيداً وعشرات الجرحى معظمهم جراحهم خطيرة.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها «الثوري» ان عشرات من هؤلاء الجرحى استشهدوا متأثرين بجراحهم نتيجة الوضع الصحي المتردي والكارثي الذي تعيشه المحافظة المتمثل في انعدام الأدوية والمشتقات النفطية اللازمة لتشغيل الأجهزة الطبية.

وفي 21 سبتمبر قتل 22 مواطناً، وجرح 16 آخرين، في استهداف طيران «التحالف» بقيادة السعودية أمن الطرق بمنطقة ظهر أبوطير مديرية الشغادرة، بمحافظة حجة. وحسب مواطنين قالوا إن الطيران تعمد قصف مركز أمن الطرق بضربة استباقية، وما إن تجمع المواطنون لإنقاذ الضحايا عاود الطيران قصف المركز مرة ثانية، وأضافوا إن الطيران شن أيضاً ست غارات على مصنع اسمنت تهامة، واستهدف صوامع الاسمنت، وعدداً من الغرافات والقاطرات.

وفي تاريخ 23 سبتمبر قصف الطيران سوق وجسر شرس الرابط بين محافظتي حجة وعمران استشهد إثره ثمانية مواطنين وأصيب العشرات بجروح خطيرة. القصف تسبب في قطع الطريق بشكل كلي بين المحافظتين.

قصف منازل مكتظة بالسكان

في 9 سبتمبر قصف طيران دول التحالف حياً سكنياً بمنطقة الضبوعة في محافظة تعز راح ضحيته 18 شهيداً وعدد من المصابين.

في 12 سبتمبر استشهد 10 مواطنين وأصيب عدد آخر جراء استهداف الطيران لمنازل المواطنين بمنطقة الشويفة خدير بمحافظة تعز.

في 27 سبتمبر استشهد ثمانية مواطنين بينهم أربعة أطفال وامرأة جراء استهداف الطيران منزل المواطن محمد أحسن سعد المغربي في مديرية بني حشيش بمحافظة صنعاء.

وقصف الطيران في تاريخ 21 سبتمبر منزل مواطن في منطقة غافرة بمديرية الظاهر، في محافظة صعدة ما أدى إلى مقتل عائلة مكونة من ستة أطفال وامرأة.

في تاريخ 22 سبتمبر قصف الطيران عدداً من المنازل السكنية في منطقة السكيبات مديرية قفلة عذر بمحافظة عمران ما أدى إلى استشهاد وجرح 11 امرأة.

وقبله بحوالي ثلاثة أيام وبالتحديد في تاريخ 19 سبتمبر استشهد أكثر من 30 مواطناً وأصيب أكثر من 120 آخرين في حصيلة أولية جراء استهداف طيران التحالف للأحياء السكنية في العاصمة صنعاء كحي الفليحي ومعمر بصنعاء القديمة ما أدى إلى تهدم المنازل على رؤوس ساكنيها وتضرر المنازل في مدينة صنعاء القديمة المدرجة ضمن قائمة التراث العالمي.

كما أن طيران دول التحالف استهدف منازل المواطنين وممتلكاتهم ومحلاتهم التجارية في أحياء الحصبة والجراف وشارع مارب ما أدى إلى استشهاد أكثر من 10 مواطنين وإصابة أكثر من 50 آخرين وتهدم المنازل والمحلات التجارية وتضرر منازل ومحلات تجارية والممتلكات العامة والخاصة.

وتعد محافظة صعدة أكثر المحافظات اليمنية في عدد الضحايا واستهداف الطيران لكل شيء فيها وفي هذا التقرير سنورد جريمة واحدة من أبشع الجرائم بحق مواطنين أبرياء في محافظة صعدة.

عندما قصف الطيران منازل سكنية مكتظة بالسكان في تاريخ 18 سبتمبر في منطقة الشرو بمديرية حيدان محافظة صعدة أدى القصف إلى استشهاد 21 مواطناً أغلبهم نساء وأطفال وجرح العشرات بقصف الطيران منزلاً لأسرتين وهم عبدالله حسن غازي وضيف الله حسن غازي.

في تاريخ 15 سبتمبر استشهد 18 شخصاً بينهم خمسة أطفال وأربع نساء وأصيب 14 آخرين بينهم طفلان وامرأة في قصف للطيران على منازل المواطنين في منطقتي ضوران آنس وخشران مديرية جهران محافظة ذمار.

وأوضحت مصادر أمنية ان القصف تسبب في تدمير المنازل المستهدفة تدميراً كلياً وألحق أضراراً بالغة في المباني المجاورة، فيما استهدفت إحدى الغارات في مديرية ضوران آنس المسعفين خلال عملية انتشال الضحايا.

عدد ضحايا القصف في صنعاء

بحسب آخر احصائية تشير الى ان عدد ضحايا القصف من قبل طيران دول التحالف بقيادة السعودية بمحافظة صنعاء ارتفع الى 219 شهيداً و1395 جريحاً بعد سقوط 56 مواطناً مناصفة ما بين شهيد وجريح أغلبهم من النساء والأطفال في شهر سبتمبر الماضي. وان الطيران شن 290 غارة على تسع مديريات هي: بني حشيش وبلاد الروس وسنحان وجحانة وخولان وهمدان وبني مطر والحصن وبني ضبيان».

وكانت بني حشيش لها النصيب الأكبر من عدد الشهداء خلال شهر سبتمبر بـ13 شهيداً منهم 8 شهداء من أسرة واحدة استشهدوا في مجزرة مروعة بينهم 4 أطفال وامرأه واستشهد مدرس وولداه في استهداف الطيران لمدرسة الشهيد الوزير وجرح امرأتين كما سقط شهيدان في نقيل الشرفة وجرح 4 آخرين وتلتها مديرية بلاد الروس بـ8 شهداء من أسرة واحدة وجريح بينهم 5 نساء وطفل وجرح 3 آخرين عندما استهدف طيران العدوان المجمع الزراعي بوعلان في جريمة بشعة لا تقل في بشاعتها عن مجزرة بني حشيش».

أما في بني مطر فقد سقط 43 مواطناً ما بين شهيد وجريح، معظمهم نساء وأطفال جراء قصف الطيران على اليمن. وأوضحت المصادر أن عدد الشهداء بمديرية بني مطر منذ بدء العدوان بلغ 16 شهيداً بينهم 7 أطفال و5 نساء وأصيب 13 طفلاً و9 نساء من أصل 27 جريحاً.

ارتفع عدد من لا يملك إمدادات المياه النظيفة والصرف الصحي في اليمن إلى ستة عشر مليون شخص على الأقل، حسب ما أشارت إليه منظمة أوكسفام في تقرير حديث

معنى السلام هو توفير المياه وليس وقف الحرب فقط!

هشام الخولاني

أسوأ ما في حال اليمن اليوم، أن كل الموت الذي يمرّ به ليس أخطر ما يواجهه. فقبل أعوام، حذر البنك الدولي من أن صنعاء ستكون أول عاصمة في التاريخ ينضب منها الماء. وهناك أكثر من 4 ملايين يمني يعيشون في العاصمة وضواحيها. وتفاقم الحرب الأخيرة المشكلة، بفعل النزوح الكثيف لمئات آلاف اليمنيين الى خارج المدن أو القرى، مما شكل ضغطاً جديداً على موارد قليلة بالأصل. تقدّر الموارد المائية المتاحة في اليمن بنحو 115 متراً مكعباً للفرد سنوياً، وهو ما يعادل تقريباً 2% من المعدل المحدد للفرد من قبل المنظمات العالمية المعنية.

1% من الميزانية للمياه!

لم تأبه الحكومات المتعاقبة في اليمن لهذه القضية لكونها ليست جزءاً من الاستقطابات السياسية الداخلية أو الخارجية. المشكلة متراكمة يمتزج فيها شح الأمطار وازدياد عدد السكان وانتشار مشاريع ري تقليدية تهدر المياه الشحيحة أصلاً، وتوسّع زراعة القات التي تستهلك كميات هائلة من المياه.

وعلى الرغم من الثورة الشعبية في العام 2011 التي أطاحت بحكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، إلا أن حكومات المرحلة الانتقالية لم تعر هي الأخرى أي اهتمام لحل المشكلة. وهذا ما كان واضحاً في عدم رفع ميزانية وزارة المياه والبيئة، التي بقيت عند حدود 20 مليار ريال يمني، أي أقل من 100 مليون دولار، وتمثل أقل من 1% من الميزانية العامة للدولة وأقل من 10% مما يُخصّص لميزانية وزارة الدفاع. كان عدم مبالاة الأطراف السياسية بقضية خطيرة كالمياه واضحة، إذ وبينما جرت معارك سياسية عنيفة على مختلف الوزارات بين الأطراف السياسية حينها، لم يقاتل للحصول عليها أحد وتمّ تعيين مختص بعلم النفس وزيراً للمياه!.

في العام 2014 وقبل اندلاع الحرب الأخيرة، أشارت إحصائية لمكتب الأمم المتحدة في صنعاء إلى أن 13 مليون نسمة -أي أكثر من نصف عدد سكان البلاد- يعاني من صعوبات في الحصول على مياه نظيفة. لكن في الواقع لم يدقّ أي سياسي أو جماعة ناقوس الخطر، لا يوجد طرف سياسي واحد تطرّق للكارثة في أي خطاب سياسي، لا قبل الحرب ولا بعدها، بينما لم تفعل الحرب غير دفعها الى التفاقم.

فما رافقها من حصار جوي وبحري وبري أدّى الى انهيار الوضع الإنساني بسبب نقص الغذاء وتدهور الوضع الصحي وانقطاع الكهرباء وانعدام الوقود، وهذه الأخيرة سببت توقّف مضخّات مشاريع المياه الحكومية والتي كانت تضخ قبل الحرب مرّة كل عشرة أيام. أصبح وجود سيارة مياه في أي حارة بالمدن مدعاة لبهجة واحتفال سكان الحي، الذين يهرعون لملء أوانيهم بالمياه.

الحرب تضاعف المشكلة

زادت المعارك البرية للحوثيين وصالح وعمليات القصف لطائرات التحالف، بالإضافة إلى نقص الوقود، من أعداد اليمنيين المجبرين على شرب المياه غير الآمنة، حيث ارتفع عدد من لا يملك إمدادات المياه النظيفة والصرف الصحي الى ستة عشر مليون شخص على الأقل، حسب ما أشارت إليه منظمة أوكسفام في تقرير أصدرته مؤخراً.

أدّى غياب المياه النظيفة الى ارتفاع الإصابة بالأمراض مثل الإسهال والكوليرا والملاريا، وكما أدّى نقص المياه وارتفاع درجة الحرارة وتراكم القمامة في المدن التي هي ساحة الحرب الرئيسة، الى ارتفاع عدد الأشخاص المصابين بحمى الضنك، وحصدت محافظة عدن أعلى المعدلات، فبلغت في شهر واحد (مايو الماضي وحتى منتصف يونيو) 8036 مصاباً، وسجلت 586 حالة وفاة، حسبما أشارت تقارير المنظمات الصحية المحلية والدولية.. إلا أن هذه الإحصائيات لا تشمل الحالات التي لم تصل إلى المستشفيات!.

لم يعد معنى السلام لدى اليمنيين هو مجرد وقف آلة الحرب وتحقيق الأمن، بل صار بالنسبة إليهم هو توفير المياه الصالحة للشرب، فهم ضحايا لأزمة المياه سواء في زمني السلم أو الحرب. وان كانت الأخيرة تضعف من حيلتهم.

شبكة الأمان الاجتماعي تعاني مزيداً من التراجع

جمال محمد

تأثرت برامج شبكة الأمان الاجتماعي بشدة بسبب الحرب المتصاعدة وتعليق دعم المانحين لليمن. وانعكس تعثّر «صندوق الرعاية الاجتماعية» وكل من «برنامج النقد مقابل العمل» و «برنامج تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر» في «الصندوق الاجتماعي للتنمية»، على الأمن الغذائي الذي تأثّر بمستوى وصول السكان إلى الخدمات الأساس، والوضع الإنساني الذي ارتفعت نسبة تراجعه بنحو 21% مقارنةً بما قبل الأزمة.

وتدهور الوضع الإنساني في شكل سريع، إذ ارتفع عدد السكان الذين يحتاجون إلى نوع ما من المساعدة الإنسانية إلى 21,1 مليون شخص، مقارنةً بـ15,9 مليون شخص قبل الأزمة، ما يعني أن 80% من السكان يحتاجون حالياً إلى المساعدة لمواجهة حاجاتهم الأساس من الغذاء والماء والتعليم والرعاية الصحية والمسكن، والتي ترتبط بقوّة بالأمن الغذائي وتعد أساساً لطاقة الفرد وإنتاجيته.

ولا يستطيع نحو 20,4 مليون شخص في اليمن الوصول إلى مياه نظيفة، بنسبة زيادة بلغت 52% مقارنةً بالوضع قبل الأزمة. كما يفتقر 15,2 مليون شخص إلى الرعاية الصحية الأساس بسبب الأزمة الحالية ونقص الوقود.

وأفاد تقرير حديث بعدم صرف الإعانات النقدية للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية بمبلغ إجمالي ناهز 45,4 بليون ريال (209 ملايين دولار) في الربعين الأوّل والثاني من العام الحالي. وأشار إلى أن 70% من الأسر المستفيدة من الصندوق تستخدم المساعدات النقدية كمصدر دخل لشراء الغذاء، وبالتالي فإن تعليق المساعدات صعّب وصول تلك الأسر للغذاء.

ويقدّم الصندوق الذي تأسّس عام 1996 تحويلات نقدية إلى حوالى 1,5 مليون حالة بمبلغ يتراوح ما بين 3 آلاف و6 آلاف ريال شهرياً لكل حالة.

ولفت التقرير إلى أن أزمة الوقود والكهرباء أدّت إلى تجميد كل مشاريع برنامج النقد في مقابل العمل تقريباً، ما فاقم وضع البطالة. كما أدّى تعليق تمويلات معظم المانحين «الذين يساهمون في تغطية 90% من موارد البرنامج» إلى توقّف معظم المشاريع التي يجري تنفيذها (283 مشروعاً)، إذ كان يُفترض أن يستفيد منها نحو 60 ألف أسرة من الأشدّ فقراً في المجتمع هذه السنة.

وتأثّر الوضع المعيشي لتلك الأسر سلباً، ما رفع كلفة الفرصة الضائعة عليها، وصعّب وصولها إلى الغذاء.

ويركّز برنامج «النقد مقابل العمل» الذي تأسّس عام 2008، على تنفيذ مشاريع أشغال تتطلب يداً عاملة كثيفة في الزراعة والمياه والطرق الريفية والصحة، ويساهم في سد الفجوة الاستهلاكية للأسر الفقيرة خاصةً أثناء الأزمات. وبلغ العدد التراكمي للأسر المستفيدة نحو 195 ألف أسرة بين عامي 2008 و2014، وتم إنجاز 853 مشروعاً بكلفة 167 مليون دولار، يستفيد منها 1,3 مليون شخص تقريباً، 49% منهم إناث.

وأفاد التقرير بتعليق إقراض المشاريع الصغيرة في شكل شبه كلي، ما أثّر في الأسر الفقيرة في امتلاك الأصول الإنتاجية. كما أدّى تدمير بعض المنشآت الصغيرة في المناطق الأكثر خطورة أمنياً إلى فقدان كثير من الأسر لسبل المعيشة. وانخفض عدد المقترضين الناشطين من 122,1 ألف في شباط (فبراير) الماضي إلى 121.5 ألف في نيسان (أبريل) الماضي. كما انخفضت محفظة القروض غير المسدّدة من 12,5 بليون ريال إلى 12,4 بليون في الفترة ذاتها.

وتأثّرت قدرة الزبائن على تسديد أقساط القروض الشهرية، بسبب نزوح بعضهم من مناطق المواجهات المسلّحة، وحاجتهم لتغطية حاجاتهم الغذائية والطبية الملحّة وغياب الكهرباء.

ويعمل برنامج تنمية المنشآت الصغيرة على تسهيل تقديم الخدمات المالية وغير المالية لتنمية المنشآت، بما يساهم في توفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للفقراء. وارتفعت المبالغ المسحوبة من «الصندوق الاجتماعي للتنمية» إلى مؤسسات التمويل الأصغر من 680 مليون ريال عام 2012 إلى 2,1 بليون في 2014، بمعدّل نمو 210%. وزاد عدد المقترضين بنسبة 47% خلال الفترة ذاتها.

تشديد الحصار على تعز

هاني الجنيد

يعيش في مدينة تعز ما يقارب مليوني مواطن محاصرين منذ ستة أشهر، وما كان يصل إليهم من غذاء ودواء وماء ووقود كان يتم عبر طريق التهريب، أو بمقابل إتاوات ومبالغ مالية يدفعها التجار لميليشيا المخلوع الحوثية المرابطة على مداخل المدينة.

مؤخراً صعدت الميليشيا الإجرامية من حصارها على مدينة تعز، ومنعت أي عملية تهريب للمواد الغذائية والخضروات والفواكه ومياه الشرب والدواء والمشتقات النفطية الى داخل المدينة المحاصرة. أمس، وأمس الأول لم نجد ماء للشرب في جميع البقالات ومحطات (الكوثر). الماء المتوفر في بعض خزانات المنازل هو ماء مالح لا يصلح للشرب، والميليشيا تمنع دخول وايتات المياه الحالية، والمياه المعدنية، كما انها تقوم بمنع دخول قوالب الثلج القادمة من الحديدة والمخا.

لا شيء الآن يسمح بدخوله المدينة غير صواريخ وقذائف الموت الحوثية التي لا تتوقف عن حصد أرواح الأبرياء وتدمير منازلهم وممتلكاتهم.

أمس الأول كان سعر الكيلو الطماط بـ1500 ريال، وأمس اختفى تماماً من السوق واختفت معه بقية السلع التي كانت متوفرة بشكل شحيح. حتى القات أيضاً ممنوع دخوله. خدمة التلفون الثابت والانترنت الأرضي ما تزال مقطوعة منذ يوم العيد الى يومنا هذا، وشبكة الاتصالات المحمولة سيئة جداً.

ميليشيا المخلوع الحوثية المرابطة على مداخل تعز، تعرف وظيفتها جيداً. هي أرسلت إلى هنا للقتل فقط وليس للشفقة؛ وبالتالي هي تقتل بالرصاص والحصار والتجويع وبكل ما أمكن. تقوم هذه الميليشيا الإجرامية بالتربص بالناس والتنكيل بهم، وأي شخص يحمل في يده أو داخل سيارته (غذاء، دواء، ثلج، غاز، بنزين، قات... إلخ) تقوم باحتجازه، ولا تسمح له بالمرور إلا بعد سلبه إياها.

هناك الكثير من الأشخاص تعرضوا لهذه الانتهاكات الخطيرة.

قبل أسبوع حدثني شخص انه كان قادماً من القرية ويحمل شوالة فيها بطاط وبصل وطماط، وتم احتجازه من قبل ميليشيا الحوثي في نقطة الربيعي. وأضاف الرجل: «أنزلوني من فوق السيارة وقالوا لي تغذي الدواعش، ولم يسمحوا لي بالمرور إلا بعد ان صادروها مني».

صباح أمس وانا في شارع جمال، صادفت طفلاً يبلغ من العمر 12 سنة تقريباً. كان يبكي ويحمل في يده دبة فاضية سعتها 10 لتر. قال لي هذا الطفل انه ذهب إلى بير باشا واشترى بتروﻻً من هناك للمولد الخاص بمنزلهم، وأثناء عودته استوقفه الحوثيون في نقطة الزنقل وأنزلوه من فوق الباص وصبوا البترول على الأرض ثم قالوا له: الآن شل حقك الفاضي، واركب باص ثاني وروح بيتكم. هذه هي أخلاق المسيرة القرآنية القادمة إلينا من مران في صعدة. ها هي تقتلنا جوعاً وحرقاً وقصفاً كل يوم والعالم يتفرج بصمت مريب!.

قاطرات الإغاثات والمساعدات الانسانية التي نسمع بها عبر الأخبار لم تدخل المدينة ولا مرة واحدة، يتم احتجازها في الحوبان وهناك تباع من قبل القائمين عليها والحوثيين، وهذا الأمر لم يعد خافياً على أحد.

قيم العمالة وتهمها!

في حديثه عن الزرانيق، يقول البردوني إن زعيمهم أحمد الفتيني لجأ الى الانجليز في جزيرة كمران طالباً الدعم منهم، وذلك لغياب أي نصير، بعد أن كان ولي العهد «أحمد» قد تمكن من احتلال عاصمة الزرانيق «بيت الفقيه».

كان ولي العهد، قائد الحملة، قد أحرز تقدماً في تلك المعركة بالاعتماد على تكتيكات كثيرة، ليس أبرزها إشاعة الدعاية حول قوته وشجاعته، وأيضاً المعجزات والخرافات التي أصبحت تنسج حول شخصه وتنال من معنوية من تبقى من الزرانيق، لأن أحد التكتيكات الهامة كان في خلخلة الزرانيق من الداخل: شراء الولاءات واستراتيجية المعركة الطويلة مع الحصار. والآن جاء دور تسديد لكمة العمالة. المعركة لم تحسم بعد، بينما زعيم الزرانيق قد ذهب الى الانجليز فعلا. يقول البردوني أن هذا الالتجاء، «جعل المؤرخين الرسميين يتفننون في الحديث عن عمالة الزرانيق للإنجليز، دون ان يميزوا بين الجماهير وبين الزعامة؛ فلم يلجأ أي مواطن من الزرانيق إلى (كمران) تابعاً لأحمد الفتيني». يضيف «من الجائز أن يكون الفتيني متآمراً أو مستعيناً بالإنجليز لغياب أي نصير، أما الزرانيق كجماهير؛ فلم يمارسوا غير موروثهم في كراهية تحكّم أي نظام» (اليمن الجمهوري، ص42).

في تشهيرهم بالزرانيق، لم يكن المؤرخون الرسميون ورواد الدعاية الإمامية، يعتمدون على قيم السلطة التي يتبعونها، وهي سلطة فاقدة لأي قيم من هذا النوع، ولكن اعتمادا على قيم الخصم. عرف عن الزرانيق شراستهم في مقاومة الأجنبي (العثمانيين مثالا) كما مقاومتهم لتحكّم أي نظام. إذاً العمالة ليست هي بيت القصيد هنا، لكن تاريخ وقيم الزرانيق ونهجهم لا يجعلهم يهادنون الأجنبي، عوضاً عن طلب العون منه. غير أن دولة الإمامة عندما أرادت إخضاعهم بالقوة؛ فهي من الأساس لم تحترم كل ذلك. لأن القيم التي ترفض الأجنبي لديها أسبابها، وعندما يأتي من يحمل الكثير من تلك الأسباب، وليكن التسلط وعجرفة القوة

وسام محمد

أبرزها، حينها لا يكفيه أنه ليس أجنبياً لكي يحظى بالقبول الشعبي.

كان ذلك بين عامي 1928، 1929. وبعد 86 عاماً سيأتي صالح والحوثي، وقد ابرما تحالفاً يشكل في جوهره دولة الامامة، ليتفننوا في إلصاق تهم العمالة والخيانة بكل من يرفض الاذعان لقوتهم التسلطية. هنا أيضاً تهمة العمالة ليست مسألة جوهرية، ولكنها إحدى أدوات الحرب، وتكون فاعلة داخل مربع الطرف المقاوم. بمعنى أن تهم العمالة تجد لها صدى في أوساط الذين لديهم قيم ترفض الارتهان للخارج، لخلخلة صفوفهم، من أجل تحقيق الهدف وهو إخضاعهم بالقوة. رد التهمة بتهمة مماثلة لن يجدي هنا، لأن القيم التي سنستهدفها ليست من النوع نفسه. مثلاً اذا أردنا ان نتهم صالح والحوثي بالعمالة لإيران، هل سنجد صدى في المربع الذي يشكل جمهورهم؟، لعل الكثير جرب هذا ولم ينفع، لأن العمالة لا تعني لهذا الجمهور أي شيء، الآن كما في أي وقت سابق. أما ذلك المربع بقدر ما يبدو جغرافياً، هو أكثر من ذلك ثقافياً ويمتد على امتداد الخارطة اليمنية، وذلك الجمهور جبلتهم السلطة والمشاركة فيها بتلك الطريقة على عدم استشعار معنى العمالة إلا عندما يتم توجيهها كتهمة ضد من يرفضها مبدئياً.

غصة

لو كان للشجاعة اسم آخر لكان الرفيق جلال عبدالباسط البناء هو ذلك الاسم. عندما تريد ان تمنح اشياء من قبيل الإقدام، البسالة، العنفوان الثوري، وأيضاً الصداقة، طاقتها القصوى، ستقول جلال وحسب. عرفته في أول يوم لنا في ساحة الحرية، كان مسؤول الصوتيات، نشيط يقوم بكل عمل من شأنه المساعدة على إشعال الثورة. متفانٍ بطريقة غريبة.

أية غصة خلفتها مأساة فقد جلال وهو يقاتل لكي يتحقق حلم ثورة فبراير. لا أحد غير جلال يجعلك تراجع معتقداتك بشأن الثورة والمقاومة والتضحية، لكن بعد فوات الآوان، لقد رحل ليعمق كل ما كان يؤمن به ولو على شكل غصة في البداية.

كنت متردداً بشأن الالتحاق بالمقاومة، لكني بعد التأكد من صحة استشهاد هذا الرفيق الذي حضر عرسي في القرية ولم احضر عرسه في المدينة وجدتني اخرج استمارة طلب الانضمام للمجلس العسكري بعد اسبوعين من حصولي عليها، كتبت بياناتي الشخصية دون شعور. اعرف بأني لا أصلح للقتال ولكني سأكون هناك في ارض المعركة لعلي استطيع القيام بشيء كان من المفترض ان يقوم به جلال البناء.

بين الوحش والإنسان

كان أحد الإعلاميين اليمنيين يصرخ، بانفعال متصنّع، أثناء مداخلته في أحد البرامج اليومية في إذاعة تابعة لجماعة الحوثيين، مُديناً صمت الدول العربية تجاه ما تتعرض له اليمن وفلسطين! البرنامج كان مكرساً للحديث حول الاعتداء الإسرائيلي على المسجد الأقصى، ولم أتنبه له إلا في اللحظة التي امتدت يد السائق لإطفاء المذياع بشيء من الحنق ونفاد الصبر.

التفت نحوي وقال «إسرائيل قصفت المسجد الأقصى. طيب. كم مسجداً فجروه هم أو قصفوه».

لم أكن في مزاج جيد لخوض محادثة مع سائق التاكسي، وصحيح أن قذائف الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق قصفت، عن عمد أو من دون قصد، العديد من المساجد والمستشفيات، آخرها مسجد السعيد في مدينة تعز، لكنّ سوء مزاجي لم يكن السبب الوحيد لعدم خوضي أي محادثة معه، واكتفائي بهز رأسي، بقدر ما يتعلق الأمر بازدواجية المعايير، والتناقضات المريعة لدى اليمنيين والعرب على المجمل. إذ بات شأننا اعتيادياً يومياً أن تجد شخصاً ما (في الحافلة، أو المقيل، أو وسائل الإعلام التواصلي) يريد أن يجرّك بالقوة إلى صفّه وجماعته، ضمن الاستقطابات الجاهلية التي أججتها على نحو مريع الحرب في اليمن، على أساس طائفي أو مناطقي أو عصبوي أو مذهبي.

لم يعد مفاجئاً ولا صادماً في اليمن أن تجد أستاذاً جامعياً وحقوقياً مرموقاً يدين القصف السعودي لأهداف في صنعاء وصعدة وعمران، ويناهض، بأعلى صوته، ترويع الأطفال وتعريض حياة المدنيين للخطر... وفي الوقت نفسه تجده مؤيداً، أو صامتاً في أحسن الأحوال، على القصف والقذائف اليومية التي تمطرها المدفعية الحوثية على سكان مدينة تعز. والعكس: في كل مرة تَقتل طائرات «تحالف عاصفة الحزم» مدنيين في صنعاء أو في ذمار أو أي من المدن اليمنية، ينبري أنصار العاصفة للدفاع والتبرير، بل والتشفي في بعض الحالات، على الرغم من سقوط عشرات الضحايا من الأطفال والنساء.

شرخت الحرب، بشقيها الداخلي والخارجي، اليمنيين، وقسمتهم إلى معسكرين، وباتت مواقفهم تجاه الأحداث والانتهاكات اليومية تتحدد، لا بناءً على معايير قيمية أو أخلاقية، بل بحسب هوية الجاني وانتماء الضحية. مع أو ضد بصريح العبارة.

محمد عبده العبسي

أبعد من ذلك أخذتُ أتساءل: لماذا شعرتُ، كيمني، بالتعاطف مع اللاجئين السوريين إلى أوروبا، وبكيت بحرقة لدى رؤية مشاهد مؤلمة ومهينة تعرضوا لها في بعض الدول الأوروبية، بينما لم أشعر بالتعاطف ذاته على اللاجئين الصوماليين الذين يهانون في اليمن، وتستخدمهم عصابات التهريب في الجريمة، وتحتجزهم في معسكرات تعذيب كشفت عنها قبل عام منظمة «هيومن رايتس ووتش»؟ حتى حاملو أرقى الشهادات الجامعية منهم ليس أمامهم أي فرصة للعيش الكريم، والوظيفة الوحيدة المتاحة للصومالي في اليمن هي غسيل السيارات للذكور، والخدمة في المنازل للإناث!.

لكنّ الأمر لا يقتصر على أو على شريحة واسعة من اليمنيين، بقدر ما هي لوثة غير مرئية في المجتمعات العربية ودول العالم الثالث، بل وحيث لم ينتصر للإنسان والحريات العامة والخاصة. يتعايش المرء مع التناقضات من دون أن يشعر بها، فيمتدح تعامل وترحيب ألمانيا باللاجئين، وهو ذاته يؤيد من تسبب في تشريد وتهجير الآلاف في بلده من أبناء جلدته؟ ويذم سلوك رجال الشرطة الذين انهالوا بالضرب على لاجئين على حدود بعض الدول الأوروبية بينما تقوم الميليشيات في بلده، بأبناء جلدته، بما هو أبشع وأشنع.

على نحو أعمق، يمكننا أن نتساءل أيضاً: كيف يستطيع شخص طائفي ومذهبي متعصب، في بلده وحياته وطريقة تفكيره، أن يكون إنساناً أكثر نبلاً وتسامحاً وأقل عصبوية، ولو لأيام أو ساعات أو لحظات إشراق عابرة، عند تلقيه وتفاعله مع قضايا وقعت في مكان ما من العالم، كأزمة اللجوء إلى أوروبا، كما حدث مؤخراً وبدا جلياً على صفحات التواصل الاجتماعي؟، بمعنى كيف

> شرخت الحرب، بشقيها الداخلي والخارجي، اليمنيين، وقسمتهم إلى معسكرين، وباتت مواقفهم تجاه الأحداث والانتهاكات اليومية تتحدد، لا بناءً على معايير قيمية أو أخلاقية، بل بحسب هوية الجاني وانتماء الضحية. مع أو ضد بصريح العبارة

كيف يمسي أحدنا كونياً إذاً ويصبح سُلالياً في الوقت نفسه.. كيف يتخلى عن إنسانيته لمصلحة الوحش المسيطر داخله؟

لشخص تعاطف مع نازحين سوريين ومقدونيين ماتوا اختناقاً داخل حافلة نمساوية، على نحو إنساني لمجرد كونه لا يعرفهم، وليسوا من أقاربه، ولا قبيلته، ولا مذهبه، وربما ليسوا من ديانته، بينما هو في بلده لا يتعاطف، ولا يتحمس إلا لضحية من مذهبه أو جماعته؟.

كيف لشخص بكى بحرقةٍ وتفجّع عند رؤية جثة الطفل السوري إيلان مرمية على ساحل بحر إيجه، (وما أكثرهم في اليمن والعالم العربي ككل)، من دون أن تستفز مشاعره ويؤثر فيه موت مئات الأطفال منذ اندلاع الحرب في اليمن ولو بدرجة أقل ونبرة حزن أخفض؟، إيلان وأسرته حاولوا النجاة على الأقل. قرروا النزوح مدركين المخاطر فكانوا ضحية جملة من العوامل المعقدة: الحرب، فرار المهرب، الطبيعة وهيجان البحر، المخاطرة...

بالمقابل: كم من أطفال اليمن، أو بلد آخر كسوريا أو العراق، ماتوا وهم في منازلهم، فلا ركبوا البحر، ولا خاطروا، ولا طمحوا في حياة أفضل من التي لديهم، مؤثرين السلامة على المخاطرة، وجحيم البقاء في «الوطن» على «نعيم» اللجوء؟.

أليس الإنسان هو الإنسان؟، لماذا تستثار المشاعر هناك وتقمع هنا؟.

كم واحداً منا كان إنساناً في تلقيه لحادثة غرق الطفل إيلان فيما لم يضطرب وجدانه عندما قتلت قذائف الحوثيين والقوات الموالية لصالح 16 طفلاً في يوم واحد بمدينة تعز أو في عدن! وعلى «الضفة الأخرى»، كان إنساناً في تلقيه لحادثة غرق الطفل إيلان، فيما لم يشعر بالتعاطف والحزن لمقتل سناء البدوي طالبة الصف التاسع إثر قصف طيران التحالف منزلها في جولة الرويشان بصنعاء؟.

بل ويا ليته توقف عند ذلك: البعض ألزم نفسه مهمة تنظيف القذارة وتبرير وإنكار كل جريمة أو غارة «خاطئة»: أبيدت أسر بكاملها وقتل نحو 100 شخص في قصف طيران التحالف لسكن مهندسي محطة كهرباء المخا في محافظة تعز. والقائمة تطول: 7 من أفراد أسرة عبدالمجيد الفضلي (الأم والأبناء والحفيدة) قتلتهم بوحشيّة غارة على حي النهضة بمدينة صنعاء، وأصغر الضحايا طفلة في الثانية من عمرها (هويدا).

على المستوى العربي: كم رجل دين مسلماً جنّ وثارت ثائرته بسبب مشهد ضرب شرطة إحدى الدول الأوروبية، كالمجر مثلاً، للاجئين على حدودهم، بينما ضميره في إجازة، والأقليات تُشرّد وتذبح على يد داعش، والمعارضون والصحافيون يُرمَون في سجون ومعتقلات الأنظمة العربية؟، وهل يمكن مقارنة معاملة أسوأ الدول الأوروبية بمعاملة الشغالات الفلبينيات في دول الخليج مثلاً؟، رواية ساق البامبو للكويتي سعود السنوسي تجيب.

كيف يمسي أحدنا كونياً إذاً ويصبح سُلالياً في الوقت نفسه؟.

كيف يؤمن بغاندي ويترحم على أدولف هتلر؟.

كيف يتخلى عن إنسانيته لمصلحة الوحش المسيطر داخله؟.

نزلت من التاكسي وليس برأسي أجوبة.

مبادرة الاشتراكي:

تطبيع الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية المأزومة

سيّدُ القوارِض العجوز

أحمد شوقي أحمد

إبان زيارته لليمن عام 2002، وفي لقاء محدود بعدد من المثقفين، ردّ الروائي الألماني غونتر غراس على سؤال حول مقترحاته للكتابة بأن على الأدباء اليمنيين أن يكتبوا عن الفأر! أثارت الإجابة الساخرة، تحفظ المترجمة العراقية الحريصة على عدم إدلاء غراس بتصريحات قد تتداولها الصحافة، وتتسبب بأزمة سياسيّة، واستغرب الحاضرون آنذاك.

نظرياً، كان غراس يتحدث عن فأر سدّ مأرب القديم، القارض الذي دمّر «معجزة عرب الجزيرة» كما يصفه الأنثروبولوجيون. سدُّ مأرب عنوان الرخاء لبلد عرف السدود والسعادة قبل أكثر من 6 آلاف سنة، قبيل انهياره الذي أدخل اليمنيين عصر الشتات والهجرات، تاركين «القوارض» منهمكة في إخراج بلدهم من الحضارة والتاريخ.

قبل 40 عاماً، كان بناء السدّ مجدداً، وسماً رمزيّاً وفعليّاً لمسعى إعادة بناء الدولة اليمنيّة، في تلك الأثناء، كان الضابط علي عبد الله صالح ما يزال في تعز، المدينة التي قدم إليها قبل سنوات طوال، ليعمل حارساً في منزل القاضي الربيع.

كان صالح الذي لا يعرف الكثير عن والديه، ينتمي إلى طبقة فلاحيّة فقيرة، وقبيلة صغيرة، كانتا «القبيلة والطبقة»، قبل ربع قرن من ذاك الزمان، محل استخفاف لدى نظام الحُكم. لكن الحُمدي الذي نظر إلى صالح كيمني بمكانته المُجرّدة من الامتيازات، والمُهمشة، صاحبُ حق وفُرصة، اندفع لترقية صالح ليُصبح قائداً للواء تعز، ضمن المرحلة الثانية من حركته التصحيحية في تمكين الضباط المهنيين من تولي مناصب عُليا في الجيش وتفتيت مراكز النفوذ التقليدية في الدولة و«المشايخ» خصوصاً.

في الآن ذاته، كان صالح الذي أصبح «تيس الضباط» كما يُقال، بفضل حركة التصحيح التي منحته الفُرصة، يضحك ساخراً كلما سمع عبارة «التصحيح»، وهو كامتداد لقائد الجيش أحمد الغشمي، عرابُهُ إلى السُلطة، وسلفُه في الرئاسة، قد شكل بمعيته ذيلاً انتهازياً لثقافة المُضطهد، فكان سعيهما للسُلطة، بخبث الجلادين، لا بحالمَيّة مظلومين.

شهورٌ قليلة بعد صعود الغشمي للسلطة على جثّة رفيقه وسلفه الحمديّ، حتى اغتيل هو الآخر في تفجير غامض، ليصعد صالح إلى الحُكم بثنائية المسدس وحقيبةُ المال، ضمن تحالف عصبويّ جديد، مُشبعٌ بعُقد الجغرافيا والتاريخ. ورث صالح إبان وصوله للسلطة يمناً قوياً، يملكُ احتياطاً نقديّاً يزيد عن ثلاثة أمثال الاحتياطي النقدي المصري. يمناً مزدهراً اقتصادياً، ولديه مؤسسة ضخمة ومبتكرة، تقود تنميةً شاملة ودؤوبة، معتمدة على مبادرات المواطنين التعاونيّة وإدارتهم التنفيذية للمشاريع.

وجد صالح نفسه على رأس دولة ذات ثقل سياسي مضطرد، وعلاقات دوليّة بناءة، وجيش وطنيّ مُوحد، وبيروقراطيّة منظمة ونزيهة، وحركة فنية وطلابية وشبابية نشطة، ونخبة سياسية وثقافية واجتماعية نادرة في وطنيتها. لكن، لم يفلح السدّ الذي بناه الحمدي، في عقد القطيعة المتوخّاة مع الماضي الوسيط، عاد صالح ليُدير مصالح شيوخ القبائل والهاشميّة السياسية والطفيلية العسكريّة «التي أصبحت إقطاعاً عسكريّاً».

بشكلٍ ما، أصبحت الدولة اليمنية غنيمةً لقطبية شيخ الرئيس ورئيس الشيخ، على حد وصف صالح وشيخه عبد الله الأحمر، وبينهما حبالٌ سريّة تغذي متطفلين من بقايا التاريخ، تطوّع صالح لخدمتها ومعها «مراكز النفوذ التقليدية»، مصوراً هذا بقوله: «كُنت أمسك بقرون البقرة، وغيري يحلُبها». قضى صالح، بقسوة، على حركات الاحتجاج السياسي، استخدم الجماعات الإسلاميّة والمتطرفين في حروبه على التيارات التقدميّة، واغتيال خصومه السياسيين، قسم المجتمع طائفياً، والجيش، الذي عزله تدريجياً عن باقي فئات الشعب، فاقتسمه في إقطاعات، ذات ولاءات فرديّة، مع أقطاب حكمه.

رَاكم صالح خبرات ومهارات وثقافة من سبقوه، واستثمرها، فلعب بورقة الدين، والمذهب، والقبيلة، والمدينة، والإقليم، بالكيفيات التي تُناسب تعطُّشه لنهب الثروة، وشغفه في امتلاك السُلطة، فحوّل الفساد إلى أُدلوجَة، لا حيلة من اعتناقها طوعاً وكرهاً، أفرغ المفاهيم من معانيها، وميّع القِيَم إلى حد أنّه لم يعُد مُخجلاً لرئيس وزرائه أن يصرح علانية بالقول: «الفساد ملحُ التنمية»، هكذا ببساطة، ومن يحتاج للتنمية، لا يستغني عن «الملح».

ففي عصر صالح المائع، أصبحت الديمُقراطيّة مبرراً لتهديد شيخ ما بتصفية وزير، أو صفع عضو في البرلمان، وأصبح الحوار السياسي، رطانةً لاختلاس أموال الاتحاد الأوروبيّ، والدّعوة للاستثمار، فُرصة للمشايخ وقادته العسكريين، في التناوُب على اقتحام عقارات المُستثمرين وادعاء ملكيّة الأراضي لنصب «ترضيّات»، وغالباً، لمناصفتهم في الأرباح بمُبرر حماية الممتلكات من الآخَرين.

أما التعددية السياسية، فتعني شقّ الأحزاب واستنساخها، ومُحاربة الإرهاب، إعادة تدجين الجماعات الإرهابيّة، إما للعمل في القطاعات العسكرية الموالية له، أو للعمل بموجب إملاءاته التخريبيّة، وبالطبع ابتزاز مخاوف الجيران بالأموال، العمالة للخارج، خيانة، إذا لم يكُن الرئيس في رأس القائمة، ومتلقي أفضل العطاءات ليُدير المؤامرات في البلد بنفسه، صفقات الأسلحة تعني العمولات الباذخة، اكتشاف الغاز وتصديره، بيعه بربع الثمن مقابل عمولة تفوق 10 مليارات دولار، اكتشاف النفط وتصديره، توزيعه كآبار للمشايخ والأقارب، حل النزاعات والحروب الداخلية يعني بيع السلاح للجماعات المُتحاربة، حماية الحدود معناها تهريب السلاح والمخدرات لدول الجوار وخصوصاً الصومال والسعوديّة وعُمان.

ليس بعد ما عرفه اليمنيون وعاشوه، بل والأعظم الذي خَفيَ ويخفى، أيُّ سد يُمكنه أن يُعيد مجد هذه الأرض، ولو شيدوا آلاف السدود، ما لَم يُقضَ على قوارض اليمن المُعاصر، وسيّدها العجوز.

ضحايا بلا إنصاف

لم تحقق المجتمعات الإنسانية نقلات نوعية في واقعها التاريخي وتحولها الديمقراطي، إلا باحترامها حقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، منطلقة في ذلك من مبدأ إنصاف ضحايا الصراعات والحروب، وكشف منتهكي الجرائم وتقديمهم للعدالة؛ وهو ما لم يحصل في مجتمعاتنا العربية.

كغيرها من بلدان المنطقة العربية، لطالما أفلتت الأنظمة السياسية التي حكمت اليمن من المساءلة، مستفيدة من لا مبالاة المجتمع، أو رغبته في تجاوز الاحتراب، أو ضغط المجتمع الدولي، كما حدث إبّان ثورة 2011، حينما مُنح الرئيس السابق علي عبدالله صالح (الحصانة)، وفقاً للمبادرة الخليجية التي مثلت انتهاكاً مضاعفاً لضحايا التظاهرات السلمية والمخفيين قسراً وضحايا الاغتيالات السياسية، ليكرّس بذلك المجتمع والسلطة، على السواء، مبدأ إفلات المجرمين من العقاب.

ظل موقف السلطة السياسية اليمنية اللاحقة من ضحايا الحروب والصراعات وشهداء الثورة على ما هو عليه، إذ لم يكن إنصاف الضحايا من أولويات سلطة المرحلة الانتقالية التي سعت جاهدة إلى طي هذه الصفحة من دون معالجة، معتبرة التسوية السياسية معطى منطقياً ووطنياً لإسقاط حق الضحايا في تقديم مجرمي الحرب إلى العدالة؛ بينما كان من شأن تجريم المنتهكين وإدانتهم، واتخاذ إجراءات عقابية، أن يُحدث تخوفاً لدى الأحزاب والجماعات من ممارستها أي انتهاك ضد المجتمع، إلا أن العقلية التسويفية التي وسمت أداء السلطة الانتقالية، وظروفاً موضوعية وسياسية أخرى، عززت لدى جماعة الحوثي وصالح عدم الاكتراث تجاه انتهاكاتهم الجسيمة ضد اليمنيين في تعز وعدن والضالع، لأن النتيجة، في النهاية، ربما قد تكون تخريجاً سياسياً لا ينتصر للضحايا بمحاكمة قاتليهم، بل قد يسقط حقهم في العدالة والإنصاف باعتبارهم خسائر ثانوية في دوامة الاقتتال الداخلي.

لم تتوقف مأساة اليمنيين عند انتهاكات أطراف الصراع الداخلي، إذ وقعت غارات متكررة لقوات التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، على أحياء ومنازل سكنية في مدن يمنية عدة، سقط جرّاءها ضحايا مدنيون كثيرون. كان آخر هذه الغارات الجوية لقوات التحالف وأسوأها ضرب صالة أعراس في منطقة الواحجة في مديرية ذُباب التابعة لمدينة تعز، مخلفة أكثر من 130 شهيداً، منهم 70 امرأة، وتعد أبشع حادثة تتسبب بها قوات التحالف منذ بدء عاصفة الحزم في 26 مارس الماضي.

تعاطت أطراف الصراع اليمني ووكلاؤهم، الإقليميون مع هذه الواقعة بعدم اكتراث، كما فعل الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، الذي لم يعزّ أسر الضحايا، ولم يطالب بكشف عن ملابسات الحادثة، وتصرف كأن الأمر لا يعنيه. وتملص الطرف السعودي من أي مسؤولية، أو حاول استغلالها سياسياً كما فعل إعلام الحوثيين وصالح. هكذا يذهب الضحايا اليمنيون بلا إنصاف من العالم، فيما عدا إدانة الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون الحادثة، واعتبار المتحدث باسم المفوضية العليا لحقوق الإنسان أنها الحادثة الأكثر دموية، منذ بدء النزاع في اليمن.

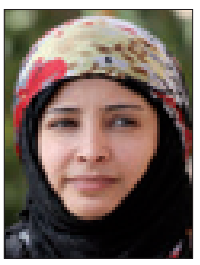

بشرى المقطري

الأنكى من انتهاك أطراف الصراع اليمني ووكلائهم الإقليميين حق الضحايا في الإنصاف منطق منظمات المجتمع المدني اليمني في تعاطيها مع الضحايا اليمنيين، من منطلق «هوية القاتل»، إذ تحولت منظمات كثيرة إلى منصات إعلامية لأطراف الصراع المحلي والخارجي، ناقلة تشوهاتها السياسية إلى الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، التي انعقدت في جنيف، حيث تخندقت هذه المنظمات مع أطراف الصراع؛ فحرصت المنظمات الحقوقية التابعة لجماعة الحوثي وصالح على إبراز انتهاكات قوات التحالف وإدانتها، في حين حرصت المنظمات الحقوقية التابعة للحكومة اليمنية والتحالف العربي على إبراز انتهاكات الحوثيين وصالح في حق المدنيين وإدانتها، ولم تعرض أي من هذه المنظمات انتهاكات الطرف الذي تواليه وتدينها.

وعلى الضد من مواقف المنظمات الحقوقية اليمنية المشاركة في جنيف اليمني، كان موقف منظمتي العفو الدولية و«هيومن رايتش وتش» نزيهاً وإنسانياً، بمطالبتهما تشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف انتهكات أطراف الصراع في الحرب اليمنية، وهو ما كانت هولندا قد تبنته بمشروع قرار دولي، لكنها سرعان ما سحبت طلبها لاحقاً استجابة لضغوط سعودية. وهكذا، تنكّرت هولندا للحراك الحقوقي المساند لتشكيل لجنة تحقيق دولية في جرائم أطراف الصراع في اليمن، وتبنت الموقف السعودي الداعم للجنة الرئيس عبد ربه منصور هادي التي شكلها مؤخراً للتحقيق في انتهاكات 2011.

كان واضحاً، منذ البداية، أن قرار تشكيل لجنة تحقيق دولية لن يرى النور، حيث ستعترض السعودية التي تترأس حالياً لجنة استشارية لحقوق الإنسان على تشكيل هذه اللجنة، وسترفض أي إجراء يخضعها للمساءلة بما ترتب عن حربها، إذ تعتبر السعودية هذه الحرب مسؤولية السلطة اليمنية التي طلبت تدخلها؛ علاوة على ما صاحب دعوة تشكيل هذه اللجنة من تشويه إعلامي متعمد من الحوثيين وصالح، معتبرين أن التحقيق الدولي لن يطالهم، كونهم ليسوا أطراف صراع دولية، وإنما أطراف صراع محلية؛ كما سيواجه تشكيل لجنة دولية عقبات فنية كثيرة، ليس آخرها صعوبة الوصول إلى اليمن والتقصي عن الانتهاكات بشكل محايد، خصوصاً مع تحول المنظمات الحقوقية الفاعلة في اليمن، والتي لديها فروع وتمويل مالي، إلى أذرع مدنية لأطراف الصراع، ولجزء من الصراع مصالح كثيرة في استدامة هذه الحرب وتجذير انتهاكاتها.

تنصل مجلس حقوق الإنسان من مسؤوليته الإنسانية والأخلاقية تجاه ما يحدث في اليمن، وأحال الضحايا اليمنيين إلى ما تراه لجنة الرئيس هادي في من يستحق الإنصاف، ومن يمكن تجاوزه إذا كان القاتل حليفاً، وانتهت أعمال المجلس، ليس في الانتصار لحقوق الإنسان، ولا في صالح الضحايا اليمنيين وحقهم في الإنصاف، وإنما كانت مقرارته، في النهاية، لصالح رغبات السعودية والحوثيين وصالح. وبذلك انتهت أعمال المجلس على حقيقة أخرى أيضاً يدركها اليوم يمنيون كثيرون، حقيقة أنه بقدر ما تتوجب إدانة أطراف الصراع اليمني ووكلائهم الإقليميين، صار من الواجب أيضاً إدانة اللافتات الضخمة والشعارات الزائفة لمنظمات حقوقية، صارت في غير صف الضحايا.

مبادرة الاشتراكي:

إعادة تصحيح وضع الهيئات الضامنة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني

معركتنا الاستثنائية ضد الكائنات الأكثر عداوة!

فتحي أبو النصر

كل حماقات وجرائم التحالف الخارجي لا تبرر حماقات وجرائم التحالف الداخلي، وكل جرائم وحماقات التحالف الداخلي لا تبرر جرائم وحماقات التحالف الخارجي. لكن (شقات) اللامبدئية – اللاوطنية، ليست غايتهم الفهم والتعقل والاتعاظ والمراجعات، قدر ما يتلذذون أكثر من أي شيء آخر بـ(التطنيش) و(الدعممة)؛ ذلك ان غايتهم الحقيقية هي التأزيم والظفر بما تيسر من امتيازات ضحلة وأثمة وعابرة، تفضي إليها كل هذه التداعيات المجنونة والمؤسفة التي انتجها الصراع الرديء كحصيلة طبيعية ووحيدة.

والحال أن الكائنات المهووسة بمصالحها الذاتية والأنانية المشتشرسة صارت تبرز اليوم بصفتها الأكثر عداوة لحاضر ومستقبل اليمن السوي الذي يفترض ان ينبثق من مصلحة اليمنيين العليا ذات الاجماع لا الاستفراد، ما يفترض بنا الدفع باتجاه هذا المسعى الانقاذي وتعزيزه، فضلاً عن مواجهة تلك الكائنات في دأبها المنهج على عرقلة كل المساعي السياسية الممكنة، من خلال تعزيزها لأوهام الحسم العسكري، ليستمر الصراع وتستمر الفوضى في صالحها فقط.

ولعل الاجماع الوحيد الآن هو ان أشد ما تحتاجه اليمن يتكثف في استعادة مسعى الانقاذ قبل فوات الفرصة الاخيرة، لأن مسعى الكائنات الفهلوية والبهلوانية والانتهازية والذرائعية والتناقضية والديماغوجية إياها: يقودنا جميعاً كأسرى حرب إلى مهب التفتت الشعبي والتناثر الوطني، ثم انها الكائنات التي لا تأبه على الاطلاق بمآلات الشعب الشقي والبلد المنكوب وقد تعلق مصيرهما بين جحيمين، بينما ليس من علاقة موضوعية بين الجحيم الداخلي والجحيم الخارجي سوى الفتك النهائي بكيان اليمن ووجدان اليمنيين عبر مداومة الهزء والتنكيل بما تبقى من قيمتي الدولة والمجتمع معاً، وبالتالي التكريس المخيف للطابع العنفي والتطييفي في الخلاف السياسي بكل السبل الضارية والمهندسة والخادعة، ما يعني مفاقمة الاستبدادين الديني والسياسي، والوصاية على الشعب، وتشظي البنى الوطنية وتجريدها كلياً من حلم تحقق الدولة الضامنة التي وحدها لا غيرها ستظل تمثل الهوية الوطنية الأسمى والعابرة لكل المشاريع الصغيرة، إضافة إلى كونها الحاضنة المثالية للمشروع الوطني الذي تاق اليه اليمنيون وضحوا من أجله مراراً وما يزالون.

واما في مواجهة المسعى التدميري للكائنات المشوهة والمكشوفة ذاتها والأكثر قرفاً وصخباً وتبريراً وشراً واستغلالاً وسعاراً: يبقى علينا ان نعي جيداً بأن الذي أوصلنا الى هذا الوضع المهين هي الدولة الهشة التي لم تكن تبدع في شيء مثل تسليم مقاليدها برضوخ فادح لإرادة مراكز الهيمنة والغلبة وكائناتها التي استمرت تعمل ضد الدولة وضد المجتمع في آن واحد، وبالمقابل استمرأت كعادتها التاريخية في التنصل عن التزاماتها التي من أبرزها إثخان المجتمع المكابد والمخذول وعدم التخفيف عن أثقاله المتراكمة.

لكن على الرغم من كل ذلك الإرث الذي لا أقسى منه، لم يكن أمام المجتمع من خيار – مثلما لم يعد امامه من سبيل آخر – إلا التعويل على استعادة الدولة باعتبارها آخر قشة بإمكانها بما تيسر من التنازلات ان تنجيه من الغرق الأكيد.

والأسوأ ان تلك الكائنات المتهافتة وراء منطق جماعات وميليشيات العنف والافساد، وتجار الحروب والأزمات، سرعان ما حولت اليمن أيضاً إلى ساحة اقتتال وصراع إقليمي لا يعني اليمنيين، الذين صاروا أكثر ترنحاً في مسيرة العاصفة المتدافعة والهوجاء التي يراد لها عدم التوقف عند حد معقول ، بينما يزداد الأمر خطورة في ظل التدهورات الأمنية والاقتصادية والإنسانية غير المسبوقة.

إلا اننا بنظرة موضوعية بسيطة سنجد ان المجتمع لم ييأس بعد من إمكانية استعادة وإصلاح الدولة وصولاً لتفعيل مسؤوليتها التاريخية والوطنية لصون المجتمع، بل ان ما ينقصنا كيمنيين هو توطيد الانتماء الثقافي والسياسي والاجتماعي الواسع من أجل غاية الدولة المنشودة لأنها المعادل الفذ لنجاة المجتمع، فاضحين في السياق كل الكائنات التي تعمق الهوة بين المجتمع و الدولة، بحيث لا تأمل بنهوض الدولة والمجتمع أبداً – ما بالكم بالمصالحة الوطنية اللازمة – كما يبدو واضحاً انها لن تتوقف عن تسويغ فاعلية رهانها اللئيم على مزاج مراكز الهيمنة الاستفرادية والتأجيجية ذاتها، إلا بتدشين معركتنا الفذة ضدها كمجتمع.

تلك المعركة بالتأكيد هي معركتنا المباركة التي لا تتوقعها، وتتطلب ترك انتماءاتنا المناطقية والمذهبية والحزبية خلفنا، في مواجهتها ومواجهة ما تخلفه المعركة المشؤومة للتحالفين الداخلي والخارجي من تدهورات وأهوال على جذوة اليمن وأفئدة اليمنيين.

إنها معركتنا الاستثنائية على المستويات القيمية والاخلاقية والحضارية والمعنوية، المعركة المناهضة للحرب والتائقة للسلام، المعركة التي مركزها الإنسان اليمني كضحية لبؤس التخلف وينبغي العمل لصالح تحريره وتنويره واستعادة كرامته، معركة المراهنة على تصويب ما أصاب النضال الوطني من خلل وانحرافات وتشوهات، المعركة الصائبة لإشاعة روح المحبة والتعايش بين جميع شرائح وأطياف اليمنيين، معركة الجهود المكثفة لإعلان مخاوفنا الوطنية المشروعة من الممارسات المنفلتة والمسخة التي تعمل على تنمية المسالخ الطائفية والجهوية والارهابية، معركتنا الواثقة لنقد السياسات الفجة والطائشة والمقامرة غير محمودة العواقب التي تبنتها كائنات التحالف الداخلي والتحالف الخارجي حتى صارت تعمل على تغذية العديد من الاخطار التي يراد لها أن تتحول شيئاً فشيئاً الى أدوات دموية لا تهدأ للتفرقة بين فئات الشعب.

ومن هنا تحديداً ينبغي أن تكون كمعركة واعية وواقعية لا بد منها، تفرض على كل الاطراف حل الازمات الوطنية بالحوار والتوافق والالتزام دون أي غطرسة أو مخاتلة من قبل أي طرف يفضل الاستقواء والانجراف وراء نزعات الهمجية والبربرية واللامبالاة.

انها معركتنا الخلاقة التي يجب ان نطالب فيها بالنحن الوطنية غير مستسيغين لكل أنا الجماعات المغلقة على نفسها، معركتنا الفاضحة لوعي إفساد الوطنية اليمنية التي لا مناص من الالتفاف حولها كخلاص معتبر لليمنيين، معركة ما تبقى من الأمل الشاسع لمنح المشروعية للدولة التي تمنح المشروعية للشعب، معركة تفعيل ثقة المجتمع بالدولة وثقة الدولة بالمجتمع كما ينبغي، إذ ما دون ذلك يعني فناء الدولة والمجتمع ليس إلا. المعركة التي يجب ان توحد ضمائرنا لإفشال مخططات خلط الحق بالباطل ، معركة التخلص من الاستلاب الفظيع الذي يقود الدولة ويقود المجتمع إلى الانهيار الكارثي، معركة العمل الناضج للإفلات من النوايا السيئة للهيمنات الداخلية كما للتدخلات الاقليمية والدولية، معركة توحيد الصفوف ضد خطابات الكراهية والإقصاء والاستحواذ السابقة والقائمة والتي تلوح في الأفق ، معركة المواقف الواضحة ضد آفة التطرف –النابعة من التجيير السياسي للدين وتشويه قيمه الانسانية النبيلة –مهما كان نوعه أو شكله أو كانت الجهة الذي تصدره أيضاً. معركتنا الضرورية لإعلاء مطالبنا أكثر فأكثر بدولة المواطنة والكرامة والحريات والحقوق والواجبات المتساوية ورفض دولة الامتيازات اللامشروعة التي تقوم على الإكراه والقهر وإلغاء المجتمع واستباحة الدولة وعدم مغادرة معايير الولاء والمحسوبية التي أفسدت بناء الدولة وأعاقت فرض الحلول العادلة التي تلبي حاجات ومظالم الشعب.

باختصار شديد: لا مفر من معركة مواجهة المجتمع لتحدي بناء الدولة الحديثة دولة الحق والقانون، بما يساعد على عملية تشكل الدولة ويسهل حالة انصهار المجتمع.

لكنها المعركة التي تتطلب خوضها بكل شرف واقتدار كمعركة خصوصية وفارقة،تلزمنا قبل أي شيء آخر مغادر ذهنية التحيزات الثنائية المسبقة وسوء الفهم بأسرع ما يمكن ونحن نستعد لها.

ومن هذا المنطلق بإمكاننا ان نقلب الموازين كيمنيين، كما علينا أن نجرؤ فقط!.

محمد غالب احمد

خذوا عبراً يا دعاة الحرب يكفي مجازر

دولة فقط عندنا ذي من تعلى خطفها وأصبحت ضايعة
وإن حكمها رضعها وأهل ربعه جميعا
وكل من يتبعه
باسم وحده كلونا شَبعونا غلايب
وبنوكهم شابعة
تملكوا كل شي بَراً وبحراً وجو
بالطقم والرافعة
خمسة وعشرين سنة وحنا ملاحيد وكفار
واحكامهم قاطعة
ما غير «أعدوا لهم» ذي يحفظوها بسرعة
(وسورة القارعة)
واليوم تكفيريين صرنا وايضاً دواعش
ورؤوسنا يانعة
ظنوا بأن البشر قطعان من دون راعي
قد خربوا المزرعة
لازم يعودوا كما يلزم عبيداً لأسياد
ورقابهم خاضعة
ما شي مساواة بين الناس أو
حكم قانون
أو حرية واسعة
هذه بدع حق اجانب من دول خارجية
في أرضنا طامعة
وحركوا جيشهم قتلاً وحرقاً وتدمير كلاً حمل مدفعه
بدون تمييز كل الناس للموت اهداف
الأم ومن ترضعه
دكوا المداميك ذي كنا اتفقنا عليها
بالقوة الرادعة
كم من بطل ذي دعمهم حين كانوا مظاليم
جزاه : لقي مصرعه
قد حولوا الضالع امريكا وعدن حوض يافا
وتعز لها تابعة
ولكن الشعب قال: هذا نظام زال عهده
والدين ما شرعه
خلاص ثرنا عليه والدولة الطائفيه
ما عادهيش راجعة
ما نركع إلا لرب الكون ما غيره احد رب السماء السابعة
نريد دولة وجيش يحمي الوطن
والسيادة
حب الوطن يجمعه
ودافع الكل عن عرضه وبيته وماله
أفواج متدافعة
تماسكوا صدوا الطوفان على قلب واحد
بالهمة الجامعة
سالت دماء أأماجد في الشوارع غزيرة
صارت سدوداً مانعة
والمعتدي حصل الرد الذي يستحقه بالكأس يتجرعه
مقاومة برهنت وأعطت دروساً بليغة أخبارها ذايعة
خذوا عبر يا دعاة الحرب يكفي مجازر
كلاً دماغه معه
عدوا ضحايا حماقتكم جماجم واسماء
شلتهم الفاجعة
وكم جماهير لازالت وفية معاكم
ولامركم طايعة
بعد الحروب العوافي شعبنا صف واحد
نهج الحوار مرجعه..

سبتمبر 2015

دولة اتحادية ديمقراطية من إقليمين
تحتكر السلاح ويسودها القانون

في آواخر ثمانينيات القرن العشرين، وأنا أبدأ حياتي العملية الوظيفية، وفي مكان العمل كان ثمّة «فرّاش» أميّ بسيط يقوم على نظافة المؤسسة ومكاتبها، وحماماتها، وكان أول من يأتي وآخر من يغادر.. تبيّن لي فيما بعد أن اختيار الرجل، أو «العم محمود» -كما كان يسميه الجميع- لم يكن صدفة، بل لأسباب تتعلق بمنزلة أسرته الاجتماعية التي كانت تتوراث الخدمة في البيوت والمناسبات.

خالد الرويشان

26 سبتمبر.. ثورة الألف عام

وذات صباح رأيت الرجل متهللاً فرحاً يتقافز بين المكاتب، وعندما سألته عن السبب، أجابني والفخر ينضح من جبينه المتغضّن بالصبر والتعب: «ابنتي كوكب تفوقت فهي الأولى على مستوى الجمهورية في الثانوية العامة»!.

بعدها بسنوات أصبحتْ كوكب أستاذةً في الجامعة.. ولن أنسى أبداً زيارتها لي وأنا في هيئة الكتاب – وكان أبوها إلى جانبها مثل ملكٍ غير متوج!، وذلك كي أطبع كتابها الأول!..

هذه باختصار حكاية 26 سبتمبر!.

ما كان لمحمود أن يسمي ابنته كوكباً!، وما كان لكوكبٍ أن تنسرب في مدارها المضيء وتصبح أستاذةً في الجامعة دون شمس 26 سبتمبر!.

×××

في أواسط سبعينيات القرن الماضي، وكنت في الخامسة ابتدائي، أصرّ عمّي علي أخو والدي -رحمهما الله جميعاً- على أن نقضي الإجازة الصيفية في خولان للدراسة ومعرفة البلاد!، وذهبنا أنا وإخوتي وأولاد عمي إلى قرية «البياض» في «مسور» وكانت المشكلة الكبرى بالنسبة لنا -وقد كنا في ضيافة أحد أثرياء القرية- أنه لا حمامات إلّا الخلاء أو في العراء. أما الطامّة الكبرى فكانت بِرْكة مسجد القرية الآسنة!، تلك البِرْكة التي لا يمكن وصفُها، أو حَصْرُ أنواع ديدانها وضفادعها المعمّرة والمُستجدّة! الخضراء والصفراء! وفي الواقع أنّ البركة لم تكن ماءً! بل كانت ملايين من الديدان المتزاحمة المتوالدة!، تماماً مثل الملايين من اليمنيين الذين يأكل بعضهم بعضا عبر عهودٍ من الظلام والجهل والصراع.. كانت اليمن كلها مجرّد بِرْكة آسنة بالمرض والموت والتوحّش، لا فرق بينَ منَ يزحف على بطنه أو يمشي على رجليه!.

وللأسف، فإن اليمن ما يزال حتى هذه اللحظة معاقاً ومن ذوي الاحتياجات الخاصة!، فالشعب اليمني ما يزال -وطبقاً للتقارير الدولية- من أكثر الشعوب إعاقةً بدنياً ونفسياً!.

في قرية «البياض» -نسبةً لعنب البياض- وعلى ضفاف بِرْكة الموت، كان صبيان وفتيان القرية ينظرون إلينا وكأننا هبطنا من عالم آخر، رغم قرب قريتنا من قريتهم!.. كنا غرباء فقط لأننا جئنا من العاصمة والتي لا تبعد عن القرية أكثر من خمسة عشر كيلو متر!، ولم يكن يمرّ يوم دون أن تنشب معركة وبلا أيّة أسباب تذكر اللهم إلا التوحش والوحشة!.

وبعد سنواتٍ طويلة، وقبل أشهر، رأيت أولاد صاحب البيت الذي كنّا عنده وقد تخرّجوا من جامعات بريطانية!.. لقد أصبحوا رجال أعمال!، لم تستطع بِرْكة الديدان والضفادع الخضراء والصفراء أن تقتل أكباد صبيان القرية وفتيانها!.

وعندما غادروا كنت قد نسيت أن أسألهم.. كيف حال ديدان بِرْكة القرية وضفادعها الصفراء والخضراء.. رغم معرفتي أنها لم تعد موجودة!.

×××

ألفُ عام على الأقل واليمن بِرْكةٌ آسنةٌ ضخمة تضطربُ أمواهُها الراكدة بالصراع فحسب، والصراع على السلطة فقط كان المحور الأساس الذي تدور حوله الأحداث باستمرار، ورغم تقلبات الأحوال والدول على هذه الأرض إلّا أنّ فترات الازدهار والاستقرار كانت الأقل، وكان السبب -من وجهة نظري وبعد تأمل- أن اليمنيين لم يحظوا بحاكم رشيد وعادل في معظم فترات تاريخهم، حتى يُجمِعوا ويجتمعوا معه!.

سببٌ آخر للصراع وتفجّره طرأ منذ نهاية القرن الثالث الهجري مع مجيئ الإمام الهادي لليمن.. ولقد كان اليمنيون ضحايا الصراع بين الأئمّة أنفسهم أحفاد الهادي نفسه من أجل الحكم.. ثم أنهم أصبحوا ضحايا الصراع بين الأئمّة المتعاقبين كطرف والدول اليمنية المتعاقبة كطرف آخر! وهو الصراع الذي يبدو مستمراً حتى هذه اللحظة للأسف.. ولعل الحوثيين اليوم هم خلاصة هذه القصة الدامية الطويلة.. بدايةً ونهاية.. سبباً ونتيجة رغم تغيرات العالم وشعوبه.. وتقدم الانسان ووصوله للقمر والمريخ!.

الطابع المذهبي والسلالي للحكم كان المشكلة.. وقد فجّرَ اليمن وما يزال!.. وهذه هي الخلاصة!.

وأشرق فجر سبتمبر 1962 مضيئاً بأحلام الشعب!، الأحلام التي حُرم منها خلال عهودٍ طويلة،.. ولعلّ الواجب أن أتساءل هنا.. إلى أي مدى تحققت تلك الأحلام والأهداف خلال الخمسين عاماً الماضية؟، لقد كان الميراث صعباً، ولذلك أقول وبصراحة أن إعلان الجمهورية بحد ذاته، وهو الذي يتيح لأي مواطن أو مواطنة بالانتخاب أن يصبح رئيساً للجمهورية لمدة محددة بالقانون هو ثورة حقيقية، وهو أساس دولة النظام والقانون، كما أن القانون فوق الجميع، وهو ما سيجمع كل أطياف الشعب، ويلم شعثه، ويضع البلسم على الجرح العميق، القديم الجديد!.

الحاكم الرشيد أو الرئيس -بلغة العصر- الذي يحكمه القانون والدستور هو محور استقرار وازدهار اليمن.

خمسون عاماً!، لكن علينا أن نتذكر دائماً أن ثلثي هذه الخمسين كان مخطوفاً مختطفاً! أو لعلّه كذلك!، والتاريخ كما الأشخاص، له وعليه، فمثلاً لا يمكن أن نحسب الفتنة الكبرى في صدر الدولة الإسلامية على الإسلام!، أو مقتل الخليفة عثمان على الصحابة!.

وكذلك سبتمبر النقيّ البهيّ بثوّاره الشباب، والأحداث التي توالت، والعهود التي تتالت، وصولاً إلى اختطاف ثروات البلاد ومقدّراتها.. وجعْلها رهينةً لدى أيّة قوّة عالمية يمكن أن تدفع أو تحمي فقط كي يبقى كرسي الحكم!، رغم أن الكرسي أصبح على قدم واحدة!.

×××

لا يمكن القول إن اللحظة البائسة التي نعيشها الآن هي من بنات أفكار سبتمبر!، وكما أن لكل ثورة أبطالها، فلها أيضا سارقوها ومدّعوها بل وخائنوها أو حتى بائعوها!، رغم ذلك فإننا يجب ألّا ننسى أن الجزيرة العربية برمّتها تغيّرت -وليس اليمن فحسب- بفعل اندلاع ثورة سبتمبر اليمنية، فأوّلُ الغيث كان استقلال جنوب الوطن، تلا ذلك «موجات التغيير» في السعودية ودول الخليج الأخرى، وقد أكد ذلك الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود في مذكراته وذكرياته عن ستينيات القرن العشرين وتأثير الثورة اليمنية، قالها تصريحاً لا تلميحاً عن التنمية والتعليم والتغيير بسبب ثورة اليمن، والدور المصري المؤثر والفاعل، والموحي، حتى أنّ مجموعةً من أمراء الأسرة المالكة أعلنت انشقاقها تحت اسم «الأمراء الأحرار»!!، وكان على رأس هذه المجموعة الثائرة الأمير طلال بن عبدالعزيز، وإثر ذلك أطيح بالملك سعود الذي وصل صنعاء وأعلن تمرده!، وخَلَفَهُ بعد ذلك الملك فيصل بن عبدالعزيز الأكثر حنكةً وذكاء.

ولأنّ التاريخ يعيد نفسه أحياناً للتأكيد، ولو بصورة مختلفة، فإن ثورة ربيع اليمن 2011 المتّقدة بشبابها وطموحها نحو التغيير هزّت الجزيرة العربية مرةً أخرى!، فإذا بالإخوة في الخليج جميعه يعيدون حساباتهم في طرائق الحكم والشورى والانتخابات وحتى أنه تم اعتماد مرتّب شهري لكل مواطن عاطل عن العمل!.. وهكذا الدنيا،.. اللهب هنا والضوء هناك! حريق الدم هنا، والتغيير على مهل ورويّة هناك!.

×××

نحن ننسى أحيانا أهميّة التراكم في الصيرورة التاريخية للقضايا والأحداث، ومسارات التحول، وننسى بقصد أحيانا -ولكل أسبابه في النسيان!- أجمل وأروع إنجازاتنا كشعب، وأيامنا كأعمار،.. البعض ينسى قاصداً لمجرّد أنه لم يكن هناك!، فهو يعتقد أن التاريخ لا يبدأ إلا من تحت أخمص قدمه!، دون تقدير لتضحيات الملايين، عبر أجيال من البشر، وجبال من الآلام والأحلام والأحزان، والصبر والمصابرة والانتظار في سبيل التغيير والتنوير، والمستقبل الأفضل والأجمل.

خُذْ مثلاً ما هو حادثٌ في مصر الآن،.. أنا أزعم أن ثورة 25 يناير 2011 تناسلت من ثورة 23 يوليو 1952، فلولا جمهورية جمال عبدالناصر ابن الرجل البسيط ساعي البريد، لَمَا وصَلَت إلى محمد مرسي العياط الفلاح المنتخب من الشعب عبر دستور 23 يوليو الجمهوري!، وأظن أن على مرسي أن يتذكر ذلك دائماً!، لكن ذلك لن يمنعنا من القول إن الكثير من رؤساء الجمهوريات الذين وصلوا إلى السلطة في العالم العربي خلال نصف قرن مضى خيبوا ظن شعوبهم، رغم جذورهم الشعبية الفقيرة، فمعظمهم تجبّر وتكبّر، وقتَل ونَهَب، وبالنسبة لليمن فإننا ننسى كالعادة أن القاضي عبدالرحمن الإرياني كان أول رئيس جمهورية في العالم الثالث كله ترك السلطة راضياً نظيفاً نقياً من القتل والنهب!، ولكن كالعادة لم يلتفت كثيرون لمبادرته، ولم ينصفه أحد بعد أن تم تغليب الهوى الحزبي على الحق والعدل!.

في اليمن أيضاً كما مصر، ما كان لثورة 14 أكتوبر 1963 أن تحدث دون أن يسبقها بركان 26 سبتمبر 1962، والتي سبقتها ثورة 1948 الدستورية، وما كان للوحدة في 1990 أن تحدث دون أن يسبقها قيام نظام جمهوري في كلا الشطرين..

وما كان لثورة ربيع اليمن 2011 أن تُعْلِنَ شعار الدولة المدنية الحديثة دون أن تسبقها كل عذابات وأحلام التغيير والاستقلال والتعددية السياسية ومخرجات الجامعات خلال خمسين عاماً!.

وهكذا.. ثورةٌ تَلِدُ أخرى!.

أو ثورةٌ حبلى بأخرى!.

وفي الواقع، إن اليمن كان يحتاج لألف ثورة وليس لثورة واحدة!، فميراث التخلف والجهل كان مطبقاً على كل شيء،.. كلّ شيء!.

ولذلك فإنه كان من السهل استغفال الشعب في أوّل فرصة لرئيس يحاول أن يصبح ملكاً عبر ثلث قرن من الاستمرار في الحكم!، ودون أن يدري فقد أصبح ملكاً بالفعل كي تنتكس الأحلام والأعلام!.

فإذا صحّ أن الثورات تأكل أبناءها في كل الدنيا، فإن اليمنيين هم الذين يأكلون الثورات حيّةً طريّة!، اليمنيون يأكلون كل شيء.. الثورات والثيران وحتى الجراد!.

ولم يكن ذلك ذنب ثورة سبتمبر، فأبطالها الحقيقيون غاب معظمهم عن مجريات الأحداث خلال الثلاثين سنة الماضية، بعد أن أصبح النهب ثقافةً سائدة، وهو ما لن تبرأ منه البلاد إلّا بعناء! وبعد حين!، بعد أن تم مسخ كل شعار، واستهلاك كل قيمة ومعنى!.

فمثلاً، النظام الجمهوري تحول إلى التوريث الجمهوري، وحلم الوحدة أصبح كابوس الوحدة، والدستور أصبح مجرّد طبخة، لخمس سنوات في خمس أو سبع في سبع، والعودة خمس في خمس، ولكن الله ستر!، حتى ثورة الشباب التي تحولت إلى ثورة شعب، لم تسلم من جشع الجراد ونقيق الضفادع الخضراء والصفراء السامّة والقاتلة!.

لكن انتكاس الثورات يحدث في معظم دول العالم.. حتى الثورة الفرنسية أصبحت مُلكاً عضوضاً بعد قيامها بفترة وعلى يد نابليون!، قبل أن تستأنف مسيرتها الباهرة القاهرة!.

×××

ثمّة وجوهٌ سبتمبرية رائعةٌ لا تُنسى، تنضح بالشجاعة والثقافة والنقاء،..

إشراقة علي عبدالمغني، وأحزان عبدالله اللقية، وشجاعة صالح الرحبي، وإطلالة علي بن علي الرويشان، وحكمة أحمد ناصر القردعي، وأستاذيّة أحمد المروني، وعِلْم وخبرة عبدالرحمن الإرياني، وحنكة القاضي عبدالسلام صَبرة، والثنائي النادر القاضي الزبيري والأستاذ النعمان..

أرواحٌ عظيمةٌ معظمها غادر الحياة قبل الأوان.. وقبل أن تكتمل سنتان من عمر الثورة!، لكنني أزعم أنني رأيت هؤلاء الأبطال في وجوه شباب ثورة ربيع اليمن 2011،.. رأيتهم عيانا، وخبرتهم تجربةً وثقافة، وتيقّنتُ أن التاريخ ينسابُ من بين أصابعهم المجرّحة النازفة، وأنّ ثورةً تلدُ أخرى، وهكذا كل ثورات العالم،..

لا أحد في عالمنا يتنكّر لدماءٍ سالت من أجل التغيير، فما يزال الفرنسيون يحتفلون بثورتهم والعالم معهم بعد عقودٍ ومئات من السنين،.. صحيحٌ أنها جمهوريات فرنسية خمسٌ متتالية عبر زمن طويل، ورغم ذلك، ما تزال الثورة الفرنسية أمّ الثورات لدى الفرنسيين وفي العالم كلّه،.. كذلك ما يزال الشعب الأمريكي وبعد مئات من السنين أيضا يحتفل بثورته كل عام، رغم حروب الوحدة بين الشمال والجنوب في القرن التاسع عشر، وعبر طريق طويل ومضنٍ صوب التقدم والتغيير، وكرامة الإنسان ورفاهيته،.. وصولاً إلى التغيير النوعي ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بأن يحكم البيت الأبيض رجلٌ أسود!، وأن يدير الامبراطورية الكبرى رجلٌ ملوّنٌ قَدِم والده المباشر من كينيا الإفريقية!، وما كان لذلك أن يحدث قبل عشرين سنة فقط!، لكنه الشعب الأمريكي الذي تفوّق في هذا المنحى حتى على الشعوب الأوروبية.

العالم يتغيّر، لكنه يظل يدور حول الشمس!، وليس ثمّة من شمس في تاريخنا المعاصر أكثر تأثيراً وتغييراً من شمس ثورة سبتمبر 1962، باعتبارها طاقةً هائلة للتغيير والتغيّر، وبوابةً عَبَرَتْ بلادٌ عبْرها إلى فضاء جديد، وعالم يتجدد، مهما بدا بؤسُ اللحظة خانقاً.. ويأس البُرْهة قاتلاً.. التاريخ يقول ذلك.. والساحات الثائرة ما تزال فوّارةً بالأمل، موّارةً بالتغيير.

أخيراً.. ماذا يبقى من ثورة سبتمبر؟.

يبقى أنها كانت البداية الأقوى في العصر الحديث للحلم بوطن جديد، والأهم أنها زرعت في الوجدان الجمعي اليمني إمكانية تحقيق هذا الحلم رغم قطّاع الطرق وقاتلي الأحلام..

ويبقى أنها ستظلّ الفوّهة الأمّ لبركان التغيير،.. وحتى هذه اللحظة فإن كل كرات النار التي تدحرجت عبر العقود الماضية، وما تزال، لم تكن إلّا من تلك الفوّهة المضيئة في تلك السنة، في ذلك الشهر، في ذلك اليوم.. في تلك الساعة!.

لم يستلم المستفيدون من الصندوق مساعداتهم منذ سيطرة أنصار الله على السلطة

موظفو الرعاية الاجتماعية يحتجون بسبب انقطاع تعزيزاتهم ورواتبهم

عارف الشيباني

نفذ موظفو صندوق الرعاية الاجتماعية وقفة احتجاجية أمام البنك المركزي اليمني صباح الثلاثاء الماضي بعد أن ظلوا طيلة الشهر المنصرم يترددون في تنفيذ إجراء كهذا يقولون انهم اضطروا إليه مراعاة للحالة الامنية والأزمات المتفاقمة وحالة الحرب التي تمر بها البلاد، وتحسباً لأي مخاطر أو تداعيات قد تنجم عن تجمعهم وتجمهرهم، وتجنباً لأي احتكاكات قد تنشأ بينهم وبين الميليشيات المسلحة التابعة للحوثيين.

ونفذت هذه الوقفة الاحتجاجية بسبب رفض البنك المركزي تنفيذ التعزيزات المالية الصادرة عن وزارة المالية رقم (354) و(355) الخاصة بالباب الأول: المرتبات والاجور وما في حكمها لشهري أغسطس، سبتمبر، 2015، ما حرم ما يقارب الألفي موظف من رواتبهم الشهرية، وجعلهم في حرج شديد أمام التزاماتهم الثابتة، وأمام أبنائهم وأسرهم حيث كانوا الجهة الوحيدة التي لم تستلم رواتبها في الوقت الذي استلمت فيه قطاعات الدولة كافة رواتبها قبل عيد الأضحى، ما جعل العيد مناسبة غير سعيدة بالنسبة لهم بسبب تعنت البنك المركزي، حسب تعبير البيان الصادر عن الوقفة.

وكان موظفو الصندوق قد فوجئوا في نهاية شهر أغسطس الماضي برفض البنك المركزي صرف مرتباتهم الشهرية وظلوا خلال شهر سبتمبر وهم يطرقون أبواباً كثيرة -كما جاء في بيانهم-يعرضون مظلوميتهم، وكل الجهات التي خاطبوها أكدت ان مشكلتهم مع البنك المركزي، وهو المعني بحلها حسب البيان.

وتبرر قيادة البنك المركزي رفضها تنفيذ التعزيزات المالية الصادرة من وزارة المالية بخصوص مرتبات موظفي الصندوق، تارة بسبب أن الصندوق لا يمارس مهامه، وتارة أخرى بعدم توفر السيولة في البنك، وهذا المبرر الأخير الذي يعتبره موظفو الصندوق انه ربما المبرر الوحيد الذي يحق للبنك أن يتذرع به، أما المبرران الأول والثاني، فلا شأن للبنك فيهما، ولا يحق له التدخل في إصدار أحكام تتعلق بأداء الصندوق لمهامه وتسيير شؤونه، فالصندوق يتبع وزارة هي المعنية بتقييم أنشطته وفي إنجاز مهامه، وإصدار أحكامها. وتقييم أعمال الصندوق. هذا ما يردده موظفو الصندوق المشاركون في الوقفة الاحتجاجية.

ويبدي بعض الموظفين قلقهم وتخوفهم من ان عدم صرف مستحقات ومرتبات الموظفين في الصندوق قد يكون مقدمة لإلغاء صندوق الرعاية الاجتماعية وتخلي حكومة انصار الله عن رعاية ما يقارب من مليون ونصف المليون مستفيد يستلمون إعانات ومساعدات نقدية.

وما يعزز هذا الاعتقاد ويبدي هذا القلق هو انه ومنذ بداية العام 2015 وحتى اليوم لم يستلم المستفيدون من صندوق الرعاية الاجتماعية المساعدات النقدية المقررة لهم، والتي تعودوا استلامها ربعياً خلال السنوات الماضية، وانقطعت منذ سيطرة أنصار الله على السلطة.

وربما في حالة استمرار عدم صرف مستحقات الموظفين ورواتبهم، ربما يدخل المستفيدون كطرف متضرر وينضمون الى الاحتجاجات المفتوحة جنباً الى جنب مع الموظفين، وحينها لن يستطيع أحد وقف سيل الاحتجاجات الهادر.

على الرغم من ارتفاع أسعارها الباهظة إلا ان سماسرتها ما يزالون يمارسون الغش والخداع من حيث خلط المشتقات بالماء والزيت والتينار والصبغات

تكريس السوق السوداء

عارف الواقدي

صارت السوق السوداء ظاهرة تتكرس في يوميات الكثير من المواطنين.. يتجه المواطن والسائق وكل أفراد المجتمع الى شراء احتياجاتهم من هذه الأسواق في ظل تسلط واضح على كيان الدولة وإغلاق المحطات النفطية ليجد المواطن نفسه مجبراً على ارتياد هكذا أسواق.

باتت هذه السوق مزاراً لجميع فئات المجتمع، فهنا سوق للغاز بسعر يتراوح أكثر من 10 آلاف للدبة سعة 20 لتراً، وهناك بترول وديزل وجاز بأسعار تتفاوت من 15 ألفاً الى 30 ألف ريال لـ20 لتراً.

في شارع خولان وجولة عمران وخط المطار توجد مزارات يومية وعلى مدار الساعة لشراء المواد النفطية من سماسرة السوق السوداء.

إقبال مستمر وشديد من المواطنين على ارتياد تلك الأسواق في وقت هناك أسئلة تطرح نفسها عن: من يقف خلف انتعاش هذه السوق، وتحريكها، وتمويلها؟، وهل احتكار المواد النفطية من المحطات يعد عاملاً لانتعاشه.

تضخم عائدات السوق تصنع أزمة اقتصادية

وما يفسر انتشار ناقلات النفط والبترول والديزل في شوارع العاصمة صنعاء، هو وقوف يد عليا تابعة للميليشيات وراء هذه المتاجرة التي تستنزف حق المواطن كما يقول الكثيرون.

على الصعيد ذاته أضحت تجارة المواد النفطية تغزو كل بيت وفي كل ناحية متفرقة من البلاد، وبأسعار خيالية تصل الى 5 أضعاف على ما كانت عليه سابقاً، يجد معها المواطن نفسه في حالة اضطرارية لارتياد هكذا أسواق حتى يسد احتياجاته الملحة من الحاجة الى الغاز والجاز والبترول.

عائدات ضخمة وميزانيات خيالية هي مجمل العائد الذي يتلقاه سماسرة هذه الأسواق بعد ان انتشرت هذه الكارثة على المجتمع وأصبحت تغزو كل القرى والأسواق والمدن.

معاناة أليمة أصابت المواطنين الى جانب معاناة ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية والاحتياجات التي يحتاجها الفرد بشكل يومي، معاناة هي أيضاً جعلت المواطن يقف ساكتاً حينما يوجه اليه الكلام كيف لنا ان نخفض في الأسعار والنفط أسعاره بالدولار.

انعدام المشتقات النفطية من المحطات شكل ظاهرة خطيرة تغزو البلاد من كل الاتجاهات، كذلك يمهد الى تكاثر المحتكرين للمواد النفطية وبيعها على المواطنين بأسعار خيالية ما يجعل من ارتفاع الأسعار في كل الاحتياجات يصل الى مستوى جنوني من الغلاء الفاحش، ويؤدي الى إجبار المواطن نفسه الى شرائها بهذه الأسعار وسط إلحاح الحاجة والطلب.

أسعار جنونية

على الرغم من ارتفاع أسعارها الباهظة والجنونية إلا ان سماسرة هذه الأسواق ما يزالون يمارسون الغش والخداع في هذه المواد من حيث خلطها بالماء والزيت والتينار والصبغات، لزيادة الحجم والبيع بربح أكثر وخيالي، وهذه مشكلة تهدد المواطن في كل وقت وتتسبب في تعطيل الكثير من السيارات والناقلات والدراجات النارية ويفقدها عزمها في السير، وسط إجبار فعلي يجعل من الجميع يرتادون هذه الأسواق في ظل انعدامها من المحطات المخصصة لذلك.

لم يكفِ ما تمر به البلاد حالياً من دمار وخراب حتى أضحى مفاقمة الحصار على المواطن والمجتمع يفرض أدواته علينا بارتفاع باهظ للأسعار وانتعاش السوق السوداء في كل نواحي المجتمع، لإغراق الشعب في أزمات متعددة وإنهاكه.

الأسعار الباهظة للمشتقات النفطية والغاز المنزلي وصلت الى مستوى مخيف يصل احياناً الى 600% عن أسعارها المفترضة، فدبة الغاز المنزلي في السوق السوداء يتراوح سعرها بين 10000 ريال الى 15000 ريال، عند التنقل من بائع الى آخر في هذه الأسواق، أي ما يراوح سعرها بالدولار الامريكي من 50 دولاراً الى 70 دولاراً، في وقت لم يكن أمام المواطن إلا الاضطرار لشرائها بدلاً من المساربة في طوابير أمام المحطات المخصصة لذلك لمدة 4 الى 5 أيام حتى يأتي دور صاحبها وعلى الرغم من ذلك فأسعارها لا تقل عن 5000 ريال، ومع ذلك تظل مختفية عن الكثير من المواطنين، ما أجبر السكان بالعودة إلى الطرق البدائية التي تعتمد على الحطب في الطبخ المنزلي للغذاء.

بينما تظل أسعار بقية المشتقات النفطية كالديزل والبترول تحمل أسعاراً لا يجرؤ المواطن على الاقتراب منها إلا في حالة الاضطرار، ففي السوق السوداء في «شارع خولان» و«جولة عمران» وغيرها من الأسواق يصل السعر المتوسط للتر الواحد للبترول الى 945 ريالاً أي ما يعادل 5 دولارات، وعلى رغم الأسعار المهولة يظل البترول والديزل مغشوشاً بالتينار والألوان بنسبة 60%، حينها يظل البنزين عملة صعبة يستحيل الحصول عليها إلا من الأسواق السوداء وبأسعار مضاعفة.

كما يظل لانعدام المشتقات النفطية المتمثلة بالبترول والديزل والجاز والغاز المنزلي، مؤشرات خطيرة لانتفاضة قد تحدث من الداخل مع تصاعد الغضب الشعبي ضد ميليشيات الحوثي وصالح التي فشلت في إدارة الدولة عقب انقلابها على السلطة والحكومة الشرعية تحت قوة السلاح وصاعدت من تدهور الدولة الى هذا الحد الذي لا يطاق كما يرى الكثير من السكان في صنعاء وبقية المحافظات اليمنية التي تعيش الوضع نفسه، باعتبار ان المسؤولية لا يتحملها سوى الميليشيات المسؤولة عن الأوضاع التي وصلت الى هذا الحد في اليمن.

شفرة دافنشي العُمانية: دور الوسيط الإقليمي الصاعد

فارع المسلمي

برزت سلطنة عمان خلال الفترة الأخيرة كوسيط نشط في حل النزاعات والأزمات العاصفة التي تمر بها المنطقة، وخاصة في الملف النووي الإيراني الذي كانت مسقط في بادئ الأمر أول مكان لالتقاء المسؤولين الإيرانيين مع نظرائهم الأميركيين. ثم عادت عُمان إلى الواجهة مؤخراً كوسيط بين اليمن وإيران في ما يتعلق بملف جماعة الحوثيين، قبل أن تتحول إلى وسيط بين الأطراف اليمنية المتصارعة حاليا ومن ورائها الدول ذات العلاقة بها، كأميركا وإيران. كما جرت وتجري حاليا مشاورات في مسقط بين ممثلين عن جماعة الحوثيين وحزب الرئيس السابق علي عبدالله صالح (المؤتمر الشعبي العام)، وبحضور ميسّرين ورعاة كالمبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ. وبدأت عُمان لأول مرة في وضع يدها في الملف السوري عبر استضافتها وفداً من المعارضة السورية. فما هي العوامل التي أهّلت عُمان؟.

تسلسل الحياد في السياسة الخارجية

طبقت عُمان في سياستها الخارجية مسلكاً تميز بعدم الانحياز إلى أي طرف في الصراعات الإقليمية التي تُسبب عادة انقساما. رسمت هذه السياسة الخارجية بتفرد حذر منذ العام 1970، بعد تولي السلطان قابوس السلطة. وبعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي في 1981، الذي تُعد عُمان ثاني أكبر دولة فيه من حيث المساحة بعد السعودية، تمسكت مسقط بموقفها المحايد من الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) بالضد من باقي الدول الخمس التي وقفت حينها إلى جانب بغداد، وحافظت على علاقاتها المتميزة بطهران، من دون إخلال بعلاقاتها مع دول المجلس في الوقت نفسه. وكانت عُمان الدولة العربية الوحيدة التي لم تقاطع مصر السادات بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، من دون أن يؤثر ذلك على علاقاتها مع الدول العربية الأخرى. علاوة على ذلك، لم تشتبك الرياض مع مسقط حتى عندما رفضت الأخيرة في مارس الماضي، وفي موقف انفردت به عن كل دول الخليج، المشاركة في الحملة العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن. وفي العام 2011، حينما وصلت تظاهرات الربيع العربي إلى عُمان، ضخت دول مجلس التعاون الخليجي 10 مليارات دولار معظمها لعُمان للمساعدة على تهدئة الحراك بتلبية بعض المطالب التي تركزت هنا على الشق الاجتماعي. وهكذا، على الرغم من الاختلافات، يبدو أن لجيران عُمان جميعاً مصلحة عميقة في دعم السلطة القائمة هناك.

يمنياً، أهّل هذا الحياد عُمان للعب دور الممسك بشعرة معاوية مع سلطة الحوثيين في صنعاء، وخاصة مؤخراً حينما أدت مسقط أدواراً إنسانية مختلفة، وظلت السلطنة عبر أراضيها وطائراتها همزة وصل الوفود الحوثية من صنعاء إلى الخارج. وعلى الرغم من قيام طيران «التحالف» بقيادة السعودية باعتراض طائرة إيرانية (قالت إيران إنّها محملة بالمساعدات)، كانت قد أقلعت من عُمان في محاولة لكسر الحظر الجوي على اليمن، إلا أن ذلك لم يؤثّر كثيرا على علاقات عُمان بالسعودية (على الأقل ليس في العلن). وتزداد أهمية عُمان بالنسبة إلى السعودية مع إدراك الرياض المتدرج، ومعها باقي دول الخليج، للورطة التي وقعت فيها باليمن، وحاجتها لأطراف محايدة لكن في الوقت نفسه قريبة منها، للخروج من تلك الحرب.

وفي تسلسل لهذا الدور الذي تقوم به عُمان بخصوص اليمن تحديداً، استضافت مسقط مشاورات مغلقة بين الأميركيين والحوثيين قبل أشهر، في أول لقاء مباشر ورسمي بين الطرفين شارك فيه وكيل وزارة الخارجية الأميركية وسفير واشنطن إلى صنعاء. غرباً، هندست عُمان علاقتها هندسة مختلفة عما فعله محيطها الإقليمي والخليجي. فعلاقتها مع بريطانيا أوثق وأعمق من علاقتها مع الولايات المتحدة، بحكم الصلات القديمة معها وتبني الإنكليز للسلطنة وتأهيل كوادرها منذ اللحظات الأولى لإعلانها دولة مستقلة. كما أن التنسيق بين الدولتين ظهر بصوت أعلى بعد مساعدة لندن لعُمان على مواجهة ثورة ظفار التي دعمتها عدن في السبعينيات، (والتي تعاملت عُمان معها بيد من حديد واستعانت حتى بقوات الشاه لمواجهتها).

وبحكم تاريخها الاستعماري المديد وخصائص تكوينية أخرى، تمتلك بريطانيا عيناً تاريخية أعمق و«أذكى»، وأصابع تدخل أدق تجاه المنطقة من تلك الأميركية إجمالاً. وقد استفادت عُمان كثيراً من علاقتها مع لندن البعيدة عن الصخب ولكن المحورية والكثيفة في الوقت نفسه.

إقليمياً، ربما تكون عُمان الدولة النفطية الوحيدة التي لم تسعَ إلى خلق تحالفات خاصة مع أي طرف غير رسمي في أي دولة، سواء كانت تتدخل في مشاكلها أم لا. فبينما تستضيف عواصم عدة كالدوحة وأنقرة مثلاً ناشطين إعلاميين وسياسيين من اليمن وسوريا وغيرهما، فإن الزيارات الى مسقط تقتصر على الشخصيات الرسمية. وفي صنعاء مثلاً، لم يُعرف عن سفير مسقط إقامة علاقات خاصة مع أطراف سياسية على حساب أخرى، كما فعل سفراء الرياض أو الدوحة أو أبو ظبي، وكذلك واشنطن والدول الكبرى. وعلى الرغم من خلاف عُمان في السبعينيات مع اليمن الجنوبية، التي دعمت جبهة ظفار، إلا أنها حلت تلك الأزمة بهدوء وصمتت عنها لاحقا. كما أن ترسيم حدودها مع اليمن مر بسلاسة لافتة، مقارنة بملف الحدود اليمنية السعودية.

وحين استضافت عُمان قادة سياسيين مختلفين في السابق، ألزمتهم جميعاً بالصمت مقابل الضيافة. فهي استقبلت علي سالم البيض بعد خسارته للحرب الأهلية في العام 1994.. الذي لم يدلِ بأي تصريح صحافي ولم يقم بأي نشاط سياسي يُذكر حتى مغادرته لها مطلع الألفية الثالثة. ولعل المفارقة الأبرز أن الرئيس اليمني الحالي عبد ربه منصور هادي كان، بعد استقالته في 21 يناير 2015، قد طلب وساطة الأمم المتحدة ليغادر هو وعائلته إلى عُمان في منفى اختياري. ورفض الحوثيون ذلك، قبل أن تتطور الأمور لاحقاً، وتمكنه من النفاذ إلى عدن. وكان قد قرر البقاء في عُمان بعد مغادرته لعدن، ولكن الرياض استدعته إليها قبل انطلاق «عاصفة الحزم» بساعات.

يبقى أن عُمان لا يمكنها الاتكال فحسب على منهج «الحيادية» و «الهدوء» في السياسة الخارجية للمحافظة على وجود فاعل، بل يثار هنا سؤال نتائج كونها دولة ما تزال تحظر التعددية الحزبية والسياسية.

المضي قدماً

مارست قطر في مطلع القرن الجديد أدواراً مشابهة لدور عُمان، فكانت وسيطا بين الجماعات الفلسطينية، ولعبت دوراً رئيساً في احتواء الحرب التي نشبت بين حكومة صنعاء وجماعة الحوثيين في 2004 2009، نتج منه ما يُعرف باتفاقية الدوحة (2008)، ومن ثَمّ اتفاق الدوحة اللبناني بعد أحداث مايو 2007، وقبله المفاوضات السودانية... لكنها فقدت تماماً دور الوسيط الإقليمي بعد ذلك، لأسباب عدة أهمها تحولها إلى طرف ناشط في صراعات الإقليم، وانحيازاتها، ودعمها لأطراف سياسية والانغماس مع جماعات محلية، وخاصة مسلحة.

وربما تتمكن عُمان على المدى الطويل من استثمار دورها الإقليمي ذاك في محاولة تقريب وجهات النظر بين السعودية وإيران، ما سينعكس مباشرة على العديد من النزاعات في الإقليم. ويمثل استدعاء مسقط لممثلين عن المعارضة السورية مؤخراً مؤشراً مهماً على رغبتها في لعب دور إقليمي متزايد، على قاعدة الوساطة لا التحالف والتورط في الصراع. ومع ما يمثله ذلك من مؤشر إيجابي في منطقة متفجرة وملتهبة، إلا أن على عُمان، فيما هي تنحت دورها «الدافنشي» ذاك، تجنب الوقوع في الفخ الذي وقعت فيه دول أخرى والمتمثل بملء يديها بقضايا وملفات أكثر من عدد أصابعها. إذ قد يؤدي حمل أعباء ديبلوماسية ثقيلة، بأدوات وأجهزة إدارية محدودة وغير متكاملة، إلى ردة فعل عكسية وارتباك وتشتت لا تستطيع المنطقة (وليس فقط عُمان) تحمل ثمنه.

متغيرات جيوسياسية

محمد طالب

المجريات العسكرية والجغرافية تتغير ومشهد جديد يتراكم يوماً بعد آخر، وأسلوب الكر والفر أصبح لا يقيم الصراع بشكل صحيح، والطاولة المستديرة عقيمة لا يجلس عليها أحد سوى المبعوث الأممي ولد الشيخ، تطورات كبيرة تجري لصالح طرف دون الآخر، تعيد ترميم توازن القوى من جديد، السيطرة على جزيرة ميون لتأمين باب المندب وطرد مقاتلي الحركة الحوثية والقوات الموالية لصالح من مدينة مارب، النخبة العسكرية التي ظلت تدرب لأكثر من عقد من الزمن، أحداث هامة حصلت على مدى الأسبوع المنصرم تشير الى دلالات هامة وتوضح ان الحلول السياسية تقبع في مكانها وتشويش إعلامي يحاول المبعوث الاممي استدراكه لإضفاء نوع من التواجد الدولي في المعادلة، رغم ان الضغوطات الدولية التمسناها بالقبول الحكومي للتفاوض المشروط سابقاً، وأبرز دلالات هذا الوضع كالآتي:

تخفيف الضغط لاستبعاد الحلول السياسية

كلما ازدادت المساحات الجغرافية المسيطر عليها من مقاتلي المقاومة والجيش الوطني الموالي لهادي والمدعوم بقوات التحالف تضيق مساحة التعاملات السياسية وقدرتها على إنتاج حلول سلمية، هذا ما يجعل من الحل العسكري أكثر أهمية لاستراتيجية السلام المطروحة على أجندات قوات التحالف والسعودية على رأسها، ويبدو ان حادثة المخا التي راح ضحيتها ما يقارب 150 شخصاً أغلبهم من النساء والأطفال عن طريق القصف الجوي لطائرات التحالف، أثرت بشكل أو بآخر على عملية السيطرة على جزيرة ميون للتغطية على المجزرة التي قامت بها الطلعات الجوية، لإبعاد الضوء الإعلامي الذي سلط على المجزرة البشعة، وتخفيف الضغط المجتمعي من هذا الجريمة الكارثية، وتفويت الفرصة على المطابخ الإعلامية للحركة الحوثية وصالح من استغلال الحادثة، والضغط الدولي من قبل المنظمات الانسانية الدولية المنددة بالحوادث الاجرامية التي يقوم بها طيران التحالف، وبالسيطرة على باب المندب يكون التحالف قد سيطر على أهم مضيق مائي في الشرق الأوسط، يفسح لهم المجال للتحكم بخط الملاحة العالمي وأعطاهم ورقة دولية لتخفيف الضغوطات الدولية لإنقاذ الحركة الحوثية وصالح بالحلول السياسية المطالبة بالحد من الحرب وإيقاف العمليات العسكرية والعودة الى طاولة الحوار.

استغلال التقهقر المعنوي والعسكري

تعد جبهة مارب من الجبهات التي حاولت الحركة الحوثية وصالح بدفع ضريبة كبيرة للسيطرة عليها، وكانت بمثابة جبهة كسر العظم للطرف المنهزم، حيث نجد ان نخبة قوات الحرس الجمهوري كانت متواجدة وتقاتل بجانب مقاتلي الحركة الحوثية في مدينة مارب، وكذلك قوات التحالف التي كانت تتوافد بشكل مستمر وتجهز بأحدث الآليات والمعدات العسكرية وتقوم بتدريب قوات الحرس الوطني الذي يخوض المعارك الى جانب المقاومة الشعبية، وانتصار قوات الحرس الوطني والمقاومة الشعبية المدعومة بقوات خليجية بالسيطرة على مدينة مارب يصور الطرف الأخير كطرف لا يهزم باستطاعته الوصول الى أبعد من المتوقع، في ظل التجهيزات العالية التي تشرف عليها قوات التحالف، وهذه الهزيمة تؤثر بشكل سلبي على معنويات مقاتلي الحركة الحوثية وقوات صالح التي «أسطرت» الجبهة ودفعت بجل إمكاناتها اليها، وتعد نقطة حاسمة في معركة الوصول الى العاصمة صنعاء، حيث نجد ان قوات التحالف تتجه نحو صنعاء دون الالتفات الى الجوف، وادخارها الى استراتيجية مختلفة مستقبلاً، وهنا لا نستبعد انها إشارات الى ان المعركة القادمة قد تكون ربما نحو العاصمة صنعاء قبل المحافظات الأخرى، استغلالاً لحالة التقهقر المعنوي والعسكري الذي أصاب مقاتلي الحركة الحوثية وقوات صالح.

استماتة المركز المقدس

في حالة الاستمرار في المعركة دون استسلام أو حوار سياسي، مع العملية التصاعدية لطرف قوات التحالف والجيش الوطني والمقاومة الشعبية على مقاتلي الحركة الحوثية وقوات صالح، نجد ان الاستراتيجيات العسكرية القادمة ستكون أكثر بشاعة وأشد فضاعة، وذلك بالعودة الى تضييق العوامل الجغرافية والتمترس خلف المركز المقدس، بانفصال مقاتلي الحركة الحوثية عن قوات صالح والعودة الى صعدة مركزهم المقدس ومنطقة نشأتهم، وعودة الأخير الى الدفاع والانتقام عن صنعاء كمركز مقدس معقل أكبر مخزون موالين لصالح، أو تقسيم الأدوار بالدفاع عن المعقلين في آن معاً، كاستراتيجية إنقاذ للحصول على أدنى الأرباح السياسية من حلف الطرفين، ويبدو التحول الى هذه الاستراتيجية سيكون مكلفاً ومدمراً وبخاصة على العاصمة صنعاء، حيث ان مدينة صنعاء الورقة السياسية الأخيرة التي يفاوض عليها حلف الحركة الحوثية وصالح ويتيقن الطرفان ان خسارة العاصمة صنعاء وبخاصة خروجها عن سيطرة صالح يعني بتر آخر فرصة خروج آمن، وهو الذي سوف يستدعيه الى الاستماتة فيها وإشعال حرب ضروس لتدمير العاصمة وللانتقام من الخصوم، والمقاومة الى آخر رمق.

تلعب الأطراف المتصارعة على أوتار النزق المتعالي، مواجهة التطورات بشراسة أشد، الحركة الحوثية وصالح اللذان يتواريان خلف نظرية النشأة المقدسة ونظرية القوة والمؤامرة، والسعودية المملكة التي تنظر الى الاستراتيجيات بشكل استعلائي لا تأبه بالكيفية أو الماهية التي تحقق بها الانتصار، والحكومة الشرعية التي لم تستطع إيجاد أدنى التراتبيات لنموذج ينقذ الوطن من نيران الانزلاق في مستنقع عواقب لا تستقر اليمن فيه مستقبلاً أبداً، ولا يجد المواطن مكاناً صالحاً للحياة فيه، حاضر كارثي في ظل تنامي الجماعات الإرهابية، ومستقبل مبهم ينذر بحروب حامية الوطيس.

مبادرة الاشتراكي:

إلغاء كل الإجراءات العسكرية والأمنية والإدارية الانفرادية منذ مطلع العام 2015

محمد يحيى عزان

خطبة الجمعة.. ترشيد أم تحريض؟

في ساعة واحدة من كل أسبوع يتحرك الملايين في كل بقاع الدنيا بتلقائية ورغبة نحو الجوامع الكبيرة والصغيرة لأداء صلاة الجمعة، ولا يحتاجون إلى تجديد دعوة، ولا يراعون فيه حضور شخص معين أو غيابه، يستمعون في كل مسجد إلى خطيب واحد، بعقول وقلوب مفتوحة، نظراً لقدسية الداعي، وشرف المكان، وبركة الزمان، وعظمة الهدف، وحسن المكافأة.

وحينما نلقي نظرة على واقع الدور الذي تقوم به مساجدنا اليوم، فإننا نشاهدها في صور عدة:

(1) خطاب واع، يدرك أهمية المناسبة، ويستوعب متطلبات الظروف والأحوال، ويغوص بالحلول في أعماق المشكلات، ليجلّيها بلا تهويل ولا تهوين، ويقدم في كل جمعة وجبة نافعة تستمتع بها الأرواح، وتطمئن لها القلوب.. وإذا فُرضت عليه الأحوال كلاماً خارج الوعظ والإرشاد والذكر، لم يسخر الدين للدنيا، ولم يغرق في تفاصيل السياسة، ولكنه يبرز جانب العبرة التي يستفيد منها الناس على مستوى الفرد والجماعة، ولم يكتف بمجرد النقد والصراخ والإثارة والتحريض.. بل يبشر ولا ينفر، ويؤلف ولا يشتت، يخوض في المشتركات، ويتلطف في المفترقات، يعتمد مبدأ: (وقولوا للناس حسنا). ولا تغيب عنه فلسفة ومنهج: (ادفع بالتي هي أحسن).

(2) خطاب تغلب عليه روح السياسة، وتغذيه الدوافع الحزبية، والمناكفات السياسية، التي بدورها تحوّل منبر الجمعة إلى وسيلة إعلام ناطقة باسم هذا الحزب أو تلك الجماعة، وبذلك يكرر المنبر دور الصحافة الحزبية والمحطات الفئوية، ولكن بصبغة دينية، تُطوّع فيها الآيات القرآنية، وتُستنفر لها الأحاديث النبوية، لتزين موقف هذه الجماعة، أو تشويه موقف أولئك. فبدلاً من سماع ما يريح النفوس من صخب وسائل الإعلام السياسية طيلة أيام الأسبوع، يجد الناس أنفسهم أمام الخطاب نفسه، ولكن بصراخ وتهويل، واستخدام للدين لتحقيق أهداف دنيوية، وعرض للأحداث بسذاجة، وتقديم مقترحات مرتجلة معدمة بفتاوى فورية (يجب.. لا يجوز) وهكذا.

(3) خطاب متشبع بالمذهبية، يعكف على تفحص النصوص الدينية، ويوغل في تأمل مناهج الناس وسلوكهم ليعتصر من النصوص ما يجعله مادة لانتقاد مخالفيه فكراً وسلوكاً، وكأنه مبعوث لإثارة القلاقل، وتمزيق الشمل، وتشتيت الجمع. حتى أنك تجد الناس يخرجون من الجامع بعد الصلاة وقلوبهم موجعة من أثر التحريض، ونفوسهم مشحونة ضد خصم وهمي يكون في الغالب إما قريب أو صديق أو جار أو شريك، ولن يكون أبداً عدواً حقيقياً، يستحق وجع القلوب وحنق النفوس. لأن تحريض المتمذهبين لا يكون إلا على فرقائهم ونادراً ما يكون على أعدائهم.

(4) خطاب معلب، يتمثل في نصوص مكتوبة، يتم ترديدها على مدار السنة، دُونت في أزمنة وظروف مختلفة، يقرؤها الخطيب بأسلوب ممل، ويرددها على أسماع الحاضرين حتى صار بعضهم يحفظها عن ظهر قلب، لا يُراعى فيه مقام، ولا يُعتبر فيه تماثل الأحوال والظروف، وبذلك يكون وجوده كعدمه، أو يثير بلبلة ويجلب زوبعة، ليس للناس فيها ورد ولا صدر.

وهذا يؤكد أن خطاب المنابر يحتاج إلى تقويم وترشيد وإنعاش، ليؤدي دوره في تهذيب الفرد وتنظيم الأسرة وتقويم سلوك المجتمع. والبداية من إصلاح الخلل الناتج عن أمرين:

أحدهما: قصور الموجهات العامة للخطاب الديني عبر مؤسسة المسجد، فهو يفتقر إلى ثقافة عقلانية بعقلانية القرآن، ووسطية بوسطية الإسلام، وذلك يتطلب وجود رابطة طوعية غير موجهة سلطوياً، تعمل مرحلياً على صنع توجه بناء لدى رواد المنابر حتى يتفاعلوا معه تلقائياً دونما إملاء حزبي أو مذهبي، أو فرض نموذج معين، لأن الخطيب إذا اقتنع بالإطار العام الذي يجب أن يتحرك فيه فإنه ينميه ويطوره ويجعله متلائماً مع البيئة التي يعيشها والمجتمع الذي يخاطبه.

الثاني: تدني مستوى ثقافة بعض الخطباء، وسطحية كثير منهم.. فمن جهة ينغلق بعضهم على نمط معين من المعارف ويحصرون أنفسهم في مدرسة واحدة، بحجة أنها الناجية وما عداها فرق مبتدعة وأصحاب أهواء وضلالات. ومن جهة يتعاملون بسطحية مع النص المقدس ويفرضون له فهماً معيناً، ويعممونه على المستمعين مؤكدين بأن هذا هو فهم أهل الحق ومخالفته انحراف وضلالة.

كيف يتعلم من الكلام من لم تُعلمه الأيام؟!

ثلاثون أسبوعاً منذ أن منعني الحوثيون من خطبة الجمعة، وبهذا المناسبة أود أن أؤكد لهم أنني لم أخسر شيئاً، لا أنا ولا العشرات ممن منعوهم كما منعوني، وأقول لهم أنتم من خسرتم لا نحن..

غير أن رجائي أن تكونوا قد تعلمتم: أن الشراكة أن تقبلوا الآخرين كماهم لا كما تريدون أنتم. وأن من الخطأ اعتقادكم أن الناس لا يقْتربون من الصواب إلا بقدر ما يقتربون منكم.

وأملي أن تكونوا قد أدركتم أن ليس من حقكم أن تُقْصُوا من يختلفون معكم من منابرهم أو تفصلونهم من وظائفهم، أو تغلقوا قَنَواتهم، أو تصادروا صحفهم، أو تحجبوا مواقعهم، أو تودعوهم سجونكم، ولو بحجة أنهم: «عملاء ومرتزقة وفاسدون ومحرّضون»، فغيركم سبق وأن استخدم هذه الألقاب نفسها فينا وفيكم، وتحت جُنحها صادر حريّتنا وحريتكم، واستباح ما هو محرم عليه منّا ومنكم. فلمَ نسيتم الدّرس بهذه السرعة؟! وكيف يتعلم من الكلام من لم تُعلمه الأيام؟!.

هل يخسر الخليج اليمن مرتين؟

ميساء شجاع الدين

كانت سياسة نبذ اليمن التي اعتمدتها دول الخليج سبباً رئيساً لما وصلت إليه الأوضاع في هذا البلد، وهي السياسة التي اتبعت، بشكل كبير، بعد حرب تحرير الكويت، واتخاذ اليمن موقفاً صنفها ضمن «دول الضد». ومن ثم، تجلى عندما رفضت دول مجلس التعاون الخليجي طلب اليمن الانضمام إليه من دون محاولات لمعالجة التباينات التي تحول دون هذه العضوية.

قبل 1990، عام الوحدة اليمنية وأزمة احتلال الكويت، كان اليمن دولتين، واحدة في الشمال استخدمت حاجز صد لدولة الحزب الاشتراكي في الجنوب. وكأي دولة تلعب دوراً وظيفياً حيوياً لجيرانها، أخذَ الشمال بعض الامتيازات، مثل فتح أبواب الهجرة للعمالة اليمنية في السعودية التي كانت تعرف طفرة بترولية. وكان لهذا الدور تداعياتٌ، مثل تخصيب البيئة اليمنية بالتعليم الديني المتشدد، ونشاط الجماعات الدينية في مواجهة الماركسية جنوباً، والأهم تدعيم سلطة الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، الذي طالما أجاد لعب الأدوار الإقليمية والدولية، وبشكل نفعي شخصي.

ففي وقت كانت تمول الكويت فيه مشاريع تنموية في اليمن، دعمت السعودية مالياً قبائل وجماعات دينية تزيد الدولة اليمنية ضعفاً، وساعدها في ذلك أداء الرئيس صالح الذي يميل إلى شخصنة الحكم، وليس بناء مؤسسات دولة. وهكذا بذرت بذور الدولة الضعيفة والرئيس الفاسد المتحايل.

بعد «عاصفة الصحراء»، اتبعت سياسة عقاب اليمن أولاً ثم نبذه تالياً، وصارت نظرة مسؤولين خليجيين كثيرين لليمن مليئة بالشكوك والضيق من الجار المضطرب والفقير. لم يكن اليمن عمقاً أمنياً استراتيجياً، كما تقول هذه الدول اليوم لكي تبرر عملياتها العسكرية فيه. وظلت سياسة النأي عن مشكلات اليمن مستمرة، حتى بعد ترسيم اليمن حدوده البرية مع محيطه الخليجي، بل إن الترسيم الذي تم بداية الألفية أصبح نقطة تحول في تقوية نفوذ صالح، وتمرير مشروعه التوريثي. فالسعودية قطعت أموالها على كل المنافسين والقبائل، وجاءت الحرب على الإرهاب أكبر مشروع خدم سيناريو التوريث، هكذا اكتملت السيطرة الشخصية والعائلية لعلي عبدالله صالح، وتزايد خصومه في الداخل، وتفاقم الفساد لترتفع وتيرة الغضب الشعبي.

جاءت الانتفاضات العربية التي قابلتها معظم دول الخليج بسياسة ممانعة التغيير والتوجس الشديد، وكانت اليمن تقع في وسط الحدث. كان للاضطراب جذوره العميقة، انتفاضات عدة في الأعوام 1992 و1998 و2005، وتمرد مسلح في الشمال وانتفاضة شعبية واسعة في الجنوب. وجاءت المبادرة الخليجية عملية احتواء سريعة للحرب الأهلية في الظاهر، لكنها في الواقع عملية احتواء للتغيير الذي كانت تحتاجه اليمن، لتفادي الحرب الأهلية، وقد صممت في جزء كبير منها لحماية علي عبدالله صالح الذي انقلب على حلفائه الإقليميين اليوم، وكأن كل تقلباته على اليمنيين لم تكفِ لإقناع دول الخليج بأخذ موقف صارم تجاهه.

مجدداً، عادت السياسة نفسها، نبذ ومساعدات مالية لإسقاط الواجب، وترك الملف اليمني للأمم المتحدة أزيد من عامين لم يعالج جذور أي مشكلة، والأداء السيئ لجميع الأطراف كان أكثر حقيقة مثبتة طوال المرحلة الانتقالية، حتى انهار الموقف كلياً، وفجأة استيقظت دول الخليج على الكارثة، وهي لم تفتأ تعارض التغيير، بل اندفع بعضها إلى دعم محاولات الانقلاب عليه، من دون إدراك أن نتائج إجبار الساعة على العودة إلى الوراء كارثية، خصوصاً في بلد بهشاشة اليمن وضعفه.

تنخرط دول الخليج، هذه المرة، في الشأن اليمني، لكنه انخراط جاء متأخراً، ولو افترضنا أنه كان ضرورياً وملحاً، فحتى الآن، يبدو الجهل باليمن سيد الموقف. فالعملية العسكرية طالت، وتفاقمت بسببها المعاناة الإنسانية، ما قد يشيع حالة عداء مجتمعي تجاه دول الخليج، خصوصاً في الشمال الذي لا يرحب تماماً بالتدخل الخليجي، كما الجنوب الذي صار تحت سيطرة التحالف وغارقاً في الفوضى، ومعركة الشمال صعبة عسكرياً، وتحتاج قوات برية كبيرة لحسمها، وفضلاً عن عدم توفرها لدى قوات التحالف، فإن السيناريو دموي، فما فائدة النصر العسكري إذا كان نتاجه عداء مجتمعياً، وفوضى سياسية في جوار جغرافي لصيق؟.

ليست المسألة فقط في إطالة عملية عسكرية، على الرغم من إمكانية التسوية السياسية بعد التوازن العسكري، أخيراً، إثر انتصار قوات التحالف في عدن، بل أيضاً في المقاربة السياسية، وهذه لدى دول الخليج تميل إلى التعامل مع اليمن، كجزئين شمالي قبلي مزعج وجنوبي مظلوم، زيدي عميل لإيران مقابل شافعي مغلوب على أمره.

تبدو شيطنة الشمال جلية في وسائل الإعلام الخليجية، وهذا خطأ فادح، يوازي خطأ الأميركيين عندما احتلوا العراق، وشيطنوا السنة الذين تم تصويرهم أقلية متغلبة ضد شيعة مضطهدين، وكان الحل الأميركي تمثيل العراق سياسياً بتقسيم طائفي، يضمن الغلبة للشيعة ومن ثم الأكراد، وكانت النتيجة فوضى ثم داعش.

شيء مشابه يجري في اليمن، فكل قيادات الصف الأول من المحافظات الجنوبية التي تمثل خمس السكان. وحتى الآن، تبدو الأمور متجهه نحو محاصصة مناطقية قبيحة. صحيح أن المحافظات الجنوبية تعرضت لظلم بيّن، لكن معالجة أزمتها ليس بنقل الاضطهاد نحو جهة أخرى، بل بمعالجة جذور المشكلة الجنوبية، وتأسيس نظام يضمن العدالة والمساواة لجميع اليمنيين.

ليس تقسيم اليمن سهلاً، خصوصاً في الظرف الحالي، ولم يكن اليمن المنقسم مستقراً كما يتوهم بعضهم، وعملياً فإن مشكلات اليمن الاقتصادية والسياسية يجب التعامل معها بدون استسهال وقوالب نمطية.

وتتوجس دول الخليج من طبيعة النظام الجمهوري في اليمن، بما فيه من مظاهر ديمقراطية لا تتمتع فيها غالبية هذه الدولة، وهنا، على دول الخليج ألا تحاول التلاعب في هذا النظام، وهو أمر صعب لأنه يخالف نظمها السياسية، فالنظام السياسي الديمقراطي في اليمن ضروري، حتى تضمن تمثيل فئات مجتمع كبير ومتنوع، ولا تمتلك دولته إمكانات مادية وفيرة وسهلة، قد تحدث حالة رفاه، تعوّض غياب الديمقراطية ضامناً لاستقرار اليمن، كما أن نمط تقديم المساعدات المالية ضمن عملية إرضاء الضمير ليس الأسلوب الاقتصادي الأمثل في التعامل مع اليمن الذي يمكنه إيجاد أساليب شراكة اقتصادية مع جواره، من خلال الاستثمار ورفع قدرات الدولة اليمنية على العمل بفاعلية ونزاهة. فعلى سبيل المثال، لا أحد يعلم أسباب تعطل مشاريع تصدير المنتجات الزراعية اليمنية إلى جواره.

الفراغ الذي تتركه دول الخليج في اليمن تملؤه الفوضى، وقوى إقليمية منافسة، وحصاد العملية العسكرية سيكون مراً، مثل كل حرب. لكن، من سيتحمل مرارته ليس اليمنيون وحدهم، بل جوارها الجغرافي الذي قد تستنزفه الفوضى في اليمن، وسوف تهدد أمنه في مرحلة لاحقة. هذا كله سيناريو قريب الحدوث، إذا لم يتم الخروج عسكرياً، وسريعاً، مع تصور سياسي واضح للمشكلة اليمنية، لا تغلب عليه النمطية والحلول السهلة التي قد تسبب أزمات كبيرة لاحقاً.

تهانينا عبده

على الرغم من مواجع وأحزان الحرب، تصر الأرواح البيضاء الصابرة والحافلة بالأمل على عدم الرضوخ لإحباطات اليأس.
ومن تلك الأرواح الرفيق العزيز
عبده أحمد محمد عبده الجليدي (عبده ماهر)
أحد أجمل أعمدة «الثوري»، حيث احتفل في الرابع من عيد الأضحى بحفل زفافه الميمون في مسقط رأسه بمحافظة لحج وسط فرحة الأهل والرفاق.
تهانينا من القلب يا عبده وأمنياتنا بحياة مستقبلية ترفل بالمسرة وتحقيق الأحلام.
الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني
وأسرتا تحرير «الثوري» و«الاشتراكي نت»

تهانينا القلبية للرفيق
احمد حليس الزكري
بارتزاقه المولود الجديد الذي سماه «محمد» جعله الله قرة عين والديه، وألف ألف مبروك.
المهنئون: بدر القباطي، خليل الزكري، هاني بدر، وصلاح حسن

أجمل التهاني وأطيب الأماني
تزف للعريس
حافظ محفوظ العمدة
بمناسبة دخوله القفص الذهبي
ألف ألف مبروك.
المهنئون: طيب الزكري
محمد صلاح، وليد العامري

خالص التهاني للأخوة:
بسام سعيد الشعوري
فهمي سعيد الشعوري
إبراهيم سعيد الشعوري
بمناسبة الزفاف..
ألف مبروك.
المهنئون: مختار محمد الشعوري، عادل الشعوري، علي الشعوري، نسيم عدنان، والأصدقاء كافة

كوادر وحراسة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وأسرة تحرير صحيفة «الثوري» يهنئون الرفيق
ذياب محمد أحمد علي الشكس
بمناسبة ارتزاقه المولود الجديد الذي سماه «هائل».. جعله الله قرة عين والديه.. وألف ألف مبروك.
ألف مبروك

أجمل التهاني والتبريكات
تزف للشابين:
رمزي العامري وصدام الأمير
بمناسبة دخولهم القفص الذهبي ألف ألف مبروك.
المهنئون: طيب الزكري وسلطان السلمي وسامي العامري ووليد فيصل

البقاء لله
تعازينا الحارة للأستاذ الفاضل
عبدالباسط البنا
بإستشهاد نجله البطل
جلال
في إحدى جبهات المقاومة في تعز.. رحمة الله تغشاه.

تعازينا العميقة للدكتور
أحمد عتيق
بوفاة
والدته
﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾

حشرات الذاكرة.. والنسيان

جمال جبران

«ثمّة فاصل هَشّ بين الوهم والحقيقة. وعندما تبلغ الأحلام ذروتها تتبدّل العوالم». يمكن لهذه المقولة التي وردت في سياق رواية «حشرات الذاكرة» (منشورات ضفاف- بيروت) للكاتب اليمني جمال حسن، أن تكون عتبة دخول في قلب هذا العمل الروائي الأوّل لصاحبه.

تبدأ الحكاية في «حشرات الذاكرة» من مصادفة حدوث لقاء عابر يتقاطع فيه أصدقاء قدامى، ليحصل بعدها الحكي عن طريق التخيُّل أو إعادة تركيب ما كان في الزمان الفائت، وترتيبه. على هذا سنمرّ بمقاطع متجاورة، من حوادث، سيكون على عاتقها بناء الحياة التي كانت.

لكن، علينا الانتباه وشحذ التركيز إلى منتهاه ودرجاته القصوى، ونحن نمرّ بشذرات من كل زاوية وكل حادثة، في ذلك السرد المشغول بصبر، ودقّة اختيار لمفردات تعرف هدفها بوضوح، كما تعرف الغاية منها. من هنا تأتي هذه الرواية لتُحدث فاصلاً في سياق الحكي التقليدي الذي سيطر على مجموع الأعمال الروائية التي خرجت إلى النور، خلال الفترة الفائتة؛ ما جعل بنية العمل الأساسية معتمدة على تقنية اللقطات المتتالية، وكأنها تحدث في خيال السارد، أو أنه يقوم بمحاولة إعادة تركيب واقعة مضت من وقت طويل؛ وهو ما يجعل القارئ مدفوعاً لإعادة المرور بالصفحات التي قام بتقليبها. كأن الأمر محاولة لإمساك تلك المسافة الواقعة بين نقطة الوهم والحقيقة، وعبرها تتمّ مسألة «تبديل العوالم» التي أكّد الراوي على حتمية حدوثها.

وإذا عدنا إلى البداية فسوف نقرأ، على لسان الراوي نفسه، ما يلي: «لم أكن رأيتها عامين. التقاء عيوننا ذاب في خطوتين سرْتُهما تجاه البائع. سحبَتْ نظرتها، تبعَتْها نظرتي، بعدها سقطت اللحظة الصغيرة لالتقاء عيوننا في السهو، كأن المفاجأة تراكمت عبر أميال من الثواني، وتشظّت في اتّجاهات عدّة. تذكّرت رؤيتها، بدت منسيّة تماماً خلال عامَيْ غيابها». سيبدو هذا في المرحلة الأولى من هذه الافتتاحية المُختارة للدخول في قلب هذا القالب الروائي، إلى أن يحدث الاستثناء في المُفتتح نفسه: «مع ذلك، لم أنتبه إلى أني رأيتها ما إن تلاشت الارتطامة الخاطفة لعيوننا. من كان يصدّق أنه سيأتي يوم كهذا. كانت رؤيتها تعني تعطّل قلبي وإتلاف إدراكي للأشياء. أتذكر، الآن، دوّامة مشاعري، وهي تتكاثر بصورة سرطانية. عند التقاءاتنا، أو مكالماتنا الهاتفية».

ومن قاعدة الاستذكار الأوليّة هذه سيكون البناء التالي، ولو على هيئة تلك اللقطات التي- كما قلنا- سيكون على القارئ جهد فعل تركيزه عليها أو إعادة مروره بها. قد يذهب بنا الأمر هنا إلى التنويه بأن العملية، برمّتها، جاءت من جهة كاتب بدأ حياته صحافياً مداوماً على كتابة مقالة أسبوعية مُشاغبة، ضمن جماعة صحافيين شباب، دخلوا الصحافة من باب الأدب وقراءة الأدب الغربي، ودرسوا اللغة الإنجليزية. من هنا، ربّما كان الطريق سالكاً لتقديم هذا النوع السردي المُختلف على المشهد المحليّ اليمنيّ، ومن هنا- أيضاً- قد تأتي صورة الغرابة التي سوف تتكوّن في ذاكرة قارئ كسول أو غير مُطّلع على هذا الشكل الكتابي، الجديد بالنسبة إليه.

كما تأتي، هنا، جودة سبك العبارات المتتالية في سياق العمل، وكأنها كُتبت وحدها، وتصلح أن تكون مقولات منفردة، والأمثلة كثيرة: «الماضي، هو ما نرنو إليه بعيون لا ترى، بشبق الحنين. وليس ما نتذكّره تحت كمّاشة الموت المنتظر»، «الحياة تتجمّع على نهر، لا نخطط للغرق فيه، ودون توقُّع، يحدث ما يقلب حياتنا رأساً على عقب»، «الأحلام انعكاس لمقاطع النسيان»، «التاريخ ليس سوى مسارات يُعاد تشكيلها بكذبات»، «العطر هروب من كبت الزجاجة».

لا يمكن، هنا، القفز على فكرة السينما الحاضرة، بقوّة، في قلب السرد، أو كأنها قد اعتمدت عليه في تقسيم فقرات الرواية، وجاءت مبنيّة على مستوى الشكل، من خلال تقنية التقطيع والذهاب من واقعة إلى أخرى، مع العودة إليها في مساحة تالية، دون اللجوء إلى ترتيب معيّن وسهل.

كل ما سبق هو، وبدرجة أساس، ما نجح في إنقاذ «حشرات الذاكرة» من فخّ السيرة الذاتية التي تورّطت فيها تجارب شبابية، سابقة لكتابة جمال حسن، ولا نقول هنا بعيب هذا الاختيار الافتتاحي المتعارف عليه في سياق جيل الكتابة العربية الشابّة، لكن القصد في ذلك العيب هو أن تأتي تلك السيرة خالية من حلاوة البناء وتقديم مهارات كتابية متفرّدة وهو ما نجح فيه صاحب «حشرات الذاكرة».

عماد فؤاد... الحشيش بطلاً

يهدي الشاعر المصري باكورته الروائية «الحالة صفر» (ميريت - القاهرة) إلى صديقه الصحافي الراحل هاني درويش. في عمله الذي تخيّم عليه الأجواء الشعرية، أراد اغتيال فكرة الحدوتة التقليدية وما له علاقة بها من عناصر وسياق أحداث

جمال .....

يكتب الشاعر المصري عماد فؤاد إهداءً على صدر الصفحة الأولى من عمله الجديد «إلى هاني درويش: هذا ما وعدتك به، وها أنا أفي بما وعدت». الصحافي المصري الراحل (1974 - 2013) كان صديق الكاتب و«عشرة عمر» بينهما، وكلاهما مولود في العام نفسه. سيكون لهما لقاء أخير في برلين. من هناك، تنطلق «الحالة صفر» (ميريت - القاهرة) بدعم معنوي من جهة الكاتب والصحافي درويش الذي يعود بعدها إلى القاهرة حيث تنتهي حياته خلال أيّام إثر نوبة قلبية قاتلة، ولم يكن بعد قد فتح حقائب سفره.

يعترف صاحب «حرير» (2007) بأنّ درويش كان وقوده المعنوي ودافعه كي يُكمل «الحالة صفر»، وكان درويش أول من اطلع على جزء كبير منها: «قبل ذلك، كان العمل فيها يسير ببطء» يقول لنا الشاعر المُقيم في بلجيكا منذ سنوات، مشيراً إلى عامل الزمن الذي كان يقتله مع مرور الوقت وشعوره بتكوّن طبقة سميكة بينه وبين فكرة كتابة رواية: «طبقة من الخوف وعدم القدرة على تحمل مسؤولية بهذا الحجم».

وعليه، لم يكن سهلاً ذلك الطريق الذي سار عليه كاتب «تقاعد زير نساء عجوز» (2002)، حتى يُنجز روايته الأولى، وهو الشاعر الذي أنتج خمس مجموعات شعرية إضافة إلى أول أنطولوجيا للنص الشعري المصري الجديد بعنوان «رعاة ظلال.... حارسوا عزلة أيضاً» (2007).

سيبقى السرد مُعتمداً في تنقلاته على تفصيل صغير

من هنا، ستبدو فكرة الهذيان والاشتغال عليه وسيلة للنفاذ من كوابح تجارب السنوات الماضية والعمل على اشتغال سردي مختلف. منذ العتبة الأولى لـ«الحالة صفر»، ستُطل رائحة دخان نبتة الحشيش المُخدِّرة بقوة. لهذا، سيكون علينا محاولة ضبط تركيزنا وخطواتنا ونحن نغادر من صفحة إلى أخرى متتبعين تنقلات الدخان الذي تقوم ميشيل بروايته، وهي الصوت المرتفع في العمل بالتوازي مع تداخل صوت صديقها، الراوي المساند. وكل ذلك يجتمع ليحكي رحلة زراعة نبتة حشيش في غرفة. لكن السرد التالي سيبقى مُعتمداً في تنقلاته وبدرجة أساسية على تفصيل صغير؛ حيث باولا (والدة ميشيل) التي سنعرف عبرها كيف أنّ ابنتها ولدت من بذرة رجل لا تعرفه، إذ كانوا كثراً ولم تكن قادرة على تمييزه.

في سنوات عمرها الأولى، ستلقى الابنة نفسها على مقعد خلفي لسيّارة عتيقة وهي تنتقل من جنوب بلجيكا إلى أمستردام، وهناك: «انتبهتْ للمرة الأولى الى الفرق بين رائحة دخان الماريغوانا ورائحة التبغ العادي».

كل شيء تالياً سيظهر حتى من خلال تقسيم جهات «الحالة صفر» الموزعة على كيان النبتة ذاتها: الزهرة، الورقة، الساق، الجذر، البذرة. كأنه محاولة لتثبيت حالة السرد عند مستوى الهذيان ذاته بما يتيح إلغاء الحكاية التقليدية وكل ما يتعلق بها من أمكنة وزمن.

على الرغم من إشارات هنا وهناك لأمستردام ومدن أوروبية وعربية أخرى، إلا أنّها ستظهر قليلة وغير واضحة المعالم. وقد حصل هذا بشكل متعمد من جهة الكاتب الذي يؤكد لنا أنه لم يكن معنياً من الأساس بمسألة توضيح هوية الأماكن أو زمن السرد المتعلق بها: «كنت أسير بهدف اغتيال فكرة الحدوتة التقليدية وما له علاقة بها من عناصر وسياق أحداث تأتي من نقطة أدنى وتذهب في ارتفاعها تصاعدياً». مع ذلك، سيبدو واضحاً إصرار كاتب العمل على بقاء حالة الشعرية مسيطرة على أجواء غالبة من رحلة السرد وهذا بحسبه كي تأتي متسقة مع حالة الهذيان السائدة خلالها... حالة لم تكن لتتحقق إلا بمساعدة من الدخان نفسه.

في هذا السياق، سيبدو من الممكن الحديث عن تعمّد شاعر «أشباح جرّحتها الإضاءة» (1998) ذهابه في وصف حالة الهذيان تلك كي تأتي مخففة من أثقال السيرة الذاتية التي تأتي على هيئة خيار مُتاح بوفرة أمام أديب مُهاجر عليه واجب الحديث عن حالة الاغتراب التي خاضها في بنية البيئة الاجتماعية التي انتقل إليها. لكنه يخبرنا هنا أنه لم يسعى لذلك مُطلقاً، بل على العكس «لقد كانت الرواية محصلة لحالة التأقلم التي بلغتها في أرضي الجديدة». مع ذلك، يرى صاحب «عشرة طرق للتنكيل بجثّة» (2010) أن مسألة ربط «الحالة صفر» بكونها سيرة ذاتية قد يأتي فقط انطلاقاً من كونها مكتوبة نتيجة خبرات شخصية تراكمت في حياته، لكنها لا تعنيه على نحو شخصي أو باعتبارها سرداً لتجربة كاملة بعينها.

مبادرة الاشتراكي:

الشروع بمناقشة وتصويب مسودة مشروع الدستور الاتحادي وفقا لمخرجات الحوار الوطني

الثوري

الخميس ٢٤ ذي الحجة ١٤٣٦هـ - الموافق ٨/١٠/٢٠١٥م - العدد (٢٣٤٦)

AL-THAWRY - Issue (2346) - Thursday 8.10.2015

المواضيع المنشورة في الصحيفة تعبر عن آراء كتابها.. ولا تعبر جميعها بالضرورة عن رأي الصحيفة أو الحزب الناطقة باسمه..

الاشتراكي: إحياء قيم ثورتي سبتمبر وأكتوبر له أهميته في هذا الظرف العصيب

منظمة الحزب في تعز تؤكد انحيازها المطلق للمقاومة

حيت منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمحافظة تعز الصمود الأسطوري لأبطال المقاومة الشعبية الوطنية والجيش الوطني في تصديهم لميليشيات تحالف صالح - الحوثي الرجعي في مختلف الجبهات بالمحافظة.

وأكدت في بيان صدر عنها بتاريخ 23 سبتمبر بمناسبة عيد الاضحى «مواصلة دعمها الكامل والشامل وانحيازها المطلق للمقاومة الشعبية والجيش الوطني حتى تحرير المحافظة وكامل الرقعة الوطنية اليمنية».

وقال البيان «إن المنظمة وهي تشاطر أحزان وآلام أبناء المحافظة ممن فقدوا أعزاء لهم بسبب أعمال القتل والجرائم الوحشية التي ترتكبها ميليشيات صالح - الحوثي، وقيامها بمضاعفة معاناتهم عبر إطباق الحصار على المدينة وقصفها العشوائي الهمجي لأحيائها وبعض أريافها وبمختلف الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، فإن المنظمة تؤكد رفضها لأي مساومات أو تسويات تأتي على حساب دماء الشهداء وأنات الجرحى ودموع الأطفال اليتامى والأمهات الثكالى».

وكان الحزب الاشتراكي حث جماهير الشعب ومكوناته السياسية والاجتماعية الى الاحتفاء بذكرى ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر المجيدتين بتنظيم الفعاليات ورفع علم اليمن وتعليق الشارات الوطنية وإبراز صور رموزها وأبطالها الأفذاذ في كل وسائل الأعلام والتواصل الاجتماعي وعلى البيوت والشوارع.

وشدد الاشتراكي في بيان صادر عنه في 26 سبتمبر الماضي بمناسبة ذكرى الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبرعلى أهمية أن يتفاعل الجميع في هاتين المناسبتين وجعلهما تأخذان حقهما من الاهتمام الشعبي باعتبارهما ثورتين خالدتين قامتا ضد الكهنوت والاستعمار وكل من حكم باسم السلالة بوسائل الظلم والاستبداد والعنصرية والطائفية والمناطقية وكرس ثقافة التخلف والخنوع والقهر والاستسلام.

واعتبر الاشتراكي أن إحياء قيم ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين له أهميته في هذا الظرف العصيب الذي تمر به اليمن، منوهاً إلى جعل هذه المناسبة محطة جديدة لتجديد العهد بالحفاظ على مكتسبات الثورة وفي المقدمة حماية النظام الجمهوري والديمقراطي ورفض كل أوجه الاستبداد الطائفي والمناطقي وأشكال الإرهاب السياسي والديني والعمل على استعادة الدولة ومؤسساتها واستعادة السلام عبر التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وعلى وجه الخصوص القرار رقم (2216) لسنة 2015، وخلق وصياغة الأطر المناسبة للشراكة في ذلك وبصور قانونية للتعاون مع شركاء اليمن اقليمياً ودولياً في سبيل استعادة الدولة ومؤسساتها وإعادة الإعمار.

كما وجه التحايا لكل أبطال المقاومة الوطنية التي تجسد روح ثورتي سبتمبر واكتوبر في مختلف المحافظات وعلى الذين نذروا أنفسهم في مواجهة تحالف قوى الثورة المضادة للنظام القديم والبائد المكون من تحالف علي صالح والحوثيين.

رؤية للتفكير

د.عبدالعزيز المقالح

في كتابه «أصداء السيرة الذاتية» يقول الروائي الكبير نجيب محفوظ على لسان بطل حكاياته الشيخ عبدربه التايه «إذا خرجنا من هذه الأزمة سالمين فهي الرحمة، وإذا خرجنا هالكين فهو العدل» ولا أدري أية أزمة كان يتحدث عنها الكاتب الكبير. فقد تكاثرت الأزمات في حياتنا العربية حتى صار إحصاؤها ضرباً من المستحيل، وليس المهم أن نعرف زمن الأزمة التي يشير إليها ولا مكانها من تاريخنا المعاصر وإنما المعنى العظيم الذي تتضمنه المقولة وترسمه بمداد لا يدركه المحو ومؤداه أن ما يحدث للبشر هو من صنع أنفسهم ومن قبل التراكمات الخطيرة التي تركوها تنمو وتتكاثر إلى أن أصبحت أزمة ثم صارت كارثة لا نجاة منها إلا برحمة واسعة من الله.

لقد كتب كثير من العقلاء في بلادنا، كتبوا نثراً وشعراً، ومنذ وقت مبكر يحذرون من قرب ظهور الأزمة، ثم من اقتراب الأزمة لتكون كارثة، لم يكن أحد يقرأ ولا يسمع، كان الجميع يعانون من إعاقة في السمع والبصر، وكانت الخلافات على القضايا الثانوية والصغيرة تعمي العيون عن النظر في العواقب، كما كان العناد يقف حائلاً دون سماع صوت الكارثة وهو يقترب. أما الآن وقد حدث ما حدث، وجرى ما جرى فإنني أشعر بل أجزم أن كل المكونات التي تجاهلت المخاطر وشاركت من قريب أو بعيد في صناعة ما يحدث قد بدأت الآن تدرك ما كان عليها أن تدركه منذ وقت طويل. وإذا كان هذا الوعي المتأخر بالكارثة وعواقبها المرعبة قد حدث فإن الطريق إلى الصواب واضح وإعادة الأمن والاستقرار وإيقاف القتل والدمار صار ممكناً والوصول إليهما لم يعد متعذراً إذا صدقت النوايا وتحققت الإدارة.

إن الجزء الأول من أمثولة الشيخ التايه وهي «إذا خرجنا من هذه الأزمة سالمين فهي الرحمة» ورحمة الله هي ما يجعلنا نتوقف عنده طويلاً مؤمنين بأن رحمته تعالى ستكون قوة مساعدة للأطراف التي باتت تؤمن أن الخلاص بالحرب والاقتتال غير ممكن وأن الحل السياسي وفقاً لما تم طرحه من حلول ومبادرات ومن نتائج الحوارات السابقة هو طوق النجاة الممكن لإنقاذ ما تبقى ووضع حد للتمادي في توسيع دائرة الكارثة والتدرج على طريق الحرب الأهلية بكل تكاليفها الباهظة وما يترتب عليها من تدمير لما تبقى من معاني التعايش ومشاعر الإحساس الوطني المشترك. لقد آن لهذا الوطن المنكود المنكوب أن يتنفس هواء نقياً خالياً من غبار الحرب وأدخنتها السامة، وآن لأبنائه أن يعودوا إلى أنشطتهم الاعتيادية بعد أن تخلوا عنها أو تخلت عنهم تحت وطأة الكارثة ومخرجاتها الباعثة على الهلع والفزع.

كلمة أخيرة

مروان دماج

عرفنا البلد المحاصر والغزو الأعمي

زرت شارع المتنبي في 2010 رفقة الأستاذ عبدالباري طاهر الذي حن لشارع المتنبي.. وأرجو ان لا يكون قد أصيب بخيبة أمل... تأخرنا هناك ثم كان علينا ان نستعين بسيارة السفير اليمني الذي حضر ليسمح لنا بالمرور الى المنطقة الخضراء.. حيث يقع فندق الرشيد.

لقد بقينا أكثرمن ثلاث ساعات على الحاجز، وكان عبدالباري يشعر بالذنب لأنه أصر على مفارقة الوفود والذهاب الى شارع المتنبي.. لم يكن يبحث عن الكتب كان يريد ان يستعيد ايام التسكع رفقة سعدي وألامي والربيعي.. يريد أن يستعيد زمناً لا يستعاد وبلداً لا يعود أبداً من الحرب الأهلية كما كان هناك لحظة تغادر البلدان نفسها ولا تعود البلد الذي كنا نعرفها ابداً.. هذا ما يعرفه العراقيون الآن.

عدنا من شارع المتنبي بدون كتب وحمل عبدالباري خيبة كبيرة.. وهو من الجيل الذي اعتاد الخيبات واعتاد إخفاءها... لم يذهب انتظارنا هدراً فقد أخذنا السفير الى منزله.

السفير السنيدار ارجو ان لا أكون قد أخطأت الاسم الذي كان يعيش وحيداً مع سائقه اليمني الذي استوطن العراق..

وبعد الغزو كان يلتقي معارفه القدماء كمفاجآت قليلة سعيدة.

أين ذهب كل من عرفناهم؟، لم يعودوا موجودين؟!، كان يقول: عموماً حظينا بعشاء أجمل من عشاء الوفود الذين ذهبوا لاكل السمك المسقوف في شارع أبو نواس في درجة حرارة تزيد عن الأربعين وكهرباء مقطوعة. وكان العزاء هو طبيعة الكرم حد الهوس للعراقيين ولمؤيد ألامي النقيب العراقي الذي لا يخلع الكوت الأزرق مهما بلغت درجة الحرارة.

قبلها كنت قد زرت العراق في العام 2007 كنا ننتقل بسيارات مصفحة يقودها شباب صغار يسمعون تسجيلات دينية طوال الوقت.

وكان قائد الحراسات ضابطاً عراقياً يخاطر بنفسه طوال الوقت. مررنا من ساحة العروض والقوس الشهير بذارعين وسيفين متقاطعين وهي شبه محطمة.

كان فقر العراقيين واضحاً وكان عنادهم واضحاً يسيرون على درجاتهم جوار الموكب المصفح والحراسات الشرسة.

بعد فضائح أبو غريب كانت شركة بلاك ووترز قد استبدلت بشركة سوبارو أو شيء شبيه بهذا الاسم وكان جميع جنودها من جزر فيجي وكان من المستحيل أن تستطيع التفاهم معهم..

لم نعرف العراق حقاً.. عرفنا البلد المحاصر والغزو الأعمى.

كنا غرباء عن العراق غرباء بقدر غرابة نخبه الجديدة.

الاشتراكي ينفي خبر «الجزيرة»

نفى مصدر رفيع في الحزب الاشتراكي اليمني صحة المعلومات عن مشاركة الحزب في وفد التقى بمسؤولين إيرانيين.

وقال المصدر إن هذه المعلومات التي نشرتها قناة الجزيرة الأخبارية ليس لها أساس من الصحة. كما حث المصدر وسائل الإعلام بتحري المعلومات من مصادرها، محذراً من زج الحزب الاشتراكي في مثل هذه الأخبار المغلوطة.

وكانت الجزيرة نشرت على شريطها الأخباري الاثنين الماضي ان الاشتراكي كان ضمن وفد ضم الحوثيين وحزب البعث التقي بمسؤولين إيرانيين ومن المتوقع أن يتوجه أيضاً إلى العراق وروسيا.

تحية للدكتور عوبل وتمنيات الشفاء

في خضم هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها بلادنا نستذكر الأدوار التي لعبها المناضل الدكتور عبد الله عوبل وزير الثقافة السابق والامين العام لحزب التجمع الوحدي اليمني. اضافة لسعيه البحث عن طرق لبناء جسور تواصل بين حزبه وباقي المكونات السياسية اليمنية ومنها الحزب الاشتراكي اليمني والذي نتج عنه بناء جسر شراكة صلب ما يزال قائما إلى اليوم. نستذكر الدكتور عوبل هنا ونحن نتمنى له الشفاء العاجل والبقاء في وسط صف الجموع الوطنية.

استمرار حجب «الاشتراكي نت»

ما يزال موقع الاشتراكي نت الاخباري محجوباً على شبكة الانترنت عن المتصفحين داخل اليمن من قبل وزارة الاتصالات منذ 17 سبتمبر الماضي.

وأدانت هيئة تحرير الموقع الأخباري التابع للحزب الاشتراكي حجبه. وقالت في بلاغ صحفي إنها تواصلت هاتفياً مع مختصين في وزارة الاتصالات ولم تصل الى رد صريح بشأن مسؤولية الوزارة عن حجب الموقع.

وأكد البلاغ ان الموقع سيستمر في نشر كل جديد عن الأحداث بالنهج الحريص نفسه على الأداء المهني بما يمكن الزوار داخل اليمن القادرين على كسر الحجب وكذا زوار الموقع خارج اليمن من متابعة الموقع والاطلاع على كل جديد بشأن ما يحدث في البلد.

وحجب الحوثيون منذ سيطرتهم على العاصمة صنعاء معظم المواقع الإلكترونية واقتحموا مقار وسائل إعلام، فيما ما يزال مصير ثلاثة عشر صحافياً مجهولاً بيد الجماعة.

اغتيال الفنان نادر الجرادي.. استرخاص كرامة الانسان

عبدالودود شفيق

فجع الوسط الثقافي والفني اليمني بمقتل الفنان الشعبي الشاب نادر الجرادي، على يد مسلح، ثامن أيام عيد الاضحى، في حفل زفاف بصنعاء.

مصدر طبي أكد بعد أيام من حادثة اغتيال الجرادي التي ظلت غامضة الدوافع والأسباب، وعرضة للتجاذبات والتوظيفات السياسية: «أن الفنان تعرض لطلقات نارية في القفص الصدري ما تسبب في وفاته على الفور».

كما أجمعت مصادر متطابقة على ان «مشادة كلامية نشبت بين الفنان نادر الجرادي وشقيق العريس انتهت بإطلاق الأخير رصاصات قاتلة عليه».

ويحظى نادر الجرادي بشعبية واسعة، وكان قد بدأ حياته الفنية قبل قرابة العشر سنوات.

وفيما استمر الكثير من الناشطين يتحدثون عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن إشاعة مقتل الفنان الشاب، حسم الجدال عقب اعلان عدد من الفنانين الشعبيين عن زيارتهم لعائلته وتقديمهم العزاء.

وكان من الطبيعي ان تلاقي الجريمة استنكاراً واستياءً شعبياً كبيراً. بينما يثير مقتله تساؤلات عدة.

وبالتأكيد حين ينتشر السلاح ولا تحتكره الدولة، لا يسود القانون، كما يتم استرخاص كرامة الانسان وهدرها دون ان يرف للقتلة أي جفن.

وقال مقربون من الفنان الراحل ان أسرته رفضت تسلم جثته حتى تباشر الأجهزة المعنية، بما فيها القضائية، محاكمة القاتل على جريمته، وهو ما لم يتم حتى الآن.

وبحسب مصادر مقربة من أسرته، فإن ضغوطاً يمارسها نافذون يريدون تسوية القضية بالعرف والتحكيم القبلي والاكتفاء بدفع الدية على نحو مضاعف.

وبدا غريباً عدم إصدار الجهات الأمنية أي تعليق في الحادثة.

تعليق وزير الثقافة الأسبق خالد الرويشان على الحادثة جاء مؤثراً للغاية، إذ كتب بحزن شديد: «صحيح أن البلد برمّته غارقٌ في جنون الموت والقتل، لكن قتلَ فنان مع سبقِ الإصرار والترصد بعد أن غنى حتى لقاتله!.. هو دليلٌ إضافي علىَ عمق الهاوية التي تنحدر إليها البلاد».

ويستطرد الرويشان: «في سنة 2004 عرفت نادر الجرادي.. كان في الثانية عشرة من عمره تقريباً.. جاء إليّ زائراً مع بعض أقاربه.. وعندما صدحَ صوتُهُ العصفوري الطفل ملءَ المكان أذهلني!.. كل قوة وروح وحيوية وبساطة وجمال وادي بنَا -المنطقة التي ينتمي اليها- وأهديته عوداً.. وغادر الطفل المكان سعيداً بالعود جذلانَ بالهدية المفاجئة.. ناثراً وزْدَ صوتهِ وبهجة روحه النادرة كبر الطفل وصار له طفلان.. توأم!.

من ناحيتها قالت أروى عبده عثمان وزيرة الثقافة في حكومة المهندس خالد بحاح التي كانت استقالت رفضا لانقلاب جماعة الحوثي: «هكذا تنتهي حياة المواطن في اليمن.. بصوت السلاح والعنجهية الفارطة، الصوت الأعلى والأقوى والأوحد.. خصوصا مع تغول الميليشيا التي قوضت الدولة والقانون، ومعنى السلام (..) قتل فنان اسمه نادر الجرادي.. في بداية مشوار العمر والفن والأبوة.. رحمة الله عليك نادر.. لا ندري نبكيك أم نبكي أنفسنا أم نبكي هذا الوطن الذي يغتال أجمل ناسه وكائناته الأليفة بكل بساطة.. أم نبكي وطناً حولوه الى قطعة من جهنم..».

رئيس التحرير

أبوبكر عبدالرزاق باذيب

المراسلات:

صحيفة «الثوري» - ص.ب: (19684) فاكس: 500868 وهاتف: 01/262985

صنعاء - حي الصافية خلف وزارة المالية ومصلحتي الجمارك والضرائب

العنوان على الانترنت: http:www.althawry.org

البريد الإلكتروني: althawry2011@gmail.com

التوزيع والاشتراك:

قسم التوزيع والاشتراك في الصحيفة - صنعاء

الاشتراك:

في الداخل: 8000 ريال

في الخارج: 100 دولار

مضافاً إليها أجور البريد